الجمهـورية الجزائريــة الديمقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

محـــاضرات في مقيـــــاس

# نظرية المؤشرات الاقتصادية

مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص تحليل اقتصادي واستشراف

من اعداد الدكتور : وراد فؤاد

السنة الجـامعية : 2020 – 2021

أفرزت النظريات و التحاليل الاقتصادية متغيرات اقتصادي عديدة غير منظورة و ليس لها قياسات كمية . و أكثر من ذلك فقد وجدت ظواهر و إشكاليات من الصعب تحديدها في بعد واحد أو قياسها اقتصاديا و ذلك اما لكونها ظواهر متعددة الأبعاد. أو لأن المفهوم النظري لهذه الظواهر لا يقابله متغير كمي أو كيفي واحد. وعليه فقد لجأ الباحثون الى قياس هذه الظواهر جزئيا بمؤشرات تعكس الجانب الملموس منها أو استخدام مؤشرات تقريبية لقياس حجمها. فمثلا تستند نظرية النمو على تفسير الإنتاج باستخدام دوال الإنتاج ، حيث أن عوامل الإنتاج المستخدمة هي العمل و رأس المال و التكنولوجية. و لا توجد قياسات كاملة لهذه التغيرات حتى الأن. حيث تشير النظرية الى الجهد البشري المبدول في عملية الإنتاج . فيحين أن المتوفر من قياسات لا يتجاوز عدد ساعات العمل المبذولة بغض النظر على الجهد المبذول. كما أن رأس المال يقاس بالقيم السوقية للأصول المتراكمة. التي تختلف عن ما هو مستخدم فعلا من أدوات و المعدات في الإنتاج . كما أن مفهوم الرأس المال البشري الذي يقصد به ما هو متراكم من معارف و مهارات إنتاجية يتم تقربه فقط بمستوى التعليمي لقوة العمل بغض النظر عن نوعية التعليم . و هكذا أصبح من المعتاد توفر عدة قياسات مختلفة لنفس الظاهرة من أجل قياسها و تحليليها.

فيقيس التحليل الاقتصادي والذي يسمى في الغالب بالتحليل الأساسي مدى قوة الاقتصاد عن طريق إحصائيات اقتصادية، هذه الإحصائيات تسمى بالمؤشرات الاقتصادية Economic Indicators ويكون كل من هذه المؤشرات معبرًا عن قطاع واحد أو مجموعة من قطاعات الاقتصاد، وبمتابعة ودراسة هذه المؤشرات يمكن معرفة مدى تحسن أو تراجع الوضع الاقتصادي.

فقبل أن تبدأ في دراسة التحليل الاقتصادي الأساسي يجب معرفة أنه لا يمكن الاعتماد على عنصر أساسي واحد (مؤشر اقتصادي واحد) دون غيره من العناصر الأخرى اعتقادا أنه العنصر الأكثر التأثيرا، وذلك لأن الاقتصاد يمكن أن ينمو بشكل جزئي في أحد القطاعات بينما يتدهور في قطاعات أخرى، لذلك فالتحليل الأساسي الصحيح يعتمد على دراسة شاملة لكل المؤشرات الاقتصادية والمعلومات المتاحة من أجل الوصول لرؤية عامة عن وضع الاقتصاد وتوقع اتجاهه في المستقبل.

فمن أجل الالمام بكل حفيات وجوانب التحليل والاستشراف الاقتصادي يجب التطرق التفصيلي و الفهم النظري لكل مؤشرات الاقتصادية الأساسية و نخص بالذكر هنا مؤشرات الاقتصاد الكلي و مؤشرات التنمية و أداء النظام الاقتصادي. لهذا تم اعداد هذا السند البيداغوجي لطلبة العلوم الاقتصادية خصوصا طلبة الماستر تخصص تحليل اقتصادي واستشراف لتساعده على ادراك و فهم و كيفية استخدام المؤشرات الاقتصادية في التحاليل الاقتصادية.

من أجل كل هذا و ذاك تم تقسيم المطبوعة الى محورين رئيسين ، محور الأول يتكون من عدة محاضرات يخص كل مؤشرات الاقتصاد الكلي ، بينما المحور الثاني يتكون هو الاخر من عدة محاضرات تخص مؤشرات التنمية و مؤشرات قياس أداء النظام الاقتصادي.

**المحور الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي**

- مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي
- مؤشرات النمو الاقتصادي
- مؤشرات سوق العمل و البطالة
- مؤشرات التضخم
- مؤشرات سعر الصرف
- مؤشرات السياسة النقدية (معدل الفائدة ، احتياطي النقد الأجنبي)
- مؤشرات المالية (الميزانية العامة ، المديونية)
- مؤشرات ميزان المدفوعات
- مؤشرات سوق الأوراق المالية

**المحور الثاني : مؤشرات التنمية و الأداء النظام الاقتصادي الكلي**

- مؤشرات التنمية الاقتصادية
- مؤشر التحول الهيكلي لصالح التنمية
- مؤشرات الصناعة والتركيز و التنويع الصناعي
- مؤشرات البيئة الاستثمارية
- مؤشرات الحكم الرشيد
- مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل
- مؤشرات السكان و التنمية البشرية
- مؤشرات التنمية المستدامة
- مؤشرات الاستدامة
- قياس الأداء الاقتصادي الكلي (كفاءة النظام الاقتصادي)

لا يكاد يخلو تقرير أو نشرة اقتصادية أو مالية أو إحصاءات حكومية من ذكر المؤشرات الاقتصادية وتطورها عبر الزمن وذلك للدلالة على أن الظواهر والمتغيرات الاقتصادية تتغير بين فترة وأخرى واصبح من المهم إدراك المؤشرات الاقتصادية وكيفية قياسها بقصد معرفة تطوراتها ومسار نموها والتنبؤ بمساراتها المستقبلية .

## 1- مفهوم المؤشر الاقتصادي(Economic Indicators)

يعد المؤشر الاقتصادي مقياسا مباشرا للمتغيرات أو الظواهر الاقتصادية والتي لها تأثير على الاقتصاد الكلي والمجتمع بصورة عامة مما يعطينا أساس لفهم وتحليل منطق النظرية الاقتصادية لذلك فأن المؤشر الاقتصادي عبارة عن بيانات رقمية واشارة كمية للمتغيرات الاقتصادية فمثل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يعطينا اشارة واضحة عن حصة الفرد الواحد من الدخل القومي في البلد.

المؤشرات الاقتصادية هي مجموعة من الإحصائيات والتقارير الاقتصادية التي تُستخدم في قياس أداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه، بالإضافة للقدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية في المستقبل.

المؤشرات الاقتصادية هي نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة على سبيل المثال لا الحصر لـ سنة. وهي اداة قياس اداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها ، وتقييم اداء الاقتصاد بصفة كلية ، وتسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الانذار المبكر لتشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر. من المؤشرات الاقتصادية : الناتج المحلي الاجمالي ، الميزان التجاري ، الحساب الجاري، مؤشر الإنتاج الصناعي ، مؤشر اسعار المستهلكين ، معدلات الفائدة ، التضخم وغيرها ، ويختلف تأثير هذه المؤشرات نسبيا من اقتصاد لأخر ،حسب الهيكل العام للاقتصاد والعوامل المحيطة به والسياسة الاقتصادية المتبعة وحتى الاطار التشريعي والسياسي السائد في تلك البلد.

### 1-1 الفرق بين المؤشرات و الإحصاءات و المعلومات:

تعد التفرقة بين مفهومى كل من المؤشرات والاحصاءات أمر بالغ الأهمية لدى المخطط حيث يعبر المؤشر عن مقياس كمى أو نوعى يستخدم لقياس ظاهرة معينة أو أداء محدد خلال فترة زمنية معينة .أما الاحصاءات فهى عرض لواقع ظاهرة معينة فى وقت محدد وفى شكل رقمى. وعلى هذا يختلف المؤشر عن الاحصاءات فى أن الأول لا يكتفى بعرض الواقع فقط بل يمتد لتفسيره وتحليله ، فى حين أن الثانى يعرض الواقع فقط.

من هذا المنطلق فإنه يمكننا القول بأن الإحصاء يعد الأساس الذى يقوم عليه إعداد المؤشر، فالإحصاء يؤدى إلى قياس دقيق و واقعى لحجم المشكلة من خلال المؤشرات حتى يمكن الوقوف على آبعادها وتحديد أسبابها بما يمكن من وضع الخطط وتحديد السياسات والآليات اللازمة نحو حلها[1].

وبناءاً على ما سبق يمكننا توضيح أهم الفروق بين المؤشر والاحصاء فيما يلى:

أ. يعد المؤشر أغنى فى المضمون وأقوى فى الدلالة عن الإحصاء فهو يعبر عن ظواهر أعم وأشمل مرتبطة بموضوع ذلك المؤشر. فعلى سبيل المثال : مؤشر العمر المتوقع عند الولادة يمكن أن يشير إلى التحسن العام فى الأحوال المرتبطة بالمعيشة وليس مجرد طول العمر.

ب . ارتباط المؤشر بهدف يسعى نحو تحقيقه ، بينما الإحصاءات لا ترتبط بهدف إلا من خلال دمجها بمؤشر.

ج. يفترض أن المؤشرات جزء من كيان أكبر لإطار متكامل من المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات آما الإحصاءات فليس من الضروري أن تنتمى لكيان أكبر.

وبناءاً على ماسبق يمكننا من خلال الجدول التالى توضيح الفروق بين البيانات الإحصائية ،المعلومات ، والمؤشرات كمايلى:

[1]د. بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة جسر التنمية، العدد 75، 2008.ص2-4، .

**جدول يوضح الفرق بين البيانات الإحصائية ، المعلومات والمؤشرات**

| البيانات الإحصائية<br>DATA | المعلومات<br>Information | المؤشرات<br>Indicators |
|---|---|---|
| عبارة عن تجميع رقمى للإجابةعلى التساؤل (كم) أي المقدار كم العدد هذا وقد تكون هذه الأرقام فى شكل رقمى أو إجمالي مثل الأعداد أوالنسب فى الجداول أو الرسومات البيانية | عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها فى تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم | هى تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التى تساعد على التشخيص وتحديد المشكلات وبالتالى تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء.<br>والمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام. |

المصدر: . بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس تنافسية الدول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة جسر التنمية، العدد 75، 2008.ص2.

## 2- استخدامات المؤشرات الاقتصادية :

تستخدم المؤشرات الاقتصادية بصفة دورية لمتابعة الأداء الاقتصادي في المجتمع ،وذلك لأجل التعرف على مستوى الأداء الكلي للقتصاد القومي، ويستعين بها صناع السياسة الاقتصادية في وضع وتصميم السياسات والخطط الاقتصادية. وتعتمد المؤشرات الاقتصادية على البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية التي تقدمها الجهات المسئولة عن جمع البيانات والمعلومات . ونستطيع أن نقول ان المؤشرات الاقتصادية هي ضرورة قصوى لجميع الاقتصاديات لتقييم الوضع الحالي ووضع الخطط المستقبلية.

تستخدم المؤشرات الاقتصادية لإعطاء صورة كمية واضحة عن المتغيرات الاقتصادية في الاقتصادي الوطني كما تستخدم لعدة أغراض منها:

**الأول** : تستخدم للإشارة أو الإنذار بمعنى عند حدوث تغير في أحد المتغيرات الاقتصادية فان هناك تغير سيحدث في متغيرات أخرى فمثل عند حدوث تغير في سعر سلعة معينة فأن الكميات من هذه السلعة ستتغير حتما.

**الثاني** : تستخدم لتأكيد أدوات التحليل الاقتصادي وذلك من أجل تفسير صحة النظرية الاقتصادية فمثل هناك علقة طردية بين ارتفاع سعر سلعة معينة وزيادة العرض من نفس السلعة مع ثبات العوامل الاخرى **الثالث**: تستخدم للتنبؤ بالمستقبل فكثير من المؤشرات الاقتصادية تهدف الى متابعة سير اتجاه المتغير في الحاضر والمستقبل فمثل التنبؤ بمقدار الكميات المستهلكة من سلعة معينة في المستقبل [1].

### 3- أنواع المؤشرات الاقتصادية:

يمكن تقسيم المؤشرات الاقتصادية إلى فئات أو مجموعات. تحتوي معظم هذه المؤشرات الاقتصادية على جدول زمني واضح للإصدار، ما يسمح للمستثمرين بالتحضير لجدول محدد حتى إصدار بعض المعلومات في أوقات معينة من الشهر والسنة.

**3-1 المؤشرات الاستباقية**، مثل منحنى الغلة، والسلع الاستهلاكية الدائمة، وصافي تكوين الأعمال التجارية، وأسعار الأسهم. تستخدم هذه المؤشرات للتنبؤ بالتحركات المستقبلية للاقتصاد. وتتبدل الأرقام أو البيانات المتعلقة بهذه العلامات الإرشادية المالية أو تتغير قبل تغير حالة الاقتصاد، كما يدل اسم نوعها.

ويجب أن تؤخذ في الاعتبار المعلومات المستمدة من هذه المؤشرات بشكل نسبي دون التفريط في الاعتماد عليها؛ لأنها قد تكون غير صحيحة.

**3-2 المؤشرات المتزامنة**، مثل الناتج المحلي الإجمالي، ومستويات التوظيف، ومبيعات التجزئة تشاهد مع حدوث أنشطة اقتصادية محددة. تبين هذه الفئة من القياسات نشاط إقليم أو منطقة معينة. ويتبع العديد من صناع القرار والاقتصاديين هذه البيانات في الوقت الفعلي لحدوث النشاط الاقتصادي.

**3-3 المؤشرات المتأخرة**، مثل والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، ومعدلات البطالة، وأسعار الفائدة لا تلاحظ إلا بعد حدوث نشاط اقتصادي محدد. وكما يوحي الاسم، تظهر مجموعات البيانات هذه المعلومات بعد وقوع الحدث. وهذا المؤشر المتأخر هو مؤشر تقني يأتي بعد التحولات الاقتصادية الكبيرة.

[1] د.حاتم القريشي، أسس و مبادئ الحسابات القومية ، جامعة وسط كلية الإدارة و الاقتصاد، الطبعة الأولى،2018 .ص57-61

ان المستثمر يمكن أن يختار أي نوع من المؤشرات الاقتصادية، لكن هناك بيانات دقيقة تنشرها الحكومة، والمنظمات غير الربحية أصبحت تتبع الآن على نطاق واسع من طرف المستثمرين.

يمكن للمؤشرات أن تكون استباقية قبل الأحداث أو متأخرة بعدها، أو متزامنة مع الوقت الحقيقي للحادث المؤشرات توفر علامات على طول طريق الاستثمار، لكن أفضل المستثمرين يستعملون العديد من المؤشرات الاقتصادية، ويجمعون بينهما بنظرة ثاقبة لاستخلاص أنماط وعمليات تحقق مجموعات متعددة من البيانات لتحقيق الاستفادة القصوى.

على هذا الأساس تعتمد بعض الدول في اعتمادها على مجموعة معينة من المؤشرات الاقتصادية التابعة لقطاعات معينة، فمثلا يعتد الاقتصاد الامريكي على قطاع الصناعة والتكنولوجيا والاقتصاد الالماني على الصناعة الثقيلة وصناعة السيارات، اما الاقتصاد البريطاني فيعتمد على قطاع الخدمات المالية والمصرفية[1].

لذلك يمكن تصنيف المؤشرات الاقتصادية من ناحية الاهمية الى مؤشرات الاقتصاد الكلي و مؤشرات التنمية.

[1] أ.د. يمن محمد حافظ الحماقى ، ، مفهوم مؤشرات، النوع الإجتماعي وانواعها، معايير وخطوات إعدادها ، محاضرات بكلية التجارة جامعة عين شمس.ص2-3 . الرابط(http://www.mof.gov.eg/equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf)

# المحور الأول

# مؤشرات الاقتصاد الكلي

## محاضرة : مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر علم الاقتصاد كثيف الاعتماد على البيانات الكمية و النوعية و الإحصاءات المختلفة لغرض قياس مستوى النشاط الاقتصادي في المجتمع. و توفر المحاسبة بكل مستوياتها من المؤسسة الى المحاسبة القومية قياسا لمستوى هذا النشاط الاقتصادي . و يتكفل الإحصاء الوصفي بتلخيص البيانات التي تفرزها المحاسبة في مؤشرات بسيطة مثل قياس متوسط معدل النمو الاقتصادي أو معدل التضخم أو معدل البطالة . أما الإحصاء الرياضي والقياس الاقتصادي فيسمحان بنمذجة هذا النشاط وإعطائه تفسيرات لمحدداته ومدى تأثره بمختلف تغيرات البيئة الاقتصادية.

تم قياس النشاط الاقتصادي عبر تجميع و رصد تطورات أسعار السلع و الخدمات و عوامل الإنتاج و كذلك حجم التدفقات و المبادلات التي تتم في الأسواق ، و يتم تجميع هذه القيم بالأسعار الجارية أو الثابتة حسب عدة معايير تصنيف أصبحت متعارف عليها دوليا. أما النشاطات الغير سوقية فانه يتم قياسها اما بتكلفة انتاجها مثل الخدمات الحكومية المجانية أو افتراض سعر لها أو حساب سعر الظل. و تخضع هذه البيانات الى عملية تجميع كبيرة على المستوى تصنيف متعدد يمتد من المشروع ثم الى القطاع ثم على المستوى القومي. و غالبا ما يتم نشر المتوسطات و المجاميع . و نظرا لاعتماد السلوك الاقتصادي على القيم الفعلية و ليس الاسمية فانه عادة ما يتم حساب أرقام قياسية للأسعار و الكميات و ذلك لتقييم النمو الفعلي بالأسعار الثابتة و قياس معدلات زيادة الأسعار على المستوى الإجمالي مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف تركيبة استخدام السلع في الاستهلاك.

### 1- الناتج المحلي الإجمالي:

### 1-1 مفهوم الناتج المحلي الإجمالي(GDP) :

يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه قيمة السلع و الخدمات النهائية المنتجة في الحدود الجغرافية للدولة خلال سنة معينة ولا تحسب دخول المواطنين العاملين خارج الدولة ضمن الناتج المحلي الإجمالي بينما تدخل في الحساب دخول الأجانب والشركات الأجنبية العاملة داخل الدولة .كذلك يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية ( بالأسعار الجارية ) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد معين وفي فترة زمنية معينة .

### 1-2 الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي و اجمالي الناتج القومي:

بموجب النظرية الاقتصادية، يساوي إجمالي الناتج المحلي للفرد تمامًا إجمالي الدخل المحلي للفرد GDI ويجب ألا يتم الخلط بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي (GNP) الذي يخصص الإنتاج حسب الملكية.

ان الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتعارض مع الناتج القومي الإجمالي أو الدخل الإجمالي القومي .الفرق هو أن الناتج المحلي الإجمالي يحدد نطاقه وفقاً للموقع، بينما الناتج القومي الإجمالي يحدد نطاقه وفقاَ للملكية. بشكل عالمي، الناتج المحلي الإجمالي العالمي هو نفسه الناتج القومي الإجمالي العالمي

الناتج المحلي الإجمالي هو المنتج داخل حدود الدولة، الناتج القومي الإجمالي هو المنتج بواسطة المنشئات التي يملكها مواطنون دولة ما. الناتج المحلي الإجمالي يساوي الناتج القومي الإجمالي إذا كانت كل المنشئات في الدولة يملكها مواطنون الدولة نفسها و هؤلاء المواطنون لا يمكلون أي منشئات في دول أخرى. عملياً، الملكيات الأجنبية تجعل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي غير متطابقان. الإنتاج داخل حدود الدولة بواسطة منشأة يملكها شخص من خارج الدولة، يحسب في الناتج المحلي الإجمالي و ليس في الناتج القومي الإجمالي. و على الطرف الآخر، إنتاج منشأة ما في دولة أخرى لكن المنشأة مملوكة بواسطة أحد المواطنين يحسب الإنتاج في الناتج القومي الإجمالي وليس في الناتج المحلي الإجمالي .

يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي لأي اقتصاد معين وهناك كثير من السلع والخدمات لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي مثل السلع و الخدمات غير النظامية (الأنشطة التجارية غير المشروعة كتجارة المخدرات، غسيل الأموال، السلع المهربة، المراهنات) و المنتجات التي يصعب تقييمها لعدم وجود دليل لقياسها مثل (خدمات ربات البيوت، منتجات أوقات الفراغ).

ومن خلال ما سبق يمكن ان نستنتج ما يأتي:

1-الناتج المحلي يقوم بالسعر الجاري (السوق ) فيسمى الناتج المحلي بالأسعار الجارية كما يمكن ان يقوم بالأسعار الثابتة فيسمى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة.

2-الناتج المحلي الإجمالي يركز على المنتجات التي تم انتاجها داخل الحدود الجغرافية للدولة فقط.

3-الناتج المحلي الإجمالي يهتم بما أنتج خلال العام الجاري ، بغض النظر عن سنة البيع.

**2-مكونات الناتج المحلي الإجمالي:**

1- العمليات غير السوقية وهي: العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود

2- السلع التي تم استهلاكها بواسطة منتجيها ولا تصل إلى الأسواق : مثال المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من قمح ولم يقم ببيعه للمطاحن.

3- خدمات الإسكان: إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له في هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويثمن كما لو كان مستأجرا .

4- الخدمات الحكومية المجانية : مثال الدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمه تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي حيث تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضا نحسب تكاليفه

## 2-1 السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي هي:

- السلع والخدمات لا يمكن حصر قيمتها: يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمه لا ولكن لصعوبة حسابها مثال ومن أهم ذلك ما تقوم ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرءة دون تقدير قيمتها نفس الشي الشخص الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج .
- السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية: مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لاتدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.
- الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له.

## 3- قياس الناتج المحلي الاجمالي

ويمكن توضيح قياس الناتج المحلي الاجمالي بثلاث طرق كما في الجدول التالي:

**طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي**

| طريقة الانتاج | طريقة الدخل | طريقة الانفاق |
|---|---|---|
| السلع النهائية و الخدمات | عوائد عناصر الإنتاج | اجمالي الانفاق الكلي |
| + سلع زراعية | الأجور و الرواتب | الانفاق الاستهلاكي الخاص |
| +سلع صناعية | + الفوائد و الأرباح | + الانفاق الاستثماري الخاص |
| + الخدمات | + الإيجارات | + الانفاق الحكومي |
| ( التعلمية ، الصحية ، المهنية ، | + دخول أصحاب الاعمال الصغيرة | + الصادرات |
| النقل ) | = صافي الدخل المحلي | - الواردات |
| | + الضرائب الغير مباشرة | |
| | + استهلاك راس المال | |

| | | |
|---|---|---|
| | -اعانات الإنتاج | |
| **= اجمالي الناتج المحلي** | **= اجمالي الناتج المحلي** | **= اجمالي الناتج المحلي** |

**المصدر:** مايكل ابدجمان ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية،2012، ص29.

بهذا نكون قد استطعنا أن نلم بمختلف جوانب الناتج المحلي الإجمالي[1].

## 4- علاقة الناتج المحلي الإجمالي بالعوامل التنموية

### 4-1 الناتج الحقيقي و المستوى العام للأسعار

ان الغرض الرئيسي لحساب الدخل القومي هو قياس الناتج القومي من السلع والخدمات . و للحصول على الناتج القومي الإجمالي نستخدم الأسعار السوقية الى أنه غير ذي معنى أن نجمع الكميات الطبيعية من السلع المختلفة. و مع ذلك فان استعمال الأسعار السوقية تخلق مشكل في مقارنة الناتج القومي الإجمالي في الالسنوات المختلفة ، اذ أن كل من الأسعار و الناتج الحقيقي يتغيران مع مرور الزمن.

ان الناتج القومي الإجمالي الذي حسب على أساس الأسعار الثابتة للدينار أو بالدينار الحقيقي أو باختصار الناتج القومي الإجمالي. و هذا المفهوم يتميز عن الناتج القومي الإجمالي محسوبا بالقيمة الجارية أو الاسمية للدينار أو بمعنى أخر الناتج القومي الإجمالي الاسمي أو النقدي . و للتفرقة بين المفهومين ،لاذا ارتفعت الأسعار مثلا فان الناتج القومي الإجمالي محسوبا بالأسعار الجارية سوف يزيد بأسرع من الناتج القومي الإجمالي محسوبا بالأسعار الثابة. و عليه حين يعكس الأول الزيادة في الأسعار و الكميات فان الثاني يعكس فقط الزيادة في الكميات .

و بالنسبة للاقتصاد فان الرقم القياسي المناسب هو الرقم القياسي الضمني لاستبعاد اثر التغيرات في الأسعار على الناتج القومي الإجمالي .و تأخذ العلاقة بين الناتج القومي الإجمالي الحقيقي و النتاج القومي الإجمالي النقدي و الرقم القياس الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الحقيقي العلاقة التالية:

$$\text{الناتج القومي الاجمالي الحقيقي} = \frac{\text{الناتج القومي الاجمالي النقدي}}{\text{الرقم القياسي الضمني}}$$

[1]مايكل ابدجمان ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية،2012، ص29-69.

### 4-2 الناتج القومي الإجمالي و الاقتصاد الخفي:

أصبح كثير من الناس في السنوات الأخيرة يعتقد أن حساب الناتج القومي الإجمالي في دولة ما يقدر بمستوى النشاط الاقتصادي باقل من تكلفته الفعلية بسبب وجود اقتصاد سري يعمل في الخفاء . و يتكون هذا الاقتصاد الخفي من أنشطة اقتصادية واسعة النطاق و يصعب الحصول على تقديرات دقيقة و هذا يعني وجود شك في صحة إحصاءات الناتج القومي الإجمالي ، الى أن البيانات تضل صحيحة اذا ما ظل الاقتصادين ينموان بنفي الوتيرة ، ولا كن الأمر ليس كذلك فقد بينت الدراسات أن الاقتصاد الخفي كبير و ينموا بمعدل أسرع من الاقتصاد الرسمي ، ونتيجة لذلك فان البيانات الرسمية قد تكون خادعة .

للتوضيح أكثر نفترض أن الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ينموا بمعدل أقل من معدل نموه في الماضي ، حين اذن يكون رد فعل صناع القرار هو استخدام سياسة توسعية مالية و نقدية . أما اذا كان الاقتصاد ينمو بنفس معدل نموه في الماضي و لكن مع درجة أكبر نسبيا في مشاركة الاقتصاد الخفي ، فان مزيد من السياسات التوسعية قد تؤدي الى المزيد من التضخم و ليس الى زيادة النشاط الاقتصادي.

### 4-3 الناتج القومي الإجمالي و الرفاهية:

ينظر أحيانا الى الناتج القومي الإجمالي على أنه مقياس للرفاه القومي و لكنه يعتبر مقياسا قاصرا لأن التقديرات الرسمية للناتج القومي الإجمالي الأخذ في الحسبان الاقتصاد الخفي الكبير و النامي و من الضروري ان نأخذ النمو السكاني في الحسبان، حيث أن الزيادة في الناتج الحقيقي التي تعادل أو تقل عن الزيادة السكانية قد لا تدل على تحسن الرفاهية الاجتماعية. و ذلك لان حساب نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي ذو أهمية خاصة للدول الأقل تقدما، حيث يتسم كثيرا منها بارتفاع معدلات النمو السكاني .

و على الرغم من أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي يعتبر افضل مقياس للرفاهية الا ان نصيبه من الناتج القومي الصافي ومن لاستهلاك ربما كان افضل .اذ أن جزأ من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي يستخدم لأحلال الهياكل و الأدوات التي بليت أو دمرت أثناء العام .و من ثم يضل الناتج الصافي وحده متاحا للاستهلاك و الأغراض الأخرى. ونتيجة لذلك فان نصيب الفرد من الناتج القومي الصافي الحقيقي يعتبر أفضل من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي لقياس الصافي الحقيقي لقياس الرفاهية الاجتماعية.

و يتكون الناتج القومي الصافي من الاستهلاك الصافي و صاف الاستثمار و الانفاق الحكومي و صافي الصادرات .فأي زيادة في صافي الاستثمار تؤدي الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ومن تم يمكن زيادة الاستهلاك في المستقبل. و مع ذلك قد تكون زيادة صاف الاستثمار على حساب الاستهلاك في المدى القصير. و بالمثل مضيف كل من الزيادة في انتاج الغذاء و الزيادة في نفقات الأمن العام الى الناتج القومي الصافي.

واذا كانت الزيادة في نفقات الأمن تنمو بنفس زيادة معدل الاجرام ، فانه يكون من غير الواضح أن الرفاهية الاجتماعية قد تحسنت . و نفس الشيء بالنسبة للنفقات الحكومية الأخرى. و أخيرا فان الصادرات تضاف الى الناتج القومي الصافي بينما تستبعد الواردات من هذا الناتج لكي نحصل على مقياس لإنتاج المجتمع.

و من وجهة نظر المجتمع لات تكون الصادرات متاحة للاستهلاك المحلي بينما تكون الواردات كذلك. ولهذه الاعتبارات فان نعظم الاقتصادين يعتبرون أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي هو أفضل مؤشر للرفاهية من كل من الناتج الوطني الإجمالي أو الصافي .ان الانتقادات الموجهة الى الناتج القومي الإجمالي كمقياس للرفاعية قد انتهت الى تغيير المقياس الى جزأ فقط من الناتج القومي ، و الاستهلاك و القسمة على عدد السكان للتكيف مع التغيرات السكانية .

و ثمت مشاكل أخرى يصعب حلها مثل الفراغ الذي لا يدخل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي الحقيقي او غيره من المفاهيم المحاسبية للدخل القومي ، فاذا كانت الزيادة في نصيب الفرد من الاستهلاك مصحوبة بنقص واضح في وقت الفراغ فن وضع المجتمع قد تضهور . و يبين كثير من علماء البيئة ان الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي من المحتمل قد تكون مصحوبة بمزيد من التلوث و استنزاف السريع للموارد الطبعية.فهم يشرون بذلك ام الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي و الاستهلاك قد لا تؤدي الى زيادة وفاهية المجتمع.

ان الرفاهية الاجتماعية لا تعتمد فقط على الدخل و الاستهلاك و انما أيضا على توزيعه . فالزيادة في نصيب الفرد من الدخل و الاستهلاك قد لا تشير الى الرفاهية اذا كانت مصحوبة بإعادة توزيع الدخل من الفقراء الى الأغنياء.

## 4-5 مستوى المعيشة والناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي ليس مقياساً لمستوى المعيشة في الإقتصاد، مع ذلك يستخدم عادة كمقياس لمستوى المعيشة، والسبب ان كل المواطنين يستفيدون من زيادة الإنتاج في دولتهم. وأيضاً الناتج المحلي الإجمالي للفرد ليس مقياساً للدخل الفردي. الناتج المحي الإجمالي ممكن أن يزيد مع إن الدخل الحقيقي للأغلبية ينخفض. أهم ميزة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر لمستوى المعيشة هو أنه يقيس بشكل متكرر، واسع وثابت. يقيس بشكل متكرر في أغلب الدول التي تعطي بيانات عن الدخل المحلي الإجمالي بشكل ربع سنوي، حتى يمكن ملاحظة التغييرات والتوجهات بسرعة. ويقيس بشكل أكبر بسبب أن مقياس الناتج المحلي الإجمالي متوفر تقريباً لكل دول العالم، ليسمح بالمقارنة. ويقيس بشكل ثابت بسبب إن التعريف الخاص بالناتج المحلي الإجمالي ثابت نوعاً ما في الدول.

الناتج المحلي الإجمالي يتجه أن يكون مقياساً لحركات الاقتصاد المحلي إجمالاً كنظرية مستقلة الحجة في استخدام الناتج المحلي الإجمالي كبديل لمقياس المعيشة أنه ليس مؤشراً جيداً للمستوى المطلق لمستوى المعيشة، لكن مستوى المعيشة يتجه مع الناتج القومي المحلي للفرد، لذلك التغيير في مستوى المعيشة يمكن حسابة ببساطة من خلال التغيير في الناتج القومي الإجمالي .

الناتج المحلي الإجمالي يستخدم بشكل واسع من الإقتصاديين لقياس التباطوء الإقتصادي والتعافي بعده والقدرة النقدية للإقتصاد لمعالجة العوامل الخارجية. لم يقصد به أن يقيس العوامل الخارجية. وهو يقوم كمقياس متري لمستوى المعيشة الاسمي وهو ليس معدل حسب تكلفة المعيشة في المنطقة.

الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس محايد يوضح بتجرد قدرة الاقتصاد العامة على الدفع للعوامل الخارجية مثل الإهتمامات الإجتماعية والبيئية، و من بينال أمثلة على العومل الخارجية نجد:

- **توزيع الثروة** : الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب الفرق في الدخل بين المجموعات الديموغافية المختلفة.
- **المعاملات خارج السوق** : الناتج المحلي الإجمالي يستثني الأنشطة التي لا تتم خلال السوق، مثل الإنتاج المنزلي و الخدمات التطوعية. كنتيجة الناتج المحلي الإجمالي مقلل القيمة. الأعمال الغير مدفوعة على البرامج المجانية والمفتوحة المصدر) مثل لينكس (لايتم إحتسابها في الناتج المحلي.
- **الاقتصادي السفلي** : الناتج المحلي الإجمالي الرسمي لا يقدر على إحتساب الإقتصاد السفلي والسوق السوداء، في أي عمليات تضيف للإنتاج، مثل التجارة غير النظامية وإنشطة تجنب الضرائب، غير مسجلة، متسببة في تقليل قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- **قيمة الأصول** : الناتج المحلي الإجمالي لايأخذ في الحسبان قيمة الأصول في الاقتصاد. وهذا يشابه تجاهل ميزانية شركة كاملة والحكم عليها عن طريق قائمة الدخل فقط.
- **الاقتصاد غير المالي** : الناتج المحلي الإجمالي يهمل الاقتصاد الذي لا يلعب المال دورا فيه، مؤثراً بالتالي على دقة الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، في الدول التي يحدث فيها عمليات تجارية مهمة بشكل غير رسمي، أجزاء من الاقتصاد المحلي صعبة التسجيل .المقايضة يمكن أن تكون بارزة أكثر من أستخدام المال، وحتى في الخدمات (لقد ساعدتك في بناء منزلك قبل عشرة سنوات، ساعدني الأن)
- **إنتاج الكفاف** : الناتج المحلي الإجمالي أيضا يهمل إنتاج الكفاف وهو محاولة مجموعة ما إنتاج منتجات في فترة معينة بحيث لا تزيد ما يجب أن يستهلكوه في تلك الفترة لكي يبقوا على قيد الحياة.
- **تطوير الجودة وإدراج منتجات جديدة** : بدون تعديلات الجودة والمنتجات الجديدة، الناتج المحلي الإجمالي يقلل من النمو الإقتصادي الفعلي. على سبيل المثال، على الرغم من أن الحاسبات اليوم أرخص وأقوى من حاسبات الماضي، الناتج القومي الإجمالي يتعامل معها كنفس المنتج بحساب القيمة المالية فقط. إستحداث منتجات جديدة أيضاً هو شيء صعب القياس بدقة ولا يعكس على الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من حقيقة أنها ممكن أن ترفع مستوى المعيشة.
- **ما يتم إنتاجه:** الناتج المحلي الإجمالي يحسب العمل المنتج وليس إجمالي النواتج في إصلاح الأضرار. على سبيل المثال، إدارة البناء بعد الكوارث الطبيعية أو الحرب يمكن أن تنتج كمية ملحوظة من النشاطالإقتصادي تأثر على الناتج المحلي الإجمالي. القيمة الإثتصادية الرعاية الطبية هو مثال كلاسيكي – يمكن أن ترفع الناتج

المحلي الإجمالي إذا مرض الكثر من الناس وتلقوا علاجاً غالياً، لكنه وضع غير محبب. تقدير الاقتصاديات البديلة مثل مسوى المعيشة أو الدخل التقديري للفرد يحاول أن يقيس إنسانية النشاط الإقتصادي.

- **إستدامة النمو** : الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس للأنشطة الإقتصادية تاريخياً وليس ضرورياً توقع. دولة حققت ناتج محلي إجمالي عالي من استخدام للمصادر الطبيعية أو بسوء توزيع الإستثمار.
- الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لا يقيس التغيير في القوى الشرائية أو تكلفة المعيشة في المنطقة، لذلك عندما يقل الناتج المحلي الإجمالي عبر الزمن، نموه ممكن أن يتغير بشكل كبير إعتماداً على سلة البضائع المستخدمة والحصص النسبية المستخدمة لتقليل رقم الناتج المحلي الإجمالي.
- المقارنات بين الدول في الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تكون غير دقيقة لأنها لا تأخذ في الحسبان الفوارق المحلية في جودة المنتجات، وحتى عند تعديلها للقوة الشرائية[1].

[1] د.حاتم القريشي، أسس و مبادئ الحسابات القومية ، جامعة وسط كلية الإدارة و الاقتصاد، الطبعة الأولى،2018 .ص57-61.

**محاضرة: مؤشرات النمو الاقتصادي**

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى اليها أغلب دول العالم ويتطلع الى حسابها الاقتصاديين وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعاش للفرد في المجتمع كما يعد مؤشر من مؤشرات المعنية بالرفاه الاقتصادي ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل المهمة في المجتمع تعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره ومن أمثلة هذه العوامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية ، الحكم الرشيد ، المشاركة المجتمعية ، البحث العلمي ، الصحة والتعليم وبالتالي أصبحت عملية تحقيق معدلات نمو مرغوبة مسالة مرتبطة بتوفر هذه العوامل

## 1-مفهوم النمو الاقتصادي :

النمو الاقتصادي هو تحقيق زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي بما يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الحقيقي . وفي هذا التعريف نلاحظ التركيز على وجوب تحقيق زيادة في متوسط الدخل الأفراد . اذ أنه لو ارتفع الناتج المحلي الإجمالي دون زيادة متوسط دخول الأفراد فان ذلك لا يعني أن نموا اقتصاديا قد تحقق . . و هذا يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني ، فضلا على وجوب مكافحة الفساد كي لا يتم التهام الزيادات من قبل دوائر الفساد بمختلف أشكالها و قوالبها.[1]

كذلك النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن (ربع قرن) بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان، مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث، والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.

كما يعرف أيضا على أنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين. وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. بالاضافة إلى ان النمو الاقتصادي هو الزيادة في القيمة السوقية للسلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما على مر الزمن.

يستخدم مفهوم معدل النمو (Growth rate) في دراسة التغير المستمر في المتغيرات الاقتصادية التي تتغير بمعدل ما و تزداد بشكل مستمر مثل (النمو السكاني , إجمالي الناتج المحلي, معدل استهلاك الطاقة و غيرها). ويعتبر مفهوم

[1]عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان،2015، ص 181-182.

النمو الاقتصادي مفهوم كميا يعبر عن زيادة أي مؤشر اقتصادي في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي للبلد بأنه الزيادة الحقيقية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على المدى الطويل.

## 1-1 أنواع النمو الاقتصادي:

- **النمو التلقائي** : وهو النمو الذي يتحقق بشكل تلقائي من القوى والموارد الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط الاستراتيجي ويكون عادة من النوع البطيء التدريجي ويتطلب هذا النوع مرونة في الإطار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمجتمع.
- **النمو الطارئ** : لا يملك هذا النوع من النمو صفة الاستمرارية والثبات و إنما يأتي بفعل عوامل طارئة عادة تكون خارجية لا تدوم طويلا وتزول العوامل التي أحدثتها وبعدها ترجع الامور الى وضعها الطبيعي.
- **النمو المخطط** : ينشأ هذا النوع من النمو نتيجة لعملية التخطيط الشاملة للموارد الاقتصادية للمجتمع إلا أن قوته وفعاليته مرتبطة بقدرة التخطيط وواقعية الخطط المرسومة بفاعلية والمتابعة وبمشاركة الافراد في عملية التخطيط المستقبل [1]

**2-طرق قياس النمو الاقتصادي:** هناك عدة طرق لقياس معدل النمو الاقتصادي على المستوى الفردي، والقومي منها :

- **معدل النمو الاقتصادي البسيط** : يقيس معدل التغير في أي مؤشر من سنة لأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي والسكان وغيرها ويمكن الحصول عليه من خلال القانون التالي:

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{القيمة الاولى} - \text{القيمة الثانية}}{\text{الاولى القيمة}}.100$$

- **معدل النمو الاقتصادي المركب** : يقيس معدل النمو السنوي في أي مؤشر خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويمثل النمو السنوي المركب النمو على مدى فترة من السنوات، مع إضافة النمو الخاص بكل سنة إلى القيمة الأصلية. وفي بعض الأحيان يسمى بالفائدة المركبة ويمكن الحصول عليه من خلال القانون التالي:

$$\text{معدل النمو المركب} = \frac{1}{\frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القية الاولية}}}^{\text{عدد السنوات}} - 1.100$$

[1] د.علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب و الوثائق، بغداد، 2017، ص38-39.

- **معدل النمو الكلي:** وهو معدل يقيس التغير في أي مؤشر خلال مدة زمنية محددة وياخذ متوسط معدل النمو في تلك المدة ويمكن الحصول عليه من

$$\text{معدل النمو الكلي} = \frac{\text{القيمة النهائية}}{\text{القيمة في السنة الاساس}} - 1 .100$$

ويقاس النمو الاقتصادي مبدئياً باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الأتية:

**معدل النمو= الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة / الدخل الحقيقي في الفترة السابقة ×100**

أما معادلة **سنجر Singer للنمو الاقتصادي** : وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود دومار . وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي :

أ – **الادخار الصافي**

Net Saving

ب – **إنتاجية رأس المال** Productivity of Capital

جـ - معدل نمو السكان Population Growth

وتتخذ هذه الدالة الشكل الآتي $D = SP - R$ : حيث D : هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد Sهي معدل الادخار الصافي ، Pهي انتاجية رأس المال ، Rهي معدل نمو السكان السنوي .

**معدل النمو السنوي دخل الفرد = ( معدل الادخار الصافي × إنتاجية الاستثمارات الجديدة ) – معدل نمو السكان**

وقد أورد سنجر قيماً عددية لهذه المتغيرات إذ افترض :

أن معدل الادخار الصافي 6% = (S) من الدخل القومي وأن إنتاجية الاستثمارات الجديدة 0.2% = (P) وأن معدل النمو السنوي 1.25% = (R) إلا أن لنا على هذه التقديرات بعض الملاحظات :

أ –أن نسبة الادخار الصافي من الدخل القومي (6%) تعتبر مقبولة وقت صياغة سنجر لمعادلته ، أما في الوقت الحاضر فإن الدول النامية في مقدورها ادخار نسبة أكبر .

ب – قدر الأستاذ سنجر معدل النمو السكاني بحوالي 1.25% وهذا الرقم أقل كثيراً من المعدلات السائدة في الدول النامية حالياً ، إذ تقدر بحوالي 2.3% في الدول النامية عامة ،

جـ _ قدر الأستاذ سنجر إنتاجية الاستثمارات السائدة بحوالي 0.2% وهي نسبة منخفضة ، وتقل كثيراً عن المحقق في معظم الدول النامية [1].

**3– مقايس النمو الاقتصادي :**

ان النمو الاقتصادي ما هو الى تعبير عن الزيادة المضطردة في طاقة الاقتصاد على انتاج السلع و الخدمات أو تغيير في حجم النشاط الاقتصادي ، و لقياس ذلك التغيير ينبغي أن يمر على دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني و بواسطة مقاييس بسيطة و ليست مركبة وأهم هذه المقاييس:

3-1 **المعدلات النقدية للنمو** : يتم حسابها استنادا الى التقديرات النقدية لحجو الاقتصاد الوطني ، أي تقييم المنتوجات العينية بنا يعادلها من العملات النقدية المتداولة . و يعد هذا الأسلوب من أسهل الأساليب المتاحة رغم التحفظات التي تسجل عليه ، و التي تهدف الى محاولة الاتفاق على نظام محاسبي عالمي موحد يسهل التعامل مع البينات الاقتصادية ، و يجب التفرقة بين:

أ– **معدلات النمو بالأسعار الجارية** : يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو النحلية لفترة قصيرة ، اذ ينم قياس نعدل النمو الاقتصاد الوطني انطلاقا من البيانات الخاصة به سنويا باستخدام العملة المحلية.

ب– **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** و يتم ذلك باستبعاد أثر التغير في الأسعار على المدى الطويل و يصلح هذا الأسلوب عند دراسة معدلات النمو النحلية لفترات زمنية طويلة .

ت– **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** يستخدم عند اجراء الدراسات الاقتصادية الدولية حيث لا يمكن اعتماد على التقييم بالمعدلات المحلية نظرا لاختلاف أسعار الصرف العملات من بلد لأخر لذلك يجب تحويل العملات المحلية الى ما يعادلها من العملة الرئيسية بعد إزالة اثر التضخم.

**2-3 المعدلات العينية للنمو:** تعبر عن مدى تحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية بسبب عدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات مثل عدد الأطباء لكل أف نسمة ، عدد أسرة المستشفيات لكل ألف نسمة، نصيب الفرد من السلع الغذائية،.... أخ[2].

[1] د. واثق على الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى ، ص60-61.

[2] د.حاتم القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص162-172.

## 4- مؤشرات أخرى للنمو الاقتصادي:

- **النمو الإحتوائي**: (بالإنجليزية: Inclusive growth)[1]، هو مفهوم يقدم فرصا متكافئة للمشاركين الاقتصاديين خلال النمو الاقتصادي مع الفوائد التي يتحملها كل قسم من قطاعات المجتمع. ويتسع هذا المفهوم لنماذج النمو الاقتصادي التقليديه ليشمل التركيز على المساواة في الصحة ورأس المال البشري والجودة البيئية والحماية الاجتماعية والأمن الغذائي[2]. ويعني تعريف النمو الإحتوائي للجميع وجود صلات مباشرة بين محددات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي للاقتصاد والنمو الاقتصادي. البعد الاقتصادي الجزئي يجسد أهمية التحول الهيكلي للتنويع الاقتصادي والمنافسة، في حين يشير البعد الكلي للتغيرات في المجاميع الاقتصادية مثل الناتج الإجمالي القومي في البلاد (GNP) أو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وعامل الكلي المدخلات[3].
- **مؤشر لي كه كيانج** : نسبة إلى رئيس الوزراء الصيني لي كيه كيانج، هو مؤشر بديل لقياس النمو الاقتصادي. وفقًا لبرقيات لوزارة الخارجية الأمريكية المسربة عبر منصة ويكيليكس، فقد أخبر لي كه كيانج السفير الأمريكي في 2007، أن أرقام مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي هي أرقام "من صنع الإنسان"، وأنه، أي لي كه كيانج، يستخدم ثلاث بيانات لقياس النمو الاقتصادي وهي: حجم البضائع المنقولة على السكك الحديدية واستهلاك الكهرباء والقروض من البنوك. استخدمت صحيفة ذا إيكونومست البريطانية المؤشر لقياس النمو الاقتصادي الصيني وأصبح موضع استشهاد في النقاشات المتعلقة باقتصاد الصين. وأشير إلى أن مقياس لي كه تشيانج يفشل في التقاط النمو في قطاع الخدمات[4].

ويتطلب النمو الاقتصادي المستدام نموا إحتوائيا. ومن الصعب أحيانا الحفاظ على هذا الأمر لأن النمو الاقتصادي قد يؤدي إلى آثار خارجية سلبية، مثل زيادة الفساد، الذي يمثل مشكلة رئيسية في البلدان النامية. ومع ذلك،

---

[1] رانييري، رافائيل؛ راموس، راكيل أليدا. "النمو الشامل: بناء مفهوم" (بدف). ورقة عمل. 104- البرازيل: المركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل. إيسن 1812-108 .Xريتريفد 13 جانوري 2015

[2] هاسماث، رضا، إد.. سياسة النمو الشامل والتنمية والرعاية: تقييم نقدي. روتليدج. ب. 2-3. (2015). إيسبن 9781138840799.

[3] إيلينا إنشوفيتشينا وسوزانا لوندستروم، 2009. "تحليلات النمو الشامل: الإطار والتطبيق"، سلسلة أبحاث أ السياسات 4851، البنك الدولي. 2009

[4] مؤشر لي كه كيانج
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1_%D9%84%D9%8A_%D9%83%D9%8A%D9%87_%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%AC

فإن التركيز على الإحتوائية ( وخاصة على تكافؤ الفرص من حيث الوصول إلى الأسواق والموارد والبيئة التنظيمية غير المنحازة ) هو عنصر أساسي للنمو الناجح. ويتخذ نهج النمو الإحتوائي منظورا أطول أجلا، حيث ينصب التركيز على العمالة المنتجة كوسيلة لزيادة دخول الفئات الفقيرة والمستبعدة ورفع مستوى معيشتها.

- **دخل الأسرة أو الدخل الأسري:**

هو الدخل الإجمالي لجميع الأفراد في أسرةٍ مُعينة أو الأشخاص الذين يتشاركون في مكان الإقامة. ويشمل ذلك كل شكلٍ من أشكال الدخل؛ بما في ذلك الرواتب والأجور ودخل التقاعد والتحويلات الحكومية النقدية والمكاسب الاستثمارية. وهو معيار لتحديد مُستوى معيشة الأسرة، ويتم استخدام مُتوسط دخل الأسرة لمعرفة مؤشر مستوى رفاهية المواطنين في البُلدان.

- **دين خارجي** هو ذلك الجزء من الدين الكلي في البلاد التي هي المستحقة للدائنين خارج البلاد .يمكن للمدينين تكون الحكومة أو الشركات أو المنازل الخاصة. الدين تتضمن الأموال المستحقة للمصارف التجارية الخاصة، وغيرها من الحكومات، أو المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي .

**محاضرة: مؤشرات سوق العمل و البطالة**

قبل الولوج الى مؤشرات سوق العمل يجب الاطلالة أولا على بعض مفاهيم سوق العمل

**مفـــاهيم حول العمـــــل و التشغيـــــل**

1- **التشغيل الكامل** لكافة الموارد المتاحة في الاقتصاد ، غير انه عادة ما يقتصر ذلك على عنصر العمل فيطلق عليه العمالة الكاملة (Full Employment) و يقاس القصور في تحقيق هذا الهدف من خلال ما يسمى بمعدل البطالة

**1-2 الفرق بين مفهوم التوظيف الكامل أو العاملة الكاملة:**

أ- **المفهوم النظري للتوظيف الكامل:** و هو يعني ببساطة أن كل فرد قادر على العمل و يرغب فيه و يبحث عنه في ضل الأجور السائدة فانه يجد فرصة عمل ، و هذا يعني أن يكون مستوى التوظيف 100%، وبالتالي يكون معدل البطالة مساويا للصفر. غير أن هذا الأمر يصعب تحقيقه عمليا ، كما أنه يترب عليه في حالة تحققه الاخلال بالأهداف الأخرى للمجتمع. حيث أن استيعاب جميع أفراد القوة العاملة في المجتمع يتطلب احداث زيادة كبيرة في الطلب الكلي على كافة السلع و الخدمات ، و هذا من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار و من ثم حدوث التضخم. و ما يترتب به من أحداث سلبية أخرى.

ب- **المفهوم العملي للتوظيف الكامل:** و يعني الاستخدام الكفء لقوة العمل بما لا يخل بالأهداف الأخرى في المجتمع و خاصة هدف الاستقرار في الأسعار. و يتطلب وجود حد ادنى من البطالة يطلق عليه معدل البطالة الطبيعي ، أي معدل البطالة المسموح به . و يختلف هذا المعدل من دولة الى أخرى و يتراوح من (3% الى 5%) من قوة العمل في المجتمع. و يسعى أي مجتمع الى تقليل حجم البطالة به الى هذه المعدلات المقبولة و من ثم الارتفاع بمستوى التوظيف لأفراد قوة العمل العاملة من اجل زيادة مستوى الإنتاج و الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي ، لان ارتفاع معدل

البطالة تمثل خسارة اقتصادية لأنها تنطوي على طاقة عاطلة و من ثم تمثل نوعا من الضياع أو الفاقد الاقتصادي في موارد المجتمع ، ناهيك عن الاجتماعية و السياسية و النفسية للبطالة.

يجدر بالذكر ، أنه اذا كان الناتج القومي الفعلي في الاقتصاد مساويا للناتج القومي المحتمل ، فان الاقتصاد يكون عند مستوى التوظيف الكامل بالمفهوم الفعلي ، و من ثم يكون معدل البطالة الفعلي معادلا لمعدل البطالة الطبيعي و المسموح به ، وتكون فجوة الإنتاج عند ذلك مساويا للصفر. بينما اذا كان الناتج القومي الفعلي أقل من الناتج

القومي المحتمل ، فيكون الاقتصاد دون مستوى التوظيف الكامل و من تم يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي ، و تكون فجوة الناتج في هذه الحالة موجبة.

إن التطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بسوق العمل تساعد على صياغة سياسات الاقتصادية و اجتماعية مناسبة و كذا تساعد على سن التشريعات التي تتوافق مع حالة سوق العمل مما يساهم في رفع ديناميكية سوق العمل و يعطي أكثر صلابة لنموذج الحماية الاجتماعية المنتهج .

**البطالة** (Unemployment) في وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه و باحثين عنه و الا يجدون فرص عمل في ضل الأجور السائدة خلال فترة زمنية معينة و يقاس معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين الى العدد الكلي للعمال المشاركين في قوة العمل في المجتمع خلال فترة زمنية معينة

و يشير مصطلح **قوة العمل** هنا الى جميع الافراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ضل الأجور السائدة.

### 2- العمـــــل:

يعد العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج حيث يشكل القوة البشرية التي تؤثر بشكل فاعل على النتائج النهائية لكافة الأنشطة الإنتاجية، و يمكن تعريفه على أنه «الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات و الخدمات» و يرى « هنري برغسون أن العمل الإنساني يرتكز على خلق المنفعة »[1].

عموما فإن العمل هو « ذلك الجهد الفكري و الجسدي الذي يبذله الإنسان لخلق المنفعة و تغيير مواضيع العمل، مقابل دخل يتلاءم و الجهد المبذول، و ينفق بدوره لتلبية حاجياته المتنامية باستمرار»[2].

### 3- التشغيـــــل :

يقصد بالتشغيل على أنه ذلك « النشاط الإنساني المبذول عن وعي و قصد و يترتب عليه خلق أو زيادة المنفعة، فالنشاط أو المجهود المبذول حتى يكون عمل بالمعنى الاقتصادي يجب أن تتوفر فيه العناصر التالية:

- أن يكون بشري (إنساني)، أي أن عمل الحيوانات أو الآلات لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي.
- أن يكون اختياري، وبذلك فإن عمل العبيد لا يعتبر عملا بالمعنى الاقتصادي»[3].

---

[1] د. فريدمان وب، نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1985 ص 11-12.

[2] العايب عبد الرحمن، البطالة وإشكالية التشغيل، برنامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 ص 7.

[3] مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر.هوسمانس، ف.مهران، ف.قيرما ، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و العمالة الناقصة» جنيف 1990.

## 4- سوق العمـــــــل:[1]

إن سوق العمل عبارة عن « مؤسسة تنظيمية اقتصادية يتفاعل فيها عرض العمل و الطلب عليه، بمعنى أنه يتم فيها بيع خدمات العمل و شراؤها، بالتالي تسعير خدمات العمل، و يمكن تعريف سوق العمل اقتصاديا بأنه آلية تفاعل قوى الطلب و العرض على خدمات العمل التي تحدد من خلالها مستويات الأجور و التوظف»[2].

### 4-1 الطلــب عن العمـــل:

إن الطلب على العمل يتمثل في طلب المنتج لخدمات العمل، أي أنه يصدر عن المنتج، إن طلب المنتج لخدمة العمل يعتمد على طلب السوق للسلعة التي يساهم العامل في إنتاجها لذلك يعرف الطلب على خدمات العمل بأنه طلب مشتق ، بمعنى مشتق من الطلب على السلعة النهائية التي يساهم العامل في إنتاجها.

### 4-2 عرض العمـــــــل:

بالنسبة لعرض العمل فإنه يصدر عن العمال أو (العائلات)، حيث لا يمكننا الفصل بين خدمة العمل وبين العامل ذاته الذي يقدمها، فظروف العمل و طبيعته و عدد الساعات الأسبوعية و طلب العامل نفسه على وقت الفراغ، كل هذه العوامل بالإضافة إلى عامل الأجور و التكاليف يتم بها تحديد ظروف عرض العمل.

### 4-3 تـــــوازن سوق العمـــــل :

يتحدد حجم العمل المستخدم بتفاعل عرض هذا العنصر و الطلب عليه، و في حالة تساوي هذين الآخرين يتحقق التوازن في سوق العمل.

## 5- العــاطل عن العمل و البطـــــالة:

إن العاطل عن العمل « هو القادر عن العمل و الراغب فيه و يبحث عنه و يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى »[3] . أما تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) فهو يعتبر كل شخص بطال إذا كان في سن يسمح له بالعمل (بين 16 سنة وبين 64 سنة) و لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا و لو لمدة ساعة واحدة فترة إجراء التحقيق ، و في حالة بحث عن العمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل [4].

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم« نظرية اقتصاد العمل» الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1997 ، ص 11-15.

[2] أ. نعمة الله نجيب إبراهيم، المرجع السابق. ص 11

[3] د. رمزي زكي« الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة»، عالم المعرفة عدد 2066 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997، ص 458

[4] ONS« l'emploi et le chomage», (donnéesstatistiques, n°226, edition), Algérie, 1995. p8.

## 6- مؤشرات سوق العمل

يعد موضوع مؤشرات سوق العمل و الموارد البشرية مطلبا هاما لرسم و تنفيد سياسات التنمية المستدامة و تقييمها و كذلك متابعة تأثير السياسات و برامج سوق العمل.

كما قامت منظمة العمل الدولية بوضع 20 مؤشر يقيس سوق العمل جاءت كالاتي( المشاركة في قوة العمل ،نسبة العاملين الى السكان ، الحالة العملية، العمالة/التشغيل بحسب القطاع، العمال بدوام جزئي، ساعات العمل، التشغيل في القطاع الغير منظم، البطالة، بطالة الشباب، البطالة طويلة الأمد، البطالة حسب المستوى التعليمي، التشغيل الناقص المرئي، معدل الغير ناشطين، المؤهل التعليمي و الامية ، الأرقام القياسية للأجور في الصناعة التحويلية، الأرقام القياسية للأجور حسب الدخل و المهنة، تكاليف التعويض المالي للعمال بالساعة، إنتاجية العمل و تكاليف وحدة العمل، حراك سوق العمل، الفقر و توزيع الدخل).

### 6-1 مؤشرات سوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية:[1]

#### أ – المؤشرات العامة

#### 1- مؤشر المؤهل التعليمي والامية:

يبن هذا المؤشر مستوى توزيع المعرفة و المهارات لدى قوة العمل في الاعمار 15 سنة فأكثر ، و يغطي الحالة التعليمية لإجمالي قوة العمل ذكورا و اناثا . و يغطي هذا المؤشر المؤهل التعليمي لكل من الذكور و الاناث الداخلين لسوق العمل ، و يركز بالذات على نسبة العاملين الشباب (15-29) سنة الذين أتموا المستوى الثالث من التعليم.

**نسبة قوة العمل من مستوى تعليمي (س) = اجمالي قوة العمل من مستوى التعليمي (س)/ اجمالي قوة العمل.100**

يعطي هذا المؤشر فكرة عن هيكل مهارات قوة العمل و يضع حقائق أمام المخطط تساعد في عماية توزيع الموارد المالية بين المراحل التعليمية المختلفة ، أي أنه يساعد في عملية تخصيص الموارد. كما يقدم هذا المؤشر معطيات تساعد الباحثين في دراسة العلاقة بين المستوى التعليمي لقوة العمل و بين اتجاهات النمو الاقتصادي. كما يعطي فكرة عن عدالة توزيع الموارد التعليمية بين السكان عموما.، و بين الذكور و الاناث و المناطق الجغرافية خصوصا ، خاصة أن

[1] د. علي عبد الوهاب نجا.،أ.محمد أحمد السرتيبي،مبادئ الاقتصاد الكلي،مكتبة الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.2019 ص17-20.

عدم العدالة في توزيع التحصيل التعليمي تؤدي غالبا الى عدم العدالة في توزيع الدخل. كما يعطي هذا المؤشر فكرة عن نسبة الأمية بين السكان في سن العمل.

**2-مؤشر المشاركة في قوة العمل:**

يشمل قوة العمل جميع السكان الناشطين اقتصاديا ، و يعرف السكان النشطين اقتصاديا بأنهم جميع الأشخاص الذين تخرج منهم القوى العاملة اللازمة للإنتاج السلع و الخدمات في فترة زمنية معينة .

و يمكن حساب نوعين من معدلات المشاركة في قوة العمل بحسب الجنس: معدل المشاركة في قوة العمل الخام، و معدل المشاركة في قوة العمل المنقح.

**معدل المشاركة الخام في قوة العمل= اجمالي عدد القوى العاملة/اجمالي عدد السكان.100**

**معدل المشاركة المنقح في قوة العمل= اجمالي عدد القوى العاملة / اجمالي عدد السكان في سن العمل.**

و يعطي هذا المؤشر فكرة عن حجم السكان الذين يقومون بالعمل الذي تعتمد عليه الحياة الاقتصادية في المجتمع . و يستدل هذا المؤشر بأنه يوضح نسبة الفئة المنتجة من السكان ، فكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما دل ذلك على ارتفاع معدل الاعالة و زيادة أعباء الفئة العاملة. كما أنه يقيس بين معدل مشاركة النساء و مشاركة الرجال في قوة العمل (الفجوة الجندرية) التي تحسب بطرح معدل مشاركة النساء من معدل مشاركة الرجال.

**3-مؤشر معدل الغير الناشطين:**

يشمل هذا معدل السكان خارج قوة العمل و هم جميع الأشخاص الغير المصنفين ضمن قوى العاملة أو البطالة أثناء الفترة المرجعية ، و تشمل هذه الفئة صغار السن و ربات البيوت و الطلاب و المرضى و العجزة .

ويركز هذا المؤشر على الفئة الشباب (25-54) سنة حيث تمتاز هذه الفئة كون لديهم الرغبة في العمل أو أكملت تعليمها أو أنها لا تنتظر التقاعد . عند تحديد حالة النشاط الاقتصادي يجب معرفة ظانه في حالة عمل الفرد لساعة واحد في الأسبوع فانه يعد عاملا ولا يصنف خارج قوة العمل.

**معدل الغير الناشطين= اجمالي عدد الأشخاص الذين لا يعملون/ اجمالي عدد السكان.100**

يوضح هذا المؤشر نسبة الفئة الغير منتجة من السكان ، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على ارتفاع معدل الاعالة و زيادة أعباء الفئة العاملة.

**ب–مؤشرات التشغيل:**

**1– مؤشر نسبة العاملين الى السكان:**

يقيس هذا المؤشر نسبة العاملين الى اجمالي السكان في سن العمل

**نسبة العاملين الى السكان = عدد العمال / عدد السكان من عمر 15 سنة فأكثر.100**

ان أهمية المؤشر تتمثل في كونه يقيس نسبة السكان المشاركين في العملية الإنتاجية. و النسبة المتدنية لهذا المؤشر تعني ان نسبة عالة من السكان ليست منتجة اما لأنهم متعطلين أو انهم خارج قوة العمل. كما يستخدم لمقارنة حالة سوق العمل بين الدول .

2– **مؤشر الحالة العملية** : توجد أربعة تصنيفات لقياس الحالة العملية للفرد وهي (مستخدم بالأجر ، صاحب العمل، يعمل لحسابه، و يعمل لدى أسرة بدون أجر.

**نسبة العملين بالأجر= عدد العاملين بالأجر/ عدد العاملين الكلي.100**

يميز هذا المؤشر حجم العاملين بالأجر في الاقتصاد و يبين ندى توفر فرص عمل حققية في الاقتصاد و مدى وجود بطالة مقنعة. و يمكم الاستفادة من هذا المؤشر في معلرفة تركيبة قوى العمل في الاقتصاد.

و توجد لهذا المؤشر علاقة ارتباط قوية بين بمؤشر "العمالة بحسب القطاع" ، ففي فترات النمو الاقتصادي يتوقع انتقال العمالة من القطاع الزراعي الى قطاع الصناعة أو الخدمات مما يعني زيادة نسبة العاملين بالأجر.

**ج– مؤشر معدل البطالة:**

**معدل البطالة = عدد المتعطلين /اجمالي عدد الأفراد العاملين والمتعطلين .100**

يكسب هذا المؤشر أهمة قصوى خاصة كونه الجزء المكمل لقوة العمل ، حيث أن قوة العمل تشمل العاملين و المتعطلين ، كما أنه يعد أحد المقاييس أداء سوق العمل ، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الهدر في استثمار الموارد البشرية فهي افناء لطاقة الإنتاجية. و تعد دراسة هذا المؤشر خلال فترة ومنية معينة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن مدى قدرة الاقتصاد في توفير فرص عمل جديدة أو انخفاض فرص عمل في حالة وجود تراجع في النشاط الاقتصادي [1].

[1] د.عادل لطفي. مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" تحت شعار دعم المشروعات الصغرى دعم للأقتصاد الوطني" سلطنة عمان ، مسقط : 8 – 12 ديسمبر 2007.منظمة العمل العربية

## محاضرة : مؤشرات التضخم

يعد تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار أحد أهداف الأساسية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية ، حيث يترتب على ارتفاع العام في المستوى العام للأسعار الاختلال في كل من هيكل الإنتاج و الطلب على السلع و الخدمات و توزيع الدخل ، فضلا على تدهور المدخرات و زيادة الواردات و نقص الصادرات و من تم زيادة أو ضهور العجز في ميزان المدفوعات و غير ذلك من الاثار السلبية المختلفة سواءا على الدخل أو الاستهلاك أو الاستثمار أو العمالة و غيرها من المتغيرات الكلية.

ولا يقصد باستقرار الأسعار ثباتها و عدم تغيرها أي أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر حيث أن ذلك يصعب تحقيقه علميا، كما لا يكون مرغوب فيه في بعض الحالات، فالزيادة في الإنتاج عادة ما تكون مصاحبة للتكاليف و بالتالي لا بد من ارتفاع الأسعار لتغطية تلك الزيادة في التكاليف و هذا يعني ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يمثل حافزا الى زيادة الإنتاج و بالتالي فان استقرار الأسعار يقصد به المحافظة على معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا و أن يكون ذلك عند أدنى حد ممكن[1].

### 1- مفهوم التضخم :

يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير "التضخم" دون تمييز الحالة التي يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هو المعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم .ومن هنا يمكن ملاحظة أن :

1. المستوى العام للأسعار هو متوسط أسعار السلع والخدمات المستهلكة في الاقتصاد خلال سنة معينة. ويتم استخدام *رقم قياسي موحد* لمتوسط أسعار السلع والخدمات باستخدام أسعار المستهلكين أو أسعار المنتجين.
2. التضخم عبارة عن ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخماً. ويجب ملاحظة أن التضخم يعمل على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها في حدود الدخل المتاح حيث أن التضخم يمثل ارتفاع مستمر في أسعار السلع والخدمات).[2]

[1] **د**. علي عبد الوهاب نجا.،أ.محمد أحمد السرتيبي،المرجع السابق، ص 20

[2] د.حاتم القريشي، المرجع السابق.ص57-61

## 2- قياس التضخم :

يقاس معدل التضخم في أي مجتمع من خلال الأرقام القياسية للأسعار سواء الرقم القياسي للاستهلاك أو الرقم القياسي لأسعار الجملة غير أنه عادة يفضل الرقم القياسي للاستهلاك لأنه يعكس التطورات التي تحدث لمستوي المعيشة من سنة الى أخرى، حيث أن:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في العام الحالي} - \text{الرقم القياسي للأسعار في العام الماضي}}{\text{الرقم القياسي للأسعار العام الماضي}} . 100$$

وعندما يكون معدل التضخم موجبا فان هذا يدل على ارتفاع في المستوى العام للأسعار في العام الحالي عن العام الماضي.

### 2-1 مؤشر أسعار المستهلك Consumer price index:CPI :

هو مقدار التغير الشهري للأسعار لسلة محددة من البضائع الاستهلاكية والتي تشمل الغذاء والملبس والنقل .تتفاوت البلاد في توجهاتها نحو الإيجارات والرهانات .

يعتبر مؤشر سعر المستهلك، المؤشر الرئيسي للتضخم، أو معدل التغير في الأسعار في بلد معين. تبين تقارير مؤشر سعر المستهلك التغير في المؤشر الذي يقيس مجموع سعر سلة محددة من المنتجات والخدمات التي يشتريها الجمهور عادة. ويسمى مؤشر سعر المستهلك أيضاً مؤشر تكاليف المعيشة.

أن مؤشر سعر الاستهلاك يميز بين القيم بين سنوات المقارنة مع سنة الأساس (سنة الأساس يشترط أن تكون طبيعية ( لا توجد تقلبات ) ، و سلة السلع تعكس طبيعة التركيبة الاقتصادية للمجتمع).

**2-2 الرقم القياسي البسيط: ان** متوسط العام للأسعار يحسب بمتوسط الرقم القياسي البسيط

**الرقم القياسي البسيط = أسعار سنة المقارنة / أسعار سنة الأساس .100**

**2-3 الرقم القياسي المرجح ( رقم لاسبر)** : ان هذا الرقم لسبر يأخذ بيعن الاعتبار الأهمية النسبية للسلعة حسب اولويتها لدى المستهلك و بالتالي تعطي لكل سلعة معامل تفضيل .

**الرقم القياسي المرجح = pt qt /ps qs .100**

### 2-4 المكمش (مخفض الناتج المحلي ) GDF leflator:

يختلف هذا المؤشر عن مؤشر لسبر كونه يأخذ بالحسبان كل السلع و الخدمات التي تدخل في حساب PIB و هو مصمم لقياس السعر المتوسط لسلة السوق من السلع

**مخفض GDP= 100.pibn/pibr**

ان مؤشر أسعار الاستهلاك يعكس أسعار السلع و الخدمات المشترات من قبل المستهلك ، بينما يعكس المخفض كافة السلع و الخدمات الاستهلاكية و الإنتاجية المنتجة محليا فقط

ان التضخم لا يقتصر على مجرد الزيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار بل هو علاقة توازن يعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني ، و على ذلك فان النشاط النقدي قد يؤدي بتخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي اما الى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي ، و اما الى اختلال التوازن بين السيولة النقدية و الطلب على تلك السيولة . هذا الاختلال في التوازن يكون داحل نطاق جزء واحد من الاقتصاد فينعكس على الأجزاء الأخرى مما يؤدي الى التضخم ،من تم لا بد من وجود أساليب لقياس أدى التضخم و تقييم أثاره .

و يؤدي حدوث التضخم الى انخفاض الطلب الفعال عن طريق ما يلي:

- يؤدي ارتفاع الأسعار الى زيادة الطلب على الأرصدة الحقيقية للنقود و يؤدي هذا الى ارتفاع سعر الفائدة ثم الأسعار.
- يؤدي ارتفاع الأسعار الى انخفاض قيمة الأرصدة الحقيقة للأصول الرأس مالية و يؤدي هذا الى زيادة الادخار ثم انخفاض الاستهلاك
- يؤدي الارتفاع في الأسعار الى انخفاض قيمة و حجم الصادرات ثم ضهور عجز الميزان التجاري للدولة.

### 3- سمات ظاهرة التضخم

من أبرز سمات ظاهرة التضخم :

- أنها نتاج لعوامل اقتصادية متعددة، قد تكون متعارضة فيما بينها، فالتضخم ظاهرة معقدة ومركبة ومتعددة الأبعاد في آن واحد.
- ناتجة عن اختلال العلاقات السعرية بين أسعار السلع والخدمات من ناحية، وبين أسعار عناصر الإنتاج (مستوى الأرباح والأجور وتكاليف المنتج) من جهة أخرى.

- انخفاض قيمة العملة مقابل أسعار السلع والخدمات، والذي يعبر عنه بـ"انخفاض القوة الشرائية."

## 4-أنواع التضخم:

يمكن أن نبين الأنواع من خلال عدة معايير :

- من حيث اشراف الدولة على الأسعار:

- **التضخم الظاهر** و هو الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل السلطات.
- **التضخم المكبوت** : و هو التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن ترتفع لوجود قيود جمركية.

- من حيث حدة التضخم :

- **التضخم الجامح** : وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور فتزيد تكاليف الإنتاج و بالتالي تنخفض الأرباح مما يؤدي الى زيادة جديدة في الأسعار و من ثم زيادة الأجور مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم (اللولب المرذول)
- **التضخم الزاحف** : هو تضخم تدريجي بطئ معتدل مقترن بقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي الا أن استمراره يمكن أن يؤدي الى تضخم جامح . و هو جزء من ارتفاع الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج.

- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

- **التضخم المستورد** وهو ارتفاع الأسعار في الدولة نتيجة لتسرب التضخم العالمي اليها عن طريق الواردات و هي حالة بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط. و يقاس عادة من خلال تأثير القوى الخارجية على مستوى الأسعار المحلية عن طريق تطورات في القدرة الشرائية للعملة المحلية . و هو يساوي ناتج قسمة الخسائر الناجمة عن ارتفاع الواردات الى اجمالي الانفاق القومي بالأسعار الجارية مضروبا في 100.
- **التضخم المصدر** : و هو ارتفاع الأسعار الناتج عن زيادات احتياطات البنك المركزي من العملة الأجنبية الصعبة و الذي ينشأ من وجود ما يعرف بقاعدة الدفع بالدولار

- من حيث مصدر الضغط التضخمي:

- **تضخم جدب الطلب** و ينتج عند وجود زيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي (في سوق السلع و عناصر الإنتاج) مما يساعد على ارتفاع الأسعار لمواجهة الزيادة في الطلب الذي يفوق الطاقة الإنتاجية في المجتمع عند التوظيف الكامل.
- **تضخم دفع النفقة** و هو ارتفاع في الأسعار نتيجة لارتفاع نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج.

**5-أسباب التضخم:**

- التضخم في قاعدة الذهب : و هو التضخم النقدي الذي عرفه الكلاسيك و الذي ينشأ من تدفق الذهب الى داخل الدولة و تنعكس أثاره بزيادة الكمية المعروضة من النقود و الائتمان المصرفي لأن النقود تكون مغطاة 100% بالذهب.
- التضخم من جانب الطلب : و ينشأ عندما يكون الطلب الكلي على السلع و الخدمات أكبر من العرض الكلي لها و يكون الجهاز الإنتاجي غير قادر على التوسع في الإنتاج أو يكون المخزون السلعي غير كافي لمواجهة الطلب الجديد فترتفع الأسعار و لقد أظهر كينز أن هذا الوضع يكون مشجعا لرجال الاعمال على الإنتاج و تحقيق المزيد من الأرباح، و التوسع في زيادة الطلب على عناصر الإنتاج و من تم زيادة دخولها النقدية و زيادة القوة الشرائية لديها.
- التضخم من جانب العرض: و ينشأ من زيادة تكاليف عناصر الإنتاج بدون حدوث أي تغير من جانب الطلب الكلي . و المقصود بزيادة التكاليف هنا زيادة الأسعار و أجور عناصر الإنتاج ، خاصة العمال بنسبة أكبر من الزيادة في انتاجيتهم الحدية و يظهر هذا الوضع عندما يكون عرض العمال غير مرن بالنسبة للأجور ، أوز يادة ضغوط النقابات على رفع الأجور النقدية. و مع ثبات العرض الكلي من السلع و الخدمات تكون النتيجة ارتفاع الأسعار.
- التضخم الهيكلي: يمثل الهيكل الاقتصادي في مجموعة العلاقات الاقتصادية الثابتة و المتغيرة التي تمتد من خلال المكان و الزمان عبر القطاعات و المناطق و المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بعمليات الإنتاج و التوزيع للموارد الاقتصادية داخل المجتمع. الضغط الهيكلي التضخمي تنعكس أثاره على العرض و الطلب و توجد أسبابها اما في سلوك الوحدات الاقتصاد الكلي مثل السكان و حجم المشروعات و هياكل الأسواق ، و اما في جمود العلاقات بين الوحدات . فاذا ما زاد الطلب على قطاع من القطاعات الاقتصادية ، على سبيل المثال ترتفع الأجور و أسعار عناصر الانتاج العاملة فيه و أسعار المنتجات النهائية أيضا ثم يمتد هذا الأثر الى القطاعات الاقتصادية الأخرى مخلفتا ورائها تضخما حلزونيا غير محدود.

**6-أثار التضخم:**

- **على الدخل:** يضر بأصحاب الدخول الثابتة بينما يستفيد منها أصحاب الدخول الناشئة عن الأرباح، و يؤدي أيضا الى إعادة توزيع الدخول و تحويل القوة الشرائية من جانب ذوي الدخول المنخفضة الى جانب ذوي الدخول المرتفعة ، الأمر الذي يؤدي الى اختلال العلاقات الاجتماعية بين الطبقات.
- **على المديونية:** يستفيد المدين بينما يتضرر الدائن بالتضخم،

- **على ميزان المدفوعات:** يؤثر التضخم على هذا الميزان سلبا لأن الدولة التي تعاني من ارتفاع أسعار منتوجاتها تكون ضعيفة تنافسيا مع منتوجات الدول الأقل أسعار و بذلك تزداد وارداتها و تقل صادراتها مما يؤدي الى عجز الميزان التجاري من مزان المدفوعات أو انخفاض حجم الفائض فيه.
- **على النمو الاقتصادي** : يرى البعض أن التضخم يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي ،اذ انه يؤثر سلبا على القرارات الاستثمارية و يؤخرها بسبب حلاة عدو التأكد المستقبلية ، كما يؤثر على الادخار و على حماس العمال على الإنتاج بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية . بينما يرى فريق أخر أن التضخم قد يكون دافع للنمو ، حيث أن ارتفع الأسعار لفترة ما تعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات و يزيد التشغيل و تنخفض البطالة. و تعتمد صحة الرأيين على نوع و حدة التضخم ، فالتضخم السريع و الشديد يضر بالنشاط الاقتصادي بينما اذا كان التضخم بطئ المعتدل دافع للنمو اذا ما صاحبته سياسة اقتصادية رشيدة.

**7-علاج التضخم:** انطلاقا من أنواع التضخم و أسبابه يمكن تحديد العلاج و الوسائل التي يجب استخدامها للحد منه أو تقليل أضراره على الحياة الاقتصادية، و يمكن تقسيم العلاج الى نوعين:

- **النوع الأول: العلاج العام** : و يتمثل في توجيه التقلبات الحادثة نحو تحقيق التراكم الرأس مالي و إعادة توجيهه من جهة ، و تحسين مستوى الدخول من جهة أخرى.

و يتم عادة اختيار بين السياستين:

- **السياسة النقدية الانكماشية** : و يتم من خلالها تحديد إجراءات معاكسة للضغوط التضخمية تعمل على امتصاص الزيادة في عرض النقود و تقييد الانفاق النقدي و حصر النشاط الحكومي و نشاطات المشروعات و منح الائتمان. و ينشأ عن ذلك انخفاض النشاط الإنتاجي و حديث تباطؤ في معدلات النمو و تميل الأسعار للانخفاض.
- **سياسة التحكم في الدخل النقدي** : و يتمثل في الإجراءات التي تهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي مع قبول نعدل مقبول من التضخم ، حيث يتم التحكم في التضخم و يكون عاملا في تحقيق النمو الاقتصادي . مع الحرص على المحافظة على قيمة النقود و قوتها الشرائية بطريقة نسبية ، أي أن يكون الارتفاع في الأجور و الأرباح موازيا للارتفاع في الأسعار . و لا يكتفي في هذه السياسة تحديد زيادة كمية النقود التي تتناسب مع زيادة الانتاج بل يجب أن تقترن بما يمكن ان تساهم به في نمو الناتج المحلي الإجمالي و تبيان الكيفية التي يتم بها توزيع السيولة النقدية بين أجزاء الجهاز المصرفي ووحداته.
- **أما إجراءات السياسة المالية لعلاج التضخم فهي:**

1- تخفيض الانفاق الحكومي و ترشيده

2- زيادة الضرائب

3- الإقلاع على الإعانات خاصة تلك المتعلقة بالاستهلاك.

- **النوع الثاني : العلاج المتخصص:** و قصد بذلك اختيار الوسائل و الأدوات المناسبة لنوع معين من أنواع التضخم أو ما يعرف بالسياسة الانتقائية

- **علاج التضخم من جانب الطلب** : و يكون عن طريق واحد أو أكثر مما يلي :

1- الإقلاع عن اصدار النقود أو التوسع النقدي

2- تقييد الاستهلاك بالتأثير على محدداته .

3- تمويل الانفاق الحكومي عن طريق الضرائب بدلا من التمويل التعجيزي ( الاقتراض من الداخل).

4- اتباع سياسة انكماشية بالتقليل من الانفاق الحكومي بشكل لا يضر النشاط الاقتصادي .

- **علاج التضخم من جانب التكاليف** :و يكون عن طريق واحد أو اكثر مما يلي :

1 –العمل على رفع انتاجية المشروعات و استغلال طاقاتها الإنتاجية المعطلة

2- ربط نمو الاجر النقدي بنمو إنتاجية عناصر الإنتاج

3-إيجاد الوسائل الكفيلة بزيادة معدل التكوين الرأس مالي في المجتمع[1].

## 8-علاقة التضخم بالمؤشرات الأخرى:

### 8-1 العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الاقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأي دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية واقتصادية متعددة، ومن أشد هذه العوامل الاقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني .

### 8-2 العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التي تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه – بالنسبة لكل سلعة على حدة – يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض.. وإذا حدث أفراط في الطلب – فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في

[1] د.فاروق بن صالح الخطيب،د.عبد العزيز بن أحمد دياب.دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة،1435هـ،ص 45-55

السعر حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار .

وهذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات – أو الجزء الأكبر منها – يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم .

## 8–3 العلاقة بين التضخم والكساد

شهد الاقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الاقتصادي.ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم الاقتصادي (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أو الركود يعني الهبوط المفاجئ للفاعلية الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات ومن ثم الإنتاج وفي الطلب الفعال .

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل مستوى الدخل القومي، ويميل الناس إلى الأكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى هنالك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه: (إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى).

**محاضرة: مؤشرات سعر الصرف**

## 1- تعريف سعر الصرف

هناك أكثر من تعريف لسعر صرف عملة محلية ما بعملة أجنبية و هي كما يلي:

- **سعر الصرف الاسمي** : و هو مقياس لقيمة عملة دولة ما و التي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، و يتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق صرف العملات في لحظة زمنية معينة، و لهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغيرات قوى العرض و الطلب . و ينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر صرف رسمي و هو معمول به في التعاملات الرسمية الجارية ، و سعر الصرف موازي له و هو سعر الصرف المعمول به في الأسواق الموازية .كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يوميا اما صعودا أو هبوطا بالنسبة للقوة الشرائية للعملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف ، و يستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية و الدولية و تطور أسعار الفائدة بالإضافة الى العوامل النفسية للمتعاملين ، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات وزنا مرجحا بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية و التجارية الدولية.
- **سعر الصرف الحقيقي**: وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدو واحدة من السلعة المحلية ، فمثلا ان ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع التكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس معدل سوف لا يدفع الى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العائدات على عناصر الإنتاج لم يؤدي الى تغيير أرباح المصدرين.و مع تطورات كل من أسعار الفائدة و مستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة الى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فان سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي ، لأن هذا الأخير يتضمن تقلبات سعر الصرف الاسمي و معدلات التضخم ، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستويات القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة . حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فهو يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة بالنسبة للأسعار ، و على العكس في حالة انخفاض المؤشر فان انخفاضه يمثل عاملا إيجابيا يؤدي الى ارتفاع القدرة التنافسية و بالتالي تشجيع الصادرات ، لذلك فان حركة المؤشر الحقيقي للصرف لها أهمية كبيرة بالنسبة لتقدير ميزان المدفوعات ، بالإضافة الى تطور و نمو الأسواق المالية و النقدية.

- **أسعار الصرف المتقاطعة:** و هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها البعض، و لقد تطورت مختلف التعاملات النقدية من خلال الثلاث عقود الأخيرة نتيجة المخاطر و الخسائر المترتبة عن التعويم و التقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات و قد اتخذت هزه التعاملات صيغا مختلفة من أهمها صيغ التحويل الأني و الأجل ، و شكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الأنية و الأسواق الأجلة.

كما أن التعاملات و التحولات المالية الدولية قد ترتبط بسعرين ، سعر للبيع و أخر للشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى ، و ترتبط أسعار الصرف العملات مع بعضها البعض وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء و بيع عملة مقابل أخرى و التي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من اجل تحقيق أعلى أرباح ، فوجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى .

## 2- كيفية تحديد سعر الصرف:

يتحدد سعر الصرف طبقا للعوامل المتعلقة بسعر صرف العملات الأجنبية و الطلب عليها نتيجة استراد و تصدير السلع و انتقال رؤوس الأموال حيث تتدخل البنوك و بعض السماسرة المضاربين و السلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية بهدف تحقيق موازنة أسعار الصرف أو غير ذلك من أهداف مثل التأثير على حركة المضاربة بالعملات محليا و دوليا.

و يتم تحديد سعر الصرف بإحدى الطرق التالية:

- ربط قيمة العملة بوزن معين من الذهب
- تحديد سعر صرف العملة بتفاعل قوى العرض و الطلب .
- تكوين سلة من العملات الأجنبية و الذهب و حقوق السحب الخاصة (و هي مجرد قيود دفترية محاسبية يجريها صندوق النقد الدولي لاستخدامها في تسوية المدفوعات الدولية، ولا يجوز التعامل بيها أو المضاربة عليها في الأسواق النقدية و تستمد قوتها بالتزام الدول الأعضاء في الصندوق بقبولها في أي وقت ومن أي دولة في حدود قيمة معينة ، و تقوم وحدات حقوق السحب الخاصة على أساس متوسط ترجيحي لقيم سلة من العملات هي الدولار الأمريكي و المارك الألماني و الجنيه الإسترليني و الفرنك الفرنسي و الين الياباني).

### 2-1 نظرية تعادل القدرة الشرائية:

تساعد هذه النظرية بشكل كبير في تحديد سعر الصرف فهي أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية في البلاد أطراف التبادل الدولي. فسعر الصرف التوازني بين عملتين هو السعر الذي

يساوي بين القوة الشرائية لهما . ويتحقق هذا عند المستوى الذي يؤدي إلى قيام التجارة الخارجية بين البلدين في السلع التي تتمتع فيها كل منها بميزات نسبية وفقا لنظرية النفقات النسبية،

وفي أبسط صورها تفترض نظرية تعادل القوة الشرائية بأن سعر الصرف لدولة ما يتحدد من خلال النسبة بين مستوى الأسعار الداخلية مقوما بالعملة الوطنية ومستوى الأسعار العالمية مقدرا بالعملة الأجنبية الدولار الأمريكي مثلا ، فإذا افترضنا أن:

**ف** = سعر الصرف. **م** = مستوى الأسعار المحلية مقوما بالعملة الوطنية.

**ل** = مستوى الأسعار العالمي مقدرا بإحدى العملات العالمية.

فأنه في ضوء هذه المصطلحات يمكن صياغة المعادلة التالية: **م ف = ل**

ومنطق هذه النظرية بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروبا في مستوى الأسعار العالمية. وكما هو معروف فإن قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية للأسعار مثل الرقم القياسي لنفقات المعيشة أو الرقم القياسي لتجارة الجملة.

ومن هنا يمكن الاستنتاج بأن نظرية تعادل القوة الشرائية تنطق بأن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بالمقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف أنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائيا . وتفسير ذلك أن الارتفاع الحادث في مستوى الأسعار المحلية مقارنا بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات والطلب على الصرف الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعيض الصرف الأجنبي .

## 3- تأثير وتأثر سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية

### 3-1 أثر فائض أو عجز ميزان المدفوعات على تحديد سعر الصرف:

ان ميزان المدفوعات الدولة هو الذي نستطيع من خلاله تحديد العوامل المؤثرة في عرض العملة الوطنية و الطلب عليها، حيث أن الإيرادات في ميزان المدفوعات تمثل الطلب على العملة الوطنية أي عرض العملات الأجنبية ، فالصادرات مثلا تؤدي الى زياد الطلب على العملة الوطنية أما جانب المدفوعات فيمثل عرض للعملة الوطنية أي طلبا للعملات الأجنبية .

ومن هنا فان أي فائض في مزان المدفوعات للدولة و الناتج عن زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات يؤدي الى زيادة الطلب على العملة الوطنية على المعروض منها في سوق الصرف الأجنبي ، مما يؤدي بدوره

الى ارتفاع أسعار الصرف العملة الوطنية .كما أن أي عجز في ميزان المدفوعات للدولة ناتج عن زيادة قيمة الواردات عن قيمة الصادرات فيؤدي أي زيادة عرض العملة الوطنية على الطلب عليها و من تم انخفاض سعر صرفها.

### 3-2 سعر الصرف و التضخم:

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القوة الشرائية التي صاغها في البداية ركاردو ثم قام بتطويرها غوستان كاسل ، و ترتكز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساسا قدرتها الشرائية ، ومن ثم فان سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقة للعملتين المعنيتين . فالدولة التي تتميز بمعدل التضخم مرتفع تجد صعوبات كبير لتصدير منتوجها الى الدول الأخرى و هو ما يؤثر على ميزانها التجاري.

و قد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل ، الا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوفر منافسة حرة و كاملة في الاقتصاد الدولي و عدم وجود تكاليف الرسوم الجمركية.

### 3-3 العوامل المؤثرة على تغير سعر الصرف :

ان العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ناتجة عن اختلال الظروف الاقتصادية و السياسة المالية و النقدية لمختلف الدول ، و في كل بلد يتأثر اتطور النسبي بين القطاعات و أوضاع الموازين الداخلية و الخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي و تطورات الأسعار الداخلية ، و بحسب و حجم و نوع هذا التأثير تتخذ الإجراءات و التدابير المناسبة ضمن السياستين النقدية و المالية التي تهدف الى تصحيح الاختلال و مسايرة التطورات الدولية، كذلك فان التفاوت في هاتين السياستين و التطور بين الدول ينعكس بصورة مباشرة على اتجاهات معدلات صرف العملات و يحدث هذا الأمر يوميا في أسواق الصرف بالنسبة للمعاملات الخاضعة للتعويم الحر و التعويم المدار أما بالنسبة للأنظمة التي تتسم بثبات الصرف فيحدث هذا على المدى الطويل . و هناك عوامل أخرى تؤثر الى سعر الصرف مثل:( التغير في الدخل الحقيقي، ارتفاع مستويات الأسعار، التغيرات في سعر الفائدة ، توقعات المضاربين و المستثمرين)[1].

[1]لأمين وباشا, عبد الوهاب, زكريا عبد المجيد, مبادئ الاقتصاد . الجزء الثاني . الاقتصاد الكلي . دار المعرفة . الكويت . 1983.ص58-69

**محاضرة: مؤشرات السياسة النقدية (معدل الفائدة ، احتياطي النقد الأجنبي)**

## 1- معدل الفائدة

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي .

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول انّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل[1]

### 1-1-العوامل المؤثرة في معدلات الفائدة :

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل

- **معدل التضخم**

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. ان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (10)

[1] العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود– 1416 هـ .

مليون دينار، وعندما أرادت تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب 15مليون دينار .

هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال، وزيادة الطلب هذه تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثرت القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر التأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي ألمانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في أمريكا .

- **العرض والطلب**

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج, وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية, يتم اختيارها, ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة, في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة .

- **معدل إعادة التضخم**

يطلق معدل اعادة التضخم على معدل الفائدة الذي يجنيه البنك المركزي في مقابل ادائه للمقابل النقدي للحوالات أو السندات التي تقدمها مؤسسات القرض أو البنوك التجارية وكذا الخزينة وذلك قبل أن يحين موعد ادائها[1] .

## 2- مؤشر احتياطي النقد الأجنبيForeign exchange reserves

**احتياطي النقد الأجنبي** : تسمى أيضا **احتياطي الفوركس** هي بالمعنى الحرفي الودائع والسندات من العملة الأجنبية فقط التي تحتفظ بها المصارف المركزية والسلطات النقدية ولكن، يشمل المصطلح في الاستخدام الشعبي الشائع صرف العملات الأجنبية والذهب، ومواقف احتياطي لحقوق السحب الخاصة (Special Drawing Rights) وصندوق النقد الدولي .هذا الاستخدام أكثر انتشارا، ولكن من الأدق وصفه بـ الاحتياطيات الدولية الرسمية أو الاحتياطيات الدولية .ويحتفظ بالأصول في المصرف المركزي بمختلف احتياطي العملات، ومعظمهما من الدولار

[1] لأمين وباشا, عبد الوهاب, زكريا عبد المجيد, مبادئ الاقتصاد . الجزء الثاني . الاقتصاد الكلي . دار المعرفة . الكويت . 1983 .

الأمريكي، ومنها باليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، وتستخدم في وفاء الديون، وعلى سبيل المثال العملة المحلية الصادرة ، ومختلف إيداعات احتياطي المصارف مع المصرف المركزي، من قبل الحكومة أو المؤسسات المالية

في نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للمصرف المركزي بشراء العملة المحلية، التي تعتبر مسؤولية البنك المركزي (حيث يسك النقود نفسها على أنها سندات دين). وهذا العمل يمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية .وقد تعاونت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم أحيانا في بيع وشراء الاحتياطي الدولي الرسمي لمحاولة التأثير على أسعار الصرف .

## 2-1 التغيرات في الاحتياطي

يمكن لكمية احتياطي النقد الأجنبي أن تتغير عندما يطبق المصرف المركزي سياسة نقدية ما. وقد ويواجه المصرف المركزي الذي يطبق سياسة سعر الصرف الثابت وضعا معينا حيث يدفع العرض والطلب قيمة العملة لتهبط أو ترتفع (زيادة أو نقصان الطلب على العملة من شأنه أن يرفع من قيمتها أو ينقصها).

في نظام سعر الصرف المرن، تحدث هذه العمليات تلقائيا، حيث يقوم البنك المركزي بإزالة أي زيادة في الطلب أو العرض عن طريق شراء أو بيع العملة الأجنبية. أنظمة سعر الصرف المختلطة "dirty floats" أو "target bands"أو اختلافات مماثلة (قد تتطلب استخدام عمليات صرف للعملات الأجنبية) معقمة (أي بتعويض صرف العملات (أو غير معقمة) للحفاظ على سعر الصرف المستهدف ضمن الحدود المقررة (وقد اتهمت الولايات المتحدة الصين مرارا وتكرارا بالقيام بذلك).

تؤدي عمليات صرف العملات الأجنبية غير المعقمة إلى توسع أو تقلص كمية العملة المحلية في التداول، مما يؤثر مباشرة على السياسة النقدية والتضخم: وسعر الصرف المستهدف لا يمكن أن يكون مستقلا عن هدف التضخم . البلدان التي لا تستهدف سعر صرف محدد يقال أن لديها سعر صرف عائم، وتسمح للسوق بتحديد أسعار الصرف، والبلدان ذات أسعار الصرف العائمة تفضل عموما أدوات أخرى للسياسة النقدية وقد تحد من نوع وحجم تدخلات النقد الأجنبي. حتى تلك البنوك المركزية التي تحد بشكل صارم من تدخلات النقد الأجنبي، تعرف غالبا أن أسواق العملات متقلبة ويمكن أن تتدخل لمواجهة اضطراب تحركات قصيرة الأجل .

وللحفاظ على نفس سعر الصرف في حالة الزيادة في الطلب، فإن البنك المركزي يمكن أن يبيع المزيد من العملة المحلية ويشتري العملات الأجنبية، الأمر الذي سيزيد من مجموع الاحتياطي من العملات الأجنبية. في هذه الحالة تتقهقر قيمة العملة المحلية حيث (إذا لم يكن هناك تعقيم) يزداد عرض العملية المحلية (يطبع المال)، وهذا قد يثير التضخم المحلي (تنخفض قيمة العملة المحلية نسبيا إلى قيمة السلع والخدمات).

ولأن كمية احتياطي النقد الأجنبي المتاح للدفاع عن ضعف العملة (نتيجة ضعف الطلب على العملة) محدودة، فقد تنتهي بأزمة في التحويل إلى النقد الأجنبي أو انخفاض قيمة العملة Devaluation .بالنسبة للعملة ذات الطلب العالي والمرتفع جدا، يمكن لاحتياطي النقد الأجنبي من الناحية النظرية أن يعوض باستمرار، مع أنه في نهاية المطاف ستؤدي زيادة المعروض من النقد المحلي إلى التضخم والحد من الطلب على العملة المحلية (كما أن قيمتها النسبية للسلع والخدمات تتقهقر). وفي الواقع العملي تقوم بعض المصارف المركزية، عن طريق عمليات السوق المفتوحة الهادفة إلى منع عملاتها من الارتفاع، ويمكن في الوقت نفسه بناء احتياطي كبير .

في الواقع العملي أيضا، يعمل عدد قليل من المصارف المركزية أو نظم العملات على هذا المستوى في التبسيط، والعديد من العوامل الأخرى (الطلب المحلي، والإنتاج والإنتاجية، والواردات والصادرات، والأسعار النسبية للسلع والخدمات، الخ) سوف يؤثر على النتيجة النهائية. كما أن تأثيرات معينة (مثل التضخم) يمكن أن تستغرق شهورا أو حتى سنوات لتصبح واضحة، والتغيرات في الاحتياطي الأجنبي وقيم العملات على المدى القصير قد تكون كبيرة جدا لكي تتفاعل مختلف الأسواق مع بيانات ناقصة .

## 2-2 التكاليف والفوائد ، والانتقادات

يسمح الاحتياطي الكبير من العملات الأجنبية للحكومة بالتلاعب بأسعار الصرف عادة لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية لتوفير بيئة اقتصادية مواتية على وجه أكبر. من الناحية النظرية، يوفر التلاعب في أسعار صرف العملات الأجنبية استقرارا يوفره معيار الذهب، ولكن في الواقع هذا غير صحيح .

تؤدي التقلبات في أسعار الصرف في الأسواق إلى مكاسب وخسائر في القوة الشرائية للاحتياطي. وحتى في غياب أزمة في العملة، فقد تؤدي التقلبات إلى خسائر ضخمة. على سبيل المثال، تحتفظ الصين برصيد ضخم من الأصول المقيمة بالدولار الأمريكي، ولكن الدولار قد ضعف في أسواق الصرف، مما يؤدي إلى خسارة نسبية للثروة. بالإضافة إلى التقلبات في أسعار الصرف، فإن القوة الشرائية للنقود الإلزامية (النقود الورقية) تنخفض باستمرار نتيجة لتخفيض قيمة العملة عن طريق التضخم. لذا يجب على المصرف المركزي باستمرار زيادة كمية الاحتياطي للحفاظ على نفس القدرة على التلاعب في أسعار الصرف. ويوفر احتياطي العملات الأجنبية عائدا صغيرا من الفائدة. ولكن هذا قد يكون أقل من الانخفاض في القوة الشرائية لهذه العملة خلال نفس الفترة من الزمن بسبب التضخم، مما يؤدى فعليا إلى عودة سلبية تعرف باسم "شبه التكلفة المالية .(quasi-fiscal cost) "علاوة على ذلك، يمكن استثمار الاحتياطي الضخم من العملات في الأصول ذات العوائد المرتفعة .

## 2-3 الاحتياطيات الفائضة

احتياطي النقد الأجنبي هو مؤشر هام على القدرة على تسديد الديون الخارجية والدفاع عن العملة، ويستخدم لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول .ومن جهة أخرى، الصناديق الحكومية الأخرى التي تحتسب ضمن الأصول السائلة التي يمكن استعمالها لوفاء الديون في أوقات الأزمات وتشمل صناديق تثبيت الأسعار(Stabilization fund) ، والمعروفة أيضا باسم صناديق الثروة السيادية .

**محاضرة : مؤشرات المالية (الميزانية العامة ، المديونية)**

**1- الميزانية العامة :**

تعد المزانية العامة من اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية كونها تهتم بالجانب المالي و الصحة المالية للدولة ، ان الموازنة العامة فهي خطة مالية تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلل سنة قادمة ويتم إعداد الموازنة لغرض تحقيق اهداف (اقتصادية واجتماعية وسياسية) . ويمكن الحصول على الميزانية العامة من خلل القانون التالي:

**المزانية العامة= الإيرادات – النفقات**

و عليه فان عجز الموازنة هو الفرق بين اجمالي النفقات العامة (الحكومية) و اجمالي الارادات العامة و هو يمثل أحد المتغيرات الاقتصادية و المالية الهامة، . فعجز الميزانية بحدد اتجاه و حجم النشاط الحكومي في الاقتصاد الكلي ،كما أنه أحد محددات الطلب الكلي . فالعجز يبين ما اذا كان الكلب الكلي في حالة توسع أم في حالة انكماش. وعندما يتزيد عجز الموازنة فان ذلك يعني اتجاهات توسعية للسياسة المالية . أما اذا كان انخفاض العجز فان ذلك يدل على الاتجاه الانكماشي للسياسة المالية .بيد أن هذا ليس صحيح دائما فقد يحدث العجز بسبب حالة الركود الاقتصادي الذي يعاني منه الاقتصاد . حيث ينكمش عندها الدخل و من ثم الإيرادات الضريبة. بينما تزيد النفقات الاجتماعية و التحويلية. و في الاقتصاديات الريعية فان العجز يحدث بسبب الانخفاض المفاجئ في الايرادات الريعية.

و من جهة أخرى فان عجز الموازنة له صلة وثيقة بالاستقرار الاقتصادي و النمو الاقتصادي ، فحجم العجز و طريقة تمويله لها أثار على معدل التضخم و استقرار قيمة العملة الوطنية و سعر الفائدة . و يرتبط العجز كذلك بتطور حجم الدين العام المحلي و الخارجي[1]

**2- قياس عجز الميزانية:**

تستخدم مقاييس عجز الموازنة كأداة لتقييم كفاءة و فاعلية السياسة المالية و تحديد مدى اختلال هذه السياسة و كيفية تصحيحه بانتهاج المعايير التالية:

**أ- معيار الشمول:** وفق هذا المعيار هناك العجز التقليدي و العجز الشامل.

**1-العجز التقليدي** : و هو الفرق بين اجمالي النفقات و اجمالي الإيرادات العامة باستثناء تغيرات حجم المديونية : $D = G - T$

حيث $D$ : حجم العجز ، $T$: الإيرادات العامة (الضرائب بشكل رئيسي.

[1] د.حاتم القريشي،المرجع السابق.ص57-61

يعتري هذا المقياس بعض النقائص و العيوب أهمها:

- يعتر مضللا في فترات التضخم حيث يصعب تقدير حجم العجز الذي يمول بالاقتراض ،كما لا يفصح بدقة عن تغيرات قيمة العملة في الأصول و الخصوم الحكومية . و يمكن تقدير العجز التقليدي بإضافة صافي المديونية الى الانفاق و في هذه الحالة فان:

**العجز التقليدي = اجمالي الإيرادات والمنح – اجمالي الانفاق و صافي القراض.**

و عموما فان مفهوم العجز المالي التقليدي يلخص بصورة شاملة الوضع المالي الكلي للحكومة المركزية فقط و لا يتضمن موازنات المؤسسات الاقتصادية العامة أو السلطة المحلية.

2- **العجز الشامل:** و هو يتضمن عجز الأجهزة الحكومية المركزية و السلطة المحلية و مؤسسات القطاع العام.

**الايرادات العامة = إيرادات الحكومية المركزية + القطاع العام + السلطة المحلية.**

**النفقات العامة = نفقات الحكومة المركزية + نفقات القطاع العام + نفقات السلطة المحلية.**

ومن تم فان العجز الشامل هو الفرق بين اجمالي النفقات العامة مطروح منها الإيرادات العامة كما تحدد ذلك سابقا. و يتكون العجز الشامل من جزئيين هما العجز الجاري و العجز الرأسمالي . و يلاحظ أن هذا المفهوم يتجاوز بعض نقائص العجز التقليدي لكنه يضل يعاني من عدم الدقة و خاصة في أوقات التضخم . فالتكلفة الحقيقة لفوائد الدين العام لا تظهر كاملة بينما يرتبط أصل الدين العام بمعدل التضخم مما يزيد من تكلفة الاقتراض لتمويل العجز.

**ب- معيار أثر الفوائد والتضخم على العجز:**

1- **العجز الأساسي:** (**عجز اللافوائد**) الذي يساوي الفرق بين اجمالي النفقات و اجمالي الإيرادات مع استبعاد فوائد الدين الخارجي لأنها مرتبطة بعجز الفترة الماضية ولا تمثل الأنشطة المالية للفترة الجارية. أي ان العجز الأساسي بين الوضع المالي للحكومة بمعزل عن الأوضاع المالية السابقة . و بالتالي فان هذا المقياس يظهر العجز بأقل من حجمه الفعلي و يركز على تقييم اتجاه التغير في الدين العام و مدي القدرة على استيعاب تحمل العجز . بصورة عامة فان فهوم العجز الأساسي لا يعبر بدقة عن فعالية السياسة المالية لأنه يستبعد فوائد الدين الخارجي التي تمثل مشكلة كبيرة في الدول النامية.

2- **العجز التشغيلي:** هو مقياس للعجز في أوقات التضخم لأنه يهتم باستخلاص أثر التضخم على مدفوعات سعر الفائدة الاسمي على الدين الحكومي و قد استعمل بولاك (Polak) مصطلح

(مصحح نقدي) للدلالة على قياس أثر التضخم على مدفوعات الفائدة .ان المصحح العجز يساوي معدل التضخم مضروبا في القيمة الاسمية للدين:

$$\alpha = D\ (\frac{\pi}{1+\pi})$$

حيث $\alpha$ =مسبة كمية النقود من الناتج المحلي الإجمالي و التي تعوض الدائنين بغية الحفاض على القيمة الحقيقية للدين العام المحلي .

**3- العجز الإجمالي** :يساوي العجز الأساسي زائد العجز الثانوي . و يقصد بالعجز الثانوي مدفوعات الفوائد على الدين المحلي و الخارجي للفترة السابقة . فنلاحظ أم العجز التقليدي يتضمن العجز الأساسي و العجز الثانوي .

**ج- معيار العلاقة بالادخار:**

1- العجز الجاري الذي يساوي الفرق بين النفقات الجارية و الإيرادات الجارية ويطلق عليه العجز الجزئي. و لهذا المقياس أهمية خاصة كونه يبن الجهود الحكومية فتحقيق الادخار عام (حكومي ) موجب يستخدم في تمويل المشاريع التنمية أو الانفاق الاستثماري العام .

2- فاذا كان هناك فائض جاري ، فهذا يعني وجود ادخار حكومي موجب ، أما اذا كان هناك عجز جار فهذا يحث الحكومية على ترشيد الانفاق الجاري و زيادة الإيرادات الجارية لتحقيق ادخار عام موجب .

**د – معيار العلاقة بالاختيارات الاقتصادية :**

**1- العجز الهيكلي** : (**العجز اللاريعي**): ان العجز الهيكلي هو مقياس للعجز في فترات الاختلالات الاقتصادية او العجز المحتمل استمراره ما لم تتخد سياسات اقتصادية لإزالته أو تصحيح الاختلالات المسببة للعجز (كاعتماد الريع مصدر للإيراد ، أو اختلالات الأسعار أو اختلالات القدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي) . و في هذه الحالة يمكن قياس العجز اللاريعي الذي يساوي الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة الغير نفطية . و يضهر هذا العجز حجم الجهود المطلوبة لتنويع مصادر الدخل و الارادات العمة التي تتسن بالاستمرارية بدلا من الاعتماد على المصادر الايرادية المؤقتة أو المتقلبة أسعارها عالميا كأسعار النفط.

**2- عجز دور الاعمال السياسية:** يعكس هذا المقياس مستوى تأثير الانفاق السياسي على عجز الموازنة و خاصة الانفاق السياسي على الموازنة و خاصة الانفاق السياسي في فترة الانتخابات العامة أو الانفاق الطارئ على الحروب . و في هذه الحالة فان العجز الدورة السياسية يساوي الفرق بين اجمالي النفقات العامة المعدلة بالانفاق السياسي و الإيرادات العامة الاجمالية.

و يتسم هذا المقياس ببعض الملامح منها انه يكشف حجم الفساد المالي بسبب الانفاق السياسي خاصة في الدول النامية و الأقل نموا . كما يتضمن انفاق خارج الموازنة كالاعتمادات المالية[1].

**3- مؤشر المديونية**

يقاس عبأ المديونية من خلال عدد من المؤشرات يطلق عليها اسم مؤشرات الاستدامة المالية ، حيث تستخدم هذه المؤشرات بصفة أساسية لقياس عبأ المديونية العامة على الدولة مما يمكن معرفة مدى قدرة الدولة على تحمل عبأ الدين . ان أهم هذه المؤشرات :

3-1- **مؤشر القدرة على الاقتراض** : و يقاس بنسبة الدين العام الكلي (TD) الى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) (PY) .

أو $\alpha_1 = \frac{TD}{PY}$ حيث $\alpha_1$ هي نسبة الدين العام الي اجمالي الناتج المحلي .

أو $\alpha_1 = \frac{dd+fd}{PY}$

حيث dd : الدين العام الداخلي (المحلي).

Fd: الدين العام الخارجي.

ومن ثم فان $\alpha_1$ هي مجموع نسبة الدين العام الداخلي $\frac{dd}{PY}$ الى الناتج المحلي و نسبة الدين العالم الخارجي الى الناتج المحلي $\frac{fd}{PY}$ .

3-2- **مؤشر القدرة على تمويل سداد الدين**: و يقاس بنسبة الدين العام الكلي الى اجمالي الإيرادات العامة للدولة (TR). أو $\alpha_2 = \frac{TD}{PR}$.

**3-3- مؤشر الثقة بسداد الدين الخارجي** : و يقاس بنسبة الدين الخارجي الى اجمالي قيمة الصادرات (**X**) ،

أو $\alpha_3 . = \frac{FD}{X}$

نلاحظ ان ارتفاع النسب ، $\alpha_1$، $\alpha_2$، $\alpha_{31}$ ، يدل على زيادة عبا المديونية و تجاوز هامش الأمان ، في هذه الحالة يتطلب الأمر مناقشة مستوى الحجم الأمثل لعجز الموازنة الذي يرتبط بمسألة الاستقرار (أو ثبات) نسبة الدين العام الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي $\alpha_1$.

[1] محمد أفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسات و الممارسات ، الأمين للنشر و التوزيع، صنعاء، الطبعو الثانية ، 2014. ص 297-310

ان مؤشر الدين العام الكلي يبقى ثابتا اذا ضل عجز الموازنة مساويا للرصيد القائم للدين العام (TD) مضروبا في معدل نمو الناتج المحلي الاسمي . و ذلك هو المستوى الأمثل للعجز الذي يحقق ثبات $\alpha_1$ .

ان هذا الثبات يتحقق بالرغم أن حجم الدين العام قد يكون كبيرا . ان ارتفاع حجم الدين العام رغم ثبات النسبة $\alpha_1$ تعني انه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الإسمي و معدل نمو نسبة الدين العام الى الناتج [1].

[1]محمد أفندي ، المرجع السابق. ص 310-321.

**محاضرة: مؤشرات ميزان المدفوعات**

ان لميزان المدفوعات أهمية كبيرة إذ من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا المركز المالي لأي بلد بالنسبة للعالم الخارجي ، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤشرات الدقيقة في الحكم على المركز الخارجي للبلد.

## 1-مفهوم ميزان المدفوعات ( Balance of payme):

أن لكل دولة معاملاتها الخارجية الخاصة بها فالمقيمون (أفراد , شركات) يقومون بالتصدير والاستيراد وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات والتزامات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا هذه الحقوق والالتزامات يتم تسويتها بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا تسجل فيه مالها من استحقاقات وما عليها من التزامات هذا السجل يسمى (ميزان المدفوعات)

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه (سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة) ويقوم إعداد ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما، وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ ينطوي توازنه المحاسبي الكلي على اختلالات في بنوده المختلفة.

كما يعتمد سجل المدفوعات على تسجيل كافة المبالغ النقدية التي تدفع سواء من أجل شراء أو بيع خدمة أو سلعة ما، كما أنه يحتوي على تفاصيل تتعلق بكافة المصروفات الأخرى، ويتكون هذا السجل في الغالب من جزئين، أحدهما يسمى المدين والآخر يسمى الدائن، ويختص كل منهما بشيء محدد كما يلي:

-المدين : يتم فيه تسجيل كافة الإجراءات والتعاملات المالية التي شاركت فيها لدولة مع دولة أخرى وأقدمت على دفع مبالغ ما مستحقة للغير.

-الدائن : يتم فيه تسجيل كافة الإجراءات والتعاملات المالية التي شاركت فيها الدولة مع دولة أخرى وكان لها الحق في تلقي مبالغ تستحقها.

ومن خلال المفاهيم التي تناولنها عن ميزان المدفوعات تستنتج ما يلي:

-ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها, أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.

-يعتبر الموطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين, كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

-يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (بنوك , شركات, مؤسسات ....الخ) الذين ياولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي . يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها.

- لا توجد قاعدة محددة في تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها ميزان المدفوعات فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر) ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل علي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

## 2- أهمية ميزان المدفوعات:

أن نظام ميزان المدفوعات له أهمية في بناء الدول والحفاظ على تماسكها وضمان حسن سير تطورها الاقتصادي، فهو لا يمثل فقط مجرد سجل لجرد العمليات التي تتم ما بين الدولة والعالم الخارجي والتزاماتها ومستحقاتها، ولكن له دور بارز في تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية وتبرز أهميته من خلال:

-توضيح العلاقة بين الاقتصاد المحلي والعالمي ويتم على أساسها دراسة وتقييم علاقات الدول ببعضها، لا عبر تعاملاتهما التجارية والاستثمارية كما يسمح بتحديد بعد وطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم ، فهو يظهر الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول المختلفة حصة البلد من التجارة العالمية من حيث حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة.

-مساعدة الدول فيما بينها لتحسين وضعها الاقتصادي ويتم معرفة المستوى النهضوي لأي دولة ومدى قدرتها على التصنيع واعتمادها على نفسها، أو اعتمادها على الاستيراد.

-يوفر ميزان المدفوعات بيانات إحصائية لاقتصاديات أي دولة ويساهم في عمل دراسات وإحصائيات بيانية حول مؤشرات التجارة الخارجية ومدى اعتمادها في إيجاد الحلول المناسبة لأي مشكلة تتعرض لها التجارة الخارجية كما يعتبر ميزان المدفوعات مصدرا للمعلومات عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات اتجاه الغير أو تلك المعاملات التي تتبع وسائل تغطية لهذه الالتزامات.

-يظهر ميزان المدفوعات القوى التنافسية لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض العملة المحلية عن طريق الصادرات والاستيرادات.

-أداة هامة تساعد السلطات على تحديدهم السياسة المالية والنقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الرسوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العروض النقدية يسبب إحداث تغيرات كلية فإذا أردنا معرفة تأثير تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات والأرصدة الدولية.

كما يعد ميزان المدفوعات أحد الاعتبارات الاقتصادية التي تلجأ لها الدول لتقييم أوضاعها الاقتصادية، وله أغراض وفوائد عديدة ومن الجدير بالذكر ، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض ، أهمها:

أ – تتبع التغيرات في مركز الدولة ، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية ، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني.

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني, ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار, التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود, ومن ثم على السياسات المالية و النقدية الواجب إتباعها.

د-إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

هـ- إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابليته و درجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي

### 3-طريقة تسجيل العمليات والأنشطة التجارية في ميزان المدفوعات:

أن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يكون طبقا لطريقة القيد المزدوج أي تسجل مرتين في الجانب الدائن و في الجانب المدين.

-* **الجانب الدائن** : يأخذ إشارة موجبة (+) و يشمل مثلا:

أ- الصادرات من السلع و الخدمات.

ب-الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة من الخارج.

ج- رؤوس الأموال القادمة من الخرج.

د- أي عملية تجارية مشروعة الهدف منها دخول أموال إلى البلد.

-* **الجانب المدين** : يأخذ الإشارة السالبة (-) و يشمل مثلا:

أ- الاستيرادات من السلع و الخدمات.

ب- الهدايا و المنح و المساعدات المقدمة للأجانب.

ج- رؤوس الأموال الطويلة و القصيرة الأجل المتجهة نحو الخارج.

د- أي عملية تجارية مشروعة الهدف منها خروج أموال من البلد.

## 4-عناصر ميزان المدفوعات

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي ، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بيان موج لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في فترات و أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة و المتقاربة الأهداف، لذلك فأن ميزان المدفوعات يتكون أفقيا من :

- **الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنه دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب.

-**الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عليها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات ) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة قبل دول أخرى.

أما عموديا فجرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها قوى متميزة من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة ومن بين التقسيمات الشائعة نورد هذا التقسيم لتميزه بالوضوح والمنطقية. لذلك فإن ميزان المدفوعات يتكون من ثلاث حسابات رئيسية متضمنة أجزاء فرعية هي:

أ - **الحساب الجاري** : يستخدم الحساب الجاري لتحديد التدفق الداخل و التدفق الخارج للبضائع و الخدمات في البلاد والعوائد على الاستثمارات في كل من القطاعين العام و الخاص، يوجد في الحساب الجاري أرصدة و خصومات على تداولات البضائع، و التي تتضمن البضائع مثل المواد الخام و البضائع المصنعة التي يتم شرائها أو بيعها أو منحها على شكل مساعدات. الخدمات تعني العوائد من السياحة و المواصلات ورسوم الخدمات الهندسية و خدمات الأعمال التجارية (من المحامين أو الاستشارات الإدارية مثلا ) و الملكيات من حقوق الطبع و حقوق الملكية. وهو يقتضي أثر

تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني و الخارج بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج و تتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب:

-**الميزان التجاري** : ويمثل جميع الصادرات و الاستيرادات من السلع ويسمى بالتجارة المنظورة وهو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من صادرات وواردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة، ويشكل رصيد الميزان التجاري، بالفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات،

**المزان التجاري = الصادرات – الواردات**[1]

كما ان الفجوة بين الصادرات والاستيرادات( **فجوة الموارد الخارجية**): تعبر عن الفرق بين الصادرات والاستيرادات وتنعكس الفجوة السالبة بين الصادرات والاستيرادات بصورة عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات[2].

**فجوة الموارد الخارجية =الصادرات – الواردات**

-**ميزان الخدمات** : ويمثل معاملات الخدمات مثل خدمات النقل ، التأمين و السياحة و الصرافة ، الدخول الاستثمارية و تسمى بالتجارة غير المنظورة .

ويعد هذا الحساب من أكثر حسابات ميزان المدفوعات وأهمها فهو يمثل ما تحقق فعلا من سلع و خدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواءً سلبيا أو إيجابيا ،كذلك يلاحظ أن الحساب المذكور يرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل القومي و يؤثر فيه من خاصية الحجم والهيكل.

- **حساب التحويلات من طرف واحد** : ويخصص هذا الحساب للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل ويمثل الهبات و المنح و الهدايا و المساعدات و أية تحولات أخرى سواء رسمية أم خاصة.

ب-**الحساب الرأسمالي** : هو الحساب الذي يتم فيه تسجيل جميع التحويلات الرأسمالية العالمية. و هي تشمل الاستحواذ أو التخلص من الأصول الغير مالية (الأصول المادية مثل الأرض) و الأصول الغير إنتاجية، و التي هناك لها من أجل الإنتاج و لكنها لم يتم إنتاجها، مثل المنجم المستخدم في استخراج الألماس . الحساب الرأسمالي يقسم إلى

[1] د.حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره.ص57-61

[2] د.حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 259-271

التدفق المالي المتفرع من الإعفاءات على الديون، و نقل البضائع و الأصول المالية من قبل المهاجرين الذين يتركون أو يدخلون البلاد، و نقل ملكية الأصول الثابتة (الأصول مثل المعدات المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج الدخل) و تحويل الأموال المستلمة من المبيعات أو

الاستحواذ على الأصول الثابتة، و الضرائب على الهدايا أو الميراث، و يسجل فيه المعاملات المرتبطة بالتحركات الدولية لرأس المال وهي على نوعين :

-**رؤوس الأموال طويلة الأجل** : وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل و الاستثمارات المباشرة أو شراء الأوراق المالية ( أسهم و سندات ، أو بيعها من

و إلى الخارج )

-**رؤوس الأموال قصيرة الأجل** : وهي التي لا تتجاوز السنة الواحدة مثل العملات الأجنبية و الودائع المصرفية و الأوراق المالية قصيرة الأجل و الكمبيالات و تتسم هذه الاستثمارات عادة بسيولتها الفائقة و سهولة إنتقالها بين الدول.

ج- **الحساب المالي** : يتم من خلاله توثيق التدفقات المالية ذات العلاقة بالاستثمار في الأعمال التجارية و العقارات و الأسهم و السندات . الأصول كما تتضمن أيضا المملوكة للدولة، مثل الاحتياطي من العملات الأجنبية و الذهب و حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها الدولة لدى صندوق النقد الدولي، و الأصول الخاصة التي تحتفظ بها الدولة في الخارج و الاستثمارات الأجنبية المباشرة. الأصول المملوكة من قبل الأجانب سوآءا خاصة أو رسمية ، يتم تسجيلها أيضا في الحساب المالي وهو الميزان الذي تنعكس فيه صافي العمليات المالية و النقدية التي تتم عبر الحسابات السابقة لكنه يعكس حركة الذهب (بوصفه نقدا و ليس سلعة ) و النقد الأجنبي بين القطر و العالم الخارجي .

د- **فقرة الخطأ و السهو** : قد يحدث أن تكون القيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معارضة تماما للقيمة المتحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين لذلك يجب إدخال الرقم الذي يجعل الجانبين متساويين و يسمى هذا القيد التصحيحي بالسهو و الخطأ أو التناقص الإحصائي .ويمكن توضيح نموذج هيكل ميزان المدفوعات من خلال الجدول التالي[1] :

[1] د. علي عبد الوهاب نجا.، مرجع سبق ذكره، ص 23

## نموذج هيكل ميزان المدفوعات

| البيان | الدائن | المدين |
|---|---|---|
| **أولا – الحساب الجاري** | | |
| 1- الميزان التجاري | | |
| • صادرات السلعية<br>• الواردات السلعية | * | * |
| | | |
| 2- **ميزان الخدمات** | | |
| الصادرات من الخدمات : مثل خدمات التامين ، خدمات صيرفة ، خدمات سفر وسياحة ،خدمات النقل البري أ و الجوي أ و البحري ، عوائد راس المال المستثمر في الخارج مثل فوائد القروض الممنوحة للغير و استلام أرباح الاستثمار في الخارج ، والخدمات الأخرى | * | * |
| الاستيرادات من الخدمات مثل خدمات التامين ، خدمات صيرفة ، خدمات سفر وسياحة ،خدمات النقل البري أو الجوي و البحري ، عوائد راس المال المستثمر في الداخل مثل فوائد القروض المستلمة من الغير ومدفوعات أرباح استثمار الأجانب في الداخل ، والخدمات الأخرى | * | * |
| **ثانيا – حساب التحويلات أحادية الجانب** | | |
| **1- استلام من الخارج( من غير المقيمين)** | | |
| • هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية<br>• هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية<br>• تحويلات من العاملين في الخارج إلى الداخل | *<br>*<br>* | *<br>*<br>* |
| **2- دفع إلى الخارج( إلى غير المقيمين)** | | |
| • هبات ومنح وعطايا ومساعدات رسمية<br>• هبات ومنح وعطايا ومساعدات غير رسمية<br>• **تحويلات من العاملين في الداخل إلى الخارج** | *<br>*<br>* | *<br>*<br>* |
| **ثالثا – حساب رأس المال** | | |
| 1- حساب رأس المال طويل الأجل<br>• القروض طويلة الأجل | * | * |

| | | |
|---|---|---|
| • المستلمة من الخارج (من غير المقيمين ) | * | * |
| • المدفوعة إلى الخارج (إلى غير المقيمين ) | * | * |
| • الاستثمار المباشر | * | * |
| • الأجنبي الوافد إلى البلد | * | * |
| • الوطني المتجه للخارج | * | * |
| 2 – حساب راس المال قصير الأجل | | |
| | * | * |
| **رابعا – ميزان الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي** | | |
| **خامسا – فقرة السهو والخطأ** | | |

**المصدر**: علي عبد الوهاب نجا.،أ.محمد أحمد السرتيي،مبادئ الاقتصاد الكلي،مكتبة الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.2019 ،ص23.

## 5– علاقة ميزان المدفوعات بالتوازن الخارجي و استقرار سعر الصرف

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني و يتحقق ذلك عندما يتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي اتجاه العالم الخارجي مع حقوقه اتجاه هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة و هو ما يبينه ميزان المدفوعات . فاذا ضهر العجز في ميزان المدفوعات فهذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات من العالم الخارجي ، و يتم تسديد هذا العجز اما عن طريق السحب من احتياطي الذهب أو العملات الأجنبية لدى الدول ، ومن ثم نقص احتياطها ، أو عن طريق التزاماتها اتجاه العالم الخارجي من خلال الاقتراض . و ترتب على ذلك تدهور قيمة العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية باستمرار[1].

## 6– المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات:

يمكن معرفة و تقدير الوضعية الاقتصادية لأي بلد من خلال ميزان مدفوعاتها و هذا عن طريق مؤشرات اقتصادية تستخرج من أرصدة الميزانية و نذكر منها:

### 6–1 علاقة الميزان التجاري بمؤشرات الاقتصاد الكلي :

لدينا العلاقة التالية و التي تحقق المساوات بين الموارد و الاستخدامات في اقتصاد ما ، فالناتج الخام لأي بلد يتم تقسيمه الى استهلاك داخلي ، استثمارات ، صادرات ، و الانفاق على الواردات و هو ما تبينه العلاقة التالية: $Y= C+I+G+X-M$ .(1).....

[1] د.حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 259- 265

$Y$ : الناتج من السلع و الخدمات مقيم بسعر السوق في فترة زمنية ما

$C$: الاستهلاك الداخلي الخاص و العمومي

$I$ : الاستثمار الداخلي الخاص العمومي

$X$: الصادرات

$M$: الواردات

$G$: الانفاق الحكومي.

من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي $Y=C+I+G+X-M \rightarrow Y-(C+I) = X-M$

$C+I+G$: تمثل الاستخدامات الداخلية

$y-(C+I+G)$: تمثل الفرق بين الناتج الداخلي الخام و الاستخدامات الداخلية ، فاذا كان هذا الفرق موجب فهدا يدل على أنه يوجد فاض في الإنتاج يمكن تصريفه الى الخارج لجلب العملة الصعبة الى داخل البلاد . في حين نجد أن هذا الفرق يمثل لنا رصيد الميزان التجاري حي نجد انه اذا كان:

$Y-(C+I+G)>0$ فهذا يعني ان هذا هناك فائض في الميزان التجاري أي أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بالناتج الداخلي الخام و يوجه الفائض منه الى الخارج .

صافي حساب الميزان التجاري موجب أي $X-M > 0 \rightarrow X > M$

و بهذا نجد أن هذا البلد يحقق فائض في الميزان التجاري.

$Y-(C+I+G)<0$ فهذا يعني أن هناك عجز في الميزان التجاري أي أن الاستخدامات الداخلية غير مغطاة كلها بالناتج الداخلي الخام و يجب تكملة هذا النقص لإشباع حاجيات و رغبات الأعوان الاقتصاديين بالاعتماد على الخارج.

صافي حساب الميزان التجاري سالب أي أن هناك عجز بدفع بخروج الذهب من البلاد الى الخارج $0 \rightarrow X <$ $X-M < M$. هناك عجز في الميزان التجاري.

**6-2- معدل التغطية (TC)**: هو عبارة عن نسبة تغطية الصادرات للواردات و يعطى بالعلاقة التالية:

$$Tc=(X-M).100$$

هذا المعدل يبين مدى فاعلية الإيرادات أي مدى قدرة الإيرادات الناتجة عن الصادرات على تغطية النفقات المترتبة عن الواردات ، و يجب ان يكون هذا المعدل اكبر من 100 لكي يغطي الواردات ، و اذا كان أصغر من 100 فيجب على هذا البلد أن يبحث عن مصادر أخرى لتغطية هذ النقص .

6-3- **معدل التبعية:** هو عبارة عن معدل ما تشكله الواردات من الناتج الداخلي الخام و يعطى بالعلاقة

$$TD=(M/PIB).100$$

كلما كان هذا المعدل صغيرا كان ذلك مؤشر حسن لاقتصاد هذا البلد لأنه يعبر عن مدى استقلاله عن الخارج في اشباع حاجات و رغبات الاعوان الاقتصاديين و ليس له تبعية بالخارج.

6-4- **معدل القدرة على التصدير(TE)**: هو يمثل نسبة الصادرات بالنسبة للناتج الداخل الخام و يعبر عنه بالعلاقة التالية: $TE = (X/PIB).100$

كلما كان هذا المؤشر كبيرا كلما كان ذلك جيد على قدرة هذا البلد بالاعتماد على قطاع التصدير لتغطية نفقاته و المساهمة في دخول العملة الصعبة.

**6-5- معدل القدرة على سداد الواردات (CRM)**: يعتمد في حساب معدل القدرة على سداد الواردات على عدد الأيام التي في صالح المستور، حيث كلما كانت فترة السداد للواردات طويلة كلما كان ذلك في صالح المستور و كان هذا الأخير أكثر قدرة على السداد و من المستحسن أن لا يقل على 90 يوم. رياضيا نعدل القدرة على السداد هو عبارة عن نسبة المخزون من احتاط الصرف (RC) الواردات السلع M مضروبا في عدد أيام فترة السداد.

عدد أيام فترة السداد $CPM = (RC/M).$

6-6- **معدل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي** (TO) : هو معدل الصادرات و الواردات للبلد ما بالنسبة للناتج الداخلي الخام. $TO = \frac{EX+IM}{2\ PIB}.100$

**6-7-معدل التبادل الصافي** : يقيس العلاقة بيت التغير في أسعار الصادرات و أسعار الواردات و عطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل التبادل} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}.100$$

ان ارتفاع هذا المعدل عن 1 يدل على انه يمكن الحصول على أكثر من وحدة من الواردات مقابل تصدير وحدة واحدة من الصادرات غير انه لا يفسر تحركات أسعار الصادرات و أسعار الواردات كما لا يفسر ما يطرأ على ميزان المدفوعات[1].

[1]لخضر عقبي،أطروحة دكتورة ،أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات ، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران 2 ، 2017.ص 91-94

**محاضرة: مؤشرات سوق الأوراق المالية**

تعد مؤشرات سوق الأوراق المالية من بين المؤشرات الرئيسية تتنبأ بتطور الاقتصاد. وأحد أهم المؤشرات الرئيسية هو سوق الأوراق المالية. على الرغم من أنه ليس المؤشر الرئيسي الأكثر أهمية، فهو المؤشر الذي ينظر إليه معظم الناس لأن أسعار الأسهم عامل في النظرة التطلعية. ويمكن للسوق أن يحدد اتجاه الاقتصاد، إذا كانت تقديرات الإيرادات دقيقة. قد يوحي وجود سوق قوي بأن تقديرات الإيرادات قد ارتفعت، ما قد يوحي بارتفاع النشاط الاقتصادي العام.

و عليه فان المحلل الفني لسوق الأوراق المالية ينظر الى حركة الأسعار في السوق على أساس أن السعر يعكس كل الأنباء و المعلومات المعلنة و الغير معلنة و كذلك توقعات جميع المتعاملين به ، و من ثم فان السوق يقوم بخصم كل المؤشرات ليبلورها و يعكسها في سعر التداول (market action discounts everything)

## 1- تعريف مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية

يعرف مؤشر السوق على انه : قيمة رقمية تقيس التغيرات الحادثة في سوق الأوراق المالية ، اذ يتم تكوين هذا المؤشر و تحديد قيمته في البداية و تتم بعد ذلك مقارنة قيمة المؤشر عند أي نقطة زمنية ، مما يتيح إمكانية معرفة تحركات السوق بالارتفاع أو الانخفاض ، اذ يعكس المؤشر أسعار السوق و اتجاهاتها.

يقيس مؤشر سوق الأوراق المالية مستوى الأسعار في السوق، حيث يقوم على عينة من أسهم المنشآت التي يتم تداولها في أسواق رأس المال المنظمة أو غير المنظمة أو كلاهما، وغالبًا ما يتم اختيار العينة بطريقة تتيح للمؤشر أن يعكس الحالة التي عليها سوق رأس المال والذي يستهدف المؤشر قياسه. وهنالك نوعين من المؤشرات، المؤشرات التي تقيس حالة السوق بصفة عامة مثل مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة ( DJIA) ومؤشر 500 لستاندرد أند بور (S&P500). ومؤشرات قطاعية أي تقيس حالة السوق بالنسبة لقطاع أو صناعة معينة ومنها على سبيل المثال مؤشر داو جونز لصناعة النقل، أو مؤشر ستاندرد أند بور لصناعة الخدمات العامة.

و يعد مؤشر السوق أو مجموعة المؤشرات مقياسا حقيقيا لأداء سوق الأوراق المالية سواءا في البلدان المتقدمة أو النامية. فهي تلخص الأداء الإجمالي للسوق . و نظر لأن المؤشر يتكون من شركات في قطاعات اقتصادية مختلفة ، فضلا أنه يعد أسلوبا سهلا لتحويل الأداء الاقتصادي الى صورة كمية ، فانه يمكن أن يمثل مرجعا واضحا للمستثمر في سوق الأوراق المالية.

و تعد أهم وظائف المؤشرات هي تمثيل سوق الأوراق المالية عند قياس المخاطر النظامية (systematic risk) في الأصول الفردية أو المحافظ الاستثمارية، اذ يعد المؤشر وكيلا عن سوق معين . و بحساب علاقة عوائد الأصول

بمؤشر السوق يكون حساب المخاطر النظامية التي تستخدم متغيرا أساسيا في نموذج تسعير الأصول لتحديد العوائد المطلوبة و التي تتكافئ مع مخاطر الأصل و المحفظة و من تم تعديل الأسعار المعدلة لهذه الأصول .

**2- قياس أداء سوق الأوراق المالية:**

و لقياس أداء سوق الأوراق المالية هناك عدة مؤشرات التي تعكس درجة تطور السوق من أهمها نجد:

**أ-حجم السوق** : و هو بدوره يقاس بمؤشرين أساسين هما :

- **مؤشر القيمة السوقية** ( رسملة السوق Market Capitalization) : و يقصد برسملة السوق مجموع قيمة الاسهم المدرجة في السوق مضروبا في متوسط أسعارها في نهاية المدة ، و يشير أيضا اجمالي قيمة الأوراق المدرجة في السوق ، و غالبا ما يقاس معدل رسملة السوق من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المسجلة في البرصة على الناتج المحلي الإجمالي . و يذهب فريق من المحللين الاقتصادين الى أن رسملة السوق يرتبط ارتباط وثيقة بالقدرة على تعبئة رؤوي الأموال و تنويع المخاطر . و يعد مؤشر رسملة السوق مرأة تعكس مستوى ناط السوق ، اذ كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على ارتفاع حجم السوق .
- **مؤشر عدد الشركات** : يشير هذا المؤشر الى عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (السوق المنظمة) . اذ تعكس زيادة عدد الشركات التطور في السوق المالي بصورة عامة.

**ب – سيولة السوق** : وهناك مؤشران أساسيان لقياس سوق الأوراق المالية و هما:

- **معدل دوران السهم(%)** : و يشير هذا المؤشر الى النسبة المئوية للتداول أسهم شركة معينة أو أسهم مجموعة من الشركات داخل قطاع واحد بغية التعرف على نشاط هذه الأسهم في سوق التداول خلال مدة زمنية معينة و لاستخراج هذا المؤشر نتبع الصيغة التالية :

$$\text{معدل دوران السهم} \left(\%\right) = \frac{\text{اجمالي الأسهم المتداولة أو } \left(\text{حجم التداول}\right)}{\text{القيمة السوقية}}$$

- **مؤشر حجم التداول** : و هو قيمة ما يتم تداوله من أسهم و سندات و بمختلف الأسعار خلال مدة زمنية معينة و يقاس هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع الأسهم المتداولة في البرصة على الناتج المحلي الإجمالي ، و يقاس مؤشر التداول المنظم لأسهم الشركات بوصفه نسبة من الناتج المحلي الإجمالي و من

تم فهو يعكس السيولة في الاقتصاد بصفة عامة ، و يفضل استخدام المؤشرين معا و ذلك لإمكانية الحصول على معلومات سليمة عن السوق المالي . و لاستخراج هذا المؤشر نتبع الصيغة التالية :

$$\text{حجم التداول} = \frac{\text{عدد الأسهم المتداولة}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

**ج – المؤشر العام لأسعار الأسهم:**

وهو مؤشر احصائي يقيس الأداء الكلي للسوق و يتكون هذا المؤشر من معدل أسعار مجموعة من الأسهم تستخدم مقياسا للحركة العامة للسوق ، مع وجود عدد من الأسهم في كل سوق مالية و لصعوبة قياس الاتجاه العام لنشاط السوق، كان لبد من التوصل الى استخراج مؤشر خاص لكل سوق مالي ، و هو يمثل متوسط أسعار الأسهم (للشركات المدرجة في السوق لحساب المؤشر) يوميا و يتم الاستناد اليه في عمليات التداول اليومية ، و لذلك يلاحظ لكل سوق مالي مؤشره الخاص به . و يحتل المؤشر العام لأسعار الأسهم أهمية كبيرة لكافة المتعاملين في السوق المالي ، لما لهذا المؤشر من تأثير في تحديد القرارات الاستثمارية للمستثمرين في السوق.[1]

**3– أهم المؤشرات وعلاقتها بالحالة الاقتصادية:**

طالما أن نشاط المنشآت التي يتم تداول أوراقها المالية في سوق رأس المال يمثل الجانب الأكبر من النشاط الاقتصادي في الدولة، وفي حال اتسمت سوق رأس المال بقدر من الكفاءة فإن المؤشر المصمم بعناية لقياس حالة السوق ككل من شأنه أن يكون مرآة للحالة الاقتصادية العامة للدولة . كما يمكن لمؤشرات أسعار الأسهم، فضلا عن ذلك، أن تتنبأ بالحالة الاقتصادية المستقبلية وذلك قبل حدوث أي تغيير قبل فترة زمنية.

وهنالك سمات تطلق على أسواق الأوراق المالية، فعندما تكون حركة مؤشر أسعار الأسهم المتوقعة تتجه نحو الصعود، فإنه حينئذٍ يطلق على سوق الأوراق المالية السوق الصعودي( Bull Market ) . أما حينما تكون حركة المؤشر المتوقعة تتجه نحو الهبوط أو التراجع، فإنه عند ذلك يطلق عليه السوق النزولي Bear Market ) .(ويطلق على السوق بأنه صعودي عندما يزيد معدل العائد الذي يحققه – وفقًا للمؤشر– على العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر .( Riskless Security ) أما السوق النزولي فهو حين يكون معدل العائد الذي يحققه السوق وفقًا للمؤشر أقل من العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر . وعادة ما يوصف المضاربون في السوق على هذا الأساس، أي عندما يعتقد المضارب بأن السوق سوف تأخذ منحنى الصعود فإنه يوصف

[1] د.نزار كاضم الذيكاني، د. حيضر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية (الإطار العام و أثارها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي) ، دار اليازوري العلمية ، 2013،ص 93-94-95. 2013.

بالمضارب على الصعود (Bullish) ، أما إذا اعتقد بأن الأسعار متجهة إلى الهبوط حينئذ يطلق عليه المضارب على الهبوط (Bearish).

## 4- كيفية بناء المؤشرات

على الرغم من التفاوت في كيفية احتساب وبناء مؤشرات أسواق الأوراق المالية، إلا أنها تقوم جميعاً على ثلاثة أسس هما: عينة ملائمة، تحديد الأوزان النسبية لكل سهم داخل العينة، وطريقة حساب قيمة المؤشر.

### 4-1-ملائمة العينة:

تعرف العينة، فيما يتعلق ببناء المؤشر، بأنها مجموعة الأوراق المالية المستخدمة في حساب ذلك المؤشر. وينبغي أن تكون ملائمة من ثلاثة جوانب وهي : الحجم والاتساع والمصدر . فيما يتعلق بالحجم( Size ) ، فالقاعدة العامة في هذا الإطار تشير إلى أنه كلما كان عدد الأوراق المالية التي يشملها المؤشر أكبر كلما كان المؤشر أكثر تمثيلاً وصدقًا لواقع السوق . أما الاتساع ( Breadth ) فيعني قيام العينة المختارة بتغطية مختلف القطاعات المشاركة في السوق . والمؤشر الذي يستهدف قياس حالة السوق ككل ينبغي أن يتضمن أسهمًا لمنشآت في كل قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد القومي دون تميز . أما إذا كان المؤشر خاص بصناعة معينة، حينئذٍ تقتصر العينة على أسهم عدد من المنشآت المكونة لتلك الصناعة . فيما خص المصدر ( Source ) فالمقصود به مصدر الحصول على أسعار الأسهم التي يبنى عليها المؤشر، حيث ينبغي أن يكون المصدر هو السوق الأساسي الذي تتداول فيه الأوراق المالية.

### 4-2- الأوزان النسبية:

تعرف الأوزان النسبية في بناء مؤشرات بأنها القيمة النسبية للسهم الواحد داخل العينة. وهنالك ثلاثة مداخل شائعة لتحديد الوزن النسبي للسهم داخل مجموعة الأسهم التي يقوم عليها المؤشر. وهذه المداخل هي:

-مدخل الوزن على أساس السعر :( Price Weighting ) أي نسبة سعر السهم الواحد للمنشأة إلى مجموع أسعار الأسهم الفردية الأخرى التي يقوم عليها المؤشر . مما يؤخذ على هذا المدخل أن الوزن النسبي يقوم على سعر السهم وحده في حين أن سعر السهم قد لا يكون مؤشرًا على أهمية المنشأة أو حجمها.

-مدخل الأوزان المتساوية :( Equal Weighting ) وذلك بإعطاء قيمة نسبية متساوية لكل سهم داخل المؤشر.

-مدخل الأوزان حسب القيمة :( Value Weighting ) أي إعطاء وزنًا للسهم على أساس القيمة السوقية الكلية لعدد الأسهم العادية لكل منشأة ممثلة في المؤشر . وهذ ا يعني تجنب العيب الأساسي في مدخل السعر إذ لم يعد سعر السهم هو المحدد الوحيد للوزن النسبي . فالمنشآت التي تتساوى القيمة السوقية لأسهمها العادية يتساوى

وزنها النسبي داخل المؤشر بصرف النظر عن سعر السهم أو عدد الأسهم المصدرة. هذا بدوره يعني أن اشتقاق الأسهم لن يحدث أي خلل في المؤشر.

### 3-4 – طريقة حساب مؤشر الأوزان حسب القيمة:

$$Index_t = \frac{\sum Pt\ Qt}{\sum Pb\ Qb} . \text{Begening Index Value}$$

حيث :

Index t: قيمة المؤشر في الفترة t

اقفال أسعار الأسهم في الفترة t: $P_t$

عدد و حدات الأسهم في الفترة t: $Q_t$

اقفال أسعار الأسهم في يوم الأساس : $P_b$

عدد و حدات الأسهم في الفترة t: $Q_b$

# المحور الثاني

# مؤشرات التنمية وأداء النظام الاقتصادي الكلي

بعد تطرقنا في المحور الأول الى مؤشرات الاقتصاد الكلي سنحاول تسليط الضوء على مؤشرات أخرى لها نفس القدر من الأهمية في التحليلات الاقتصادية المتمثلة في مؤشرات التنمية و مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي .

فمؤشرات التنمية الاقتصادية أصبحت اذ لم نقول مكملة أصبحت بديلة لتقييم صحة الاقتصاد باعتبارها تأخذ بعين الاعتبار درجة التحول الهيكلي لصالح التنمية، و مدى اعتماد الاقتصاد على القطاع الصناعي الجوهري الضروري لاستدامة النمو الاقتصادي

كما انها أصبحت تشمل عدة جوانب سياسية واجتماعية ومؤسساتية إضافة الى الجانب الاقتصادي. لهذا تم استخدام المحليين الاقتصادين المؤشرات المعبرة هذا المجال كالجانب الاجتماعي على سبيل المثال نجد مؤشرات التنمية البشرية و المستدامة، أما الجانب المؤسساتي نجد المؤشرات الخاصة بالبيئة الاستثمارية ، في حين نجد في الجانب السياسي مؤشرات الحكم الراشد .

كذلك لا غنى لأي محلل اقتصادي عند دراسة الاقتصاد الحقيق أن يستغني عن دراسة الاقتصاد الغير الحقيقي أو اقتصاد الظل، لهذا قبل الولوج في المحور الأول سوف نلقي نظرة عن كيفية قياس اقتصاد الظل

فيشمل اقتصاد الظل كل تلك الفعاليات التي تساهم في خلق القيمة الاقتصادية الاجمالية و لكنها غير محسوبة في الإحصاءات الاقتصادية الرسمية(العمل دون تصريح رسمي). و يشمل كل الانجازات التي يقدمه الأشخاص بشكل فردي أو شركات الغير المسجلين في الإدارات المالية و إدارات التأمين الاجتماعي. كذلك يشمل الأعمال المنزلية و الأعمال الغير مدفوعة القيمة التي تتم تطوعا أو تبرعا ، كذلك المساعدات الغير المأجورة للأقارب و الأصدقاء . ويقسم اقتصاد الظل غالبا الى نوعين ، اقتصاد الكفاية الذاتية و الاقتصاد السري التحتي ، و يطلق على مفهوم اقتصاد الظل الاقتصاد الثانوي و اقتصاد الموازي.

من الصعب جدا تقدير أبعاد خلق القيمة في اقتصاد الظل. فمثلا عملية التعرف على حجمه من خلال الاستطلاع العام يعد أمرا صعبا بسبب سرية العمل والغرامات التي قد تطيل صاحب النشاط عند الكشف .

تستخدم طرق قياس المباشرة و الغير المباشرة و كذلك مبادئ النظرية النموذجية لإدراك الحجم المطلق و النسبي لفعاليات اقتصاد الظل . فطرق القياس المباشر تعطي في قياس عملية الاستطلاع النطاق الزمني لبعض الأعمال الثانوية. و يتم تقييم هذه المعطيات الزمنية بمعدل أجر وسطي و يعمم بعد ذلك لحساب القيم الكلية . و على كل حال من الصعب أن يحاط بالجانب الغير شرعي من الاقتصاد الظل بسبب الخوف من الغرامات .

أما طرق القياس الغير مباشرة فتستخدم المؤشرات التي تدل على فعاليات اقتصاد الظل . فمثلا يمكن أن نفترض أن عمليات التحويل المالي في اقتصاد الظل تتم نقدا في غالبيتها ، و تحسب هجرة فعاليات اقتصاد الظل بسبب زيادة الضرائب بواسطة تحليل التراجع الاحصائي حيث يقدر الطلب على الأموال النقدية دوم زيادة في الضرائب و يقارن هذا التقدير مع واقع الطلب على الأوراق النقدية (النقد) . و بإجراء بعض الحسابات يمكن التوصل الى الحصة النسبة لاقتصاد الظل في الناتج المحلي الإجمالي. و بهذه الطريقة اختبر الاقتصادي النمساوي فدريك شنايدر أبعاد اقتصاد الظل في الدول الأوروبية و الولايات المتحدة الأمركية . و يمكن القول أن طريقة النظرية النموذجية تحاول أن ترسم العلاقات بين الأسباب و التأثيرات . و تأخذ عوامل التأثير بعين الاعتبار كالأعباء الضريبة و فقدان الحس الأخلاقي بها(يتم التقدير بالاستطلاعات) و اللوائح الحكومية و دخل الفرد و معدل البطالة . ان لتقدير أبعاد اقتصاد الظل يستخدم بعض المؤشرات الأخرى كمعدل الدخل الوسطي الرسمي و نمو الناتج الاجتماعي الحقيقي و وقت العمل الفعلي في الاقتصاد الرسمي فهذه المتغيرات يمكن أن تتناقص كلما ازدهر اقتصاد الظل [1].

[1] د.هاني صالد، مرجع سبق ذكره ، ص91-92-93

**محاضرة : مؤشرات التنمية الاقتصادية**

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سوآءا لصياغة السياسات والخطط و تحديد الأهداف، و نظرا للتحولات الواسعة في مفاهيم التنمية لان المؤشرات عرفت هي الأخرى تطورا هاما.

هناك تعريفات متعددة للتنمية الاقتصادية. ومن التعريفات الشائعة انها عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقى خلال فترة ممتدة من الزمن (3عقود مثلا) على الا يصاحب ذلك تدهور في توزيع الدخل أو زيادة في مستوى الفقر في المجتمع.

ان بعض الكتاب كثيراً ما يستخدمون مصطلح التقدم الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية ، إلا أن البعض يرى أن التقدم الاقتصادي يتناول الوسائل ( أي تحسين استخدام وسائل الإنتاج ) في سبيل تحقيق أحسن الأهداف . وعلى الرغم من وجود فروق واضحة بين كل من : النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي، فإنها كثيراً ما تستخدم كمرافات بسبب ما تشمله عن عناصر مشتركة . ولعل ما يعنينا في هذه المرحلة هو الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية .

**مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية:**

توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصادية :

- معايير الدخل .
- المعايير اجتماعية
- المعايير هيكلية

**1- معايير الدخل:** تعتبر معايير الدخل التي سنذكرها ونناقشها أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ، ولابد من التنمية في مطلع هذه الدراسة إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية ، وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي ، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل . كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية ، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأموال التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات . وتنطوي معاير الدخل على أربعة معاير فرعية ، وسوف يتم تناولها على النحو التالي :

– **معيار الدخل القومي الكلي** : يقترح الأستاذ سيد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل . إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب ، وذلك لأن زيادة الدخل ( أو نقصه ) قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية ( أو سلبية) . فزيادة الدخل القومي لا تعني نمواً اقتصادياً عندما يزداد السكان بمعدل أكبر ، ونقص الدخل القومي لا تعني تخلفاً اقتصادياً عندما ينخفض عدد السكان . كذلك يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة .

– **معيار الدخل القومي الكلي المتوقع** : يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة ، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني ، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن تؤخد في الاعتبار تلك المقومات عند قياس حجم الدخل . غير أن هذا المعيار توحيه إليه نفس المأخذ التي توجه للمعيار السابق ، فضلاً عن صعوبة وتقدير وقياس تلك الثروات الكامنة والمتوقعة في المستقبل .

– **معيار متوسط الدخل** : يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم . إلا أن هناك عديد من المشاكل والصعاب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد ، من بين هذه الصعاب ، أن إحصاءات السكان والدخول غير كاملة وغير دقيقة ، وكذلك فإن عقد المقارنات بين الدول المتخلفة أمر مشكوك فين صحته ودقته ، نظراً لاختلاف الأسس والطرق التي يحسب على أساسها . وقضية أخرى – وليست أخيرة – هي هل نقسم إجمالي الدخل القومي على جميع السكان أو نقسمه على السكان العاملين Working force دون غيرهم . فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك وحساب الدخل لقوة العمل دون غيرهم من نواحي الانتاج . ويعتقد الأستاذ كندلبرجر Charles Kindlebergerأن الاهتمام بصدد التنمية يتعين أن يوجه إلى الإنتاج وليس إلى مستوى المعيشة أي إلى الدخل المنتج وليس إلى الدخل المنفق .

وعلى العكس فإن جمهور الاقتصاديين يتمسك بمتوسط نصيب الفرد من الدخل.

– **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي**: يعد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية لأنه يقيس حصة الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي ويمكن الحصول على متوسط نصيب الفرد من

أي مؤشر اقتصادي من خلل قسمة المؤشر المعني على حجم السكان أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .[1]

**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي / عدد السكان**

كما يعتبر متوسط نصيب الدخل المعيار الذي يجب الأخذ به لأن الهدف النهائي من التنمية هو رفع مستويات المعيشة ومستويات الرفاهية .

**2-- المعايير الاجتماعية:** يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات ، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية ، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية . ولا شك أن الدول النامية تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية ، وعدم كفاية وكفاءة المؤسسات التعليمية ، ونقص الغذاء . وسوف يتم تناول أهم المؤشرات في هذه الجوانب كما يلي:

-**المعايير الصحية** : من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي بالمجتمع ما يلي:

أ -عدد الوفيات لكل ألف من السكان ، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان ( معدل الوفيات للأطفال دون الخامسة – معدل الوفيات من الأطفال الرضع ( أقل من سنة ) ) فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية ، وكل هذه من صفات التخلف.

**ب – معدل توقع الحياة عند الميلاد** ، أي متوسط عمر الفرد ، فكلما زاد دل ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي ، وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي . ج – كذاك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها عدد الأفراد لكل طبيب وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات وهكذا .

– **المعايير التعليمية** : سبق أن رأينا أهمية التعليم وأثره الواضح على جانبي الإنتاج والاستهلاك ، وأكدنا على أن هنالك إجماع على أن الإنفاق على التعليم يمثل استثماراً وليس استهلاكاً ، وأن هذا الضرب من الاستثمار – الاستثمار البشري –يحقق عائداً مرتفعاً سواء للأفراد أو للمجتمع ككل . ومن أهم المؤشرات التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي بالمجتمع ما يلي :

**أ** – نسبة الذين يعرفون القرأءة والكتابة من أفراد المجتمع .

**ب** – نسبة المسجلين في مراحل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع .

[1] د.علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية،دار الكتب و الوثائق، بغداد، 2017، ص57-61

**ج** – نسبة المنفق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي ، وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي .

– **معايير التغذية** : سبق ورأينا أن عديداً من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها ، مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ، ومن ثم ، انخفاض مستويات الدخول فيها . ومن أهم المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع ما يلي :

أ – متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية .

ب – نسبة النصيب من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد .

–**معيار نوعية الحياة المادية** The Physical Quality of Life Index : رأينا أن المعايير الصحية والتعليمية والخاصة بالتغذية وهي جميعاً معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها . أما ما نحن بصدده وهو معيار نوعية الحياة المادية ، والذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ، ولذا ، فإنه أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية – سالفة الذكر – ويتكون هذا المعيار من ثلاثة مؤشرات فرعية هي :

أ – توقع الحياة عند الميلاد ( مؤشر صحي للكبار )

ب – معدل الوفيات بين الأطفال ( مؤشر صحي للصغار ) .

جـ – معرفة القراءة والكتابة ( مؤشر تعليمي ) . ويتم حساب معيار نوعية الحياة المادية وفقاً للخطوات التالية

يتم تجميع بيانات عن المؤشرات الثلاثة سالفة الذكر في الدول المراد قياس معيار نوعية الحياة المادية بها . يتم إعطاء رتباً تنازلية أو تصاعدية لكل دولة في كل مؤشر ويلاحظ أن هذا المعيار يقارن بين درجة التقدم فيما بين الدول وبعضها ويحدد أيها أكثر تقدماً مقارنة بالدول الأخرى . غير أن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور وهي أنه :

*يركز على بعض وليس كل جوانب الحياة.

* يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها

* يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزاناً نسبية متساوية

* يهمل المؤشرات الاقتصادية والمتمثلة في مستويات الدخل والناتج .

– **دليل التنمية البشرية** : ( Human Development Index ) وهو مقياس حديث نسبيا توصل إليه برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 ، ويعد دليل التنمية البشرية من المعايير المركبة ، حيث يتكون من ثلاثة معايير جزئية أو فرعية . سوف نتطرق اليها بالتفصيل[1].

**3– المعايير الهيكلية:**

ان أهم المؤشرات التي تبين التغير الهيكل و البنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة ما يلي :

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي .
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية الى اجمالي الصادرات السلعية
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى العمالة الاجمالية.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة فهذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل الإنتاج بها ، وبالتالي ، يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها [2].

[1]د.علي حاتم القريشي، مرجع سبق ذكره،ص10-11-12

[2]محمد عبد العزيز عجيمة،التنمية الاقتصادية: المفاهيم و الخصائص،النظريات الاستراتجيات و الخصائص،مطبعة البحيرة، مكتبة دار العلم،الإسكندرية،مصر 2008،ص 103-125

**محاضرة: مؤشر التحول الهيكلي لصالح التنمية**

ان التنمية الاقتصادية هي العملية التي تنتقل عبرها الدول من حالة التخلف الى حالة التقدم الاقتصادي . و يتطلب هذا أحداث تغيرات جوهرية في الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي في الدولة.

ان التحليل من منظار التخطيط الهيكلي لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتطلب معرفة مدخلات التنمية ومخرجاتها. أي لا يكفي قياس حجم النمو و إنما محاولة إيجاد السبل لقياس بعض التغيرات الهيكلية الجارية في تطور الاقتصاد الوطني. في هذا المجال حاول الاقتصادي **فلاد يمير كوسوف** تقديم تعريف من للتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد. بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي. أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) على امتداد أجل طويل. فلمعرفة هيكل الاقتصاد يجب معرفة القطاعات المولدة للثروة من خلال المؤشر التالي[1]:

**نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:** تقاس نسبة مساهمة اي مؤشر اقتصادي على مؤشر اخر من خلل قسمة المؤشر الأول على المؤشر الثاني مضروب في ( 100 ) فنسبة مساهمة اي قطاع في الناتج المحلي الاجمالي يمكن الحصول عليها من خلل قسمة القطاع المعني على الناتج المحلي الاجمالي مضروب في 100 فيمكن الحصول على نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي من خلل القانون التالي [2]:

**مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي = ايرادات القطاع النفطي / الناتج المحلي الإجمالي.100**

[1] د.مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة،1981،ص178-179

[2] د.حاتم القريشي،أسس و مبادئ الحسابات القومية ، مرجع سبق ذكره ،2018.ص57-61

ان القطاعات الأكثر حركية تعني بمعناها النسبي في الزمان والمكان. فإذا اعتبرنا الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية (القطاع الثانوي) في الأقطار العربية وفي هذه المرحلة من تطورها الا نمائي هي الممثلة للقطاع الأكثر ديناميكية فيمكن بالتالي تحسين القياس نوعا ما.

وبناء عليه يمكن استخلاص مؤشرين متميزين أحدهما لقياس النمو والآخر هو مقياس في مجال التغيرات الهيكلية يسمى بمقياس التنمية الاقتصادية. وإن هذه التسمية مبالغ فيها حيث لا يمكن حصر التنمية في قياس كهذا مع التقدير لهذا التحسين النسبي في طرق القياس والاعتراف بإمكانية الاستفادة منه إلا أن التنمية تظل تحتاج إلى مجهودات أكثر من أجل إيجاد عدة مقاييس لقياس جوانبها المتعددة ولبيان آثار العوامل المتداخلة في تحقيقها وحل مشكلة الأسعار وتثبيتها وتوضيح منهجية التصنيف القطاعي وغيرها من المسائل التي تبرز في هذا المجال.

واستنادا إلى هذا المقياس المحسن فان المقياس الأول أو التقليدي يمكن أن يعبر عنه معدل نمو الناتج الاجتماعي. بينما المقياس الثاني (المحسن) تعبر عنه درجة التغيير في الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني ولصالح قطاعاته الأكثر حركية (ديناميكية). ووفقا لهذا التعريف من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي دون أن تتحقق التنمية الاقتصادية. وهي الحالة التي يزيد فيها الناتج الاجتماعي (المحلي أو القومي) مع ثبات هيكل الاقتصاد. إذن وفقا لهذا التعريف يمكن قياس درجة التنمية حسب تسمية كوسوف أي درجة تحول الهيكل الاقتصادي لصالح التنمية. وذلك بقياس محصلة التغيرات الهيكلية كما يعبر عنها في تغير الأوزان النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني لصالح القطاعات الحركية.

$$\text{معدل نمو التنموي} = -1 + \frac{\text{ناتج قطاع الصناعات التحولات و الكهرباء في السنة الموضع القياس}}{\text{ناتج قطاع الصناعات التحولات و الكهرباء في سنة الأساس}}$$

**درجة تحول الهيكل الاقتصادي لصالح التنمية = يعبر عنها بالوزن النسبي لقطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية في السنة موضع القياس مقارنا بالوزن النسبي للقطاع ذاته في سنة الاساس.**

والنتيجة هي إما أن تكون إيجابية (+) وذلك بزيادة هذا الوزن النسبي ( مع زيادة معدل النمو العام )وإما أن تكون النتيجة سلبية (-) حيث يحصل العكس.

هذا ومن الممكن الأخذ بالتصنيف القطاعي الثلاثي كما سبقت الإشارة إلى ذلك حيث يتضمن النشاط الأولي الزراعة والصيد والغابات والصناعات الاستخراجية المنجمية. في حين يضمن النشاط الثانوي الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية ويدخل في النشاط الثالثي جميع الخدمات بكل أشكالها.

أو الاعتماد على حساب ثلاثي من نوع آخر الأول منه يتضمن الصناعات بأسرها والثاني يتضمن الزراعة في حين تظل بقية الأنشطة في القطاع الثالث. أو يكون الفرز بين القطاعات السلعية وبين الخدمات أو بين الفروع الحديثة في الصناعة والزراعة وغيرها والفروع التقليدية في الحرف

والزراعة المختلفة وما شاكلها. وهذه الطرق أو المماثلة لها من التصنيفات لنفس الغرض قد تكون مفيدة لمعرفة الجوانب المتعددة لتطور هيكل الاقتصاد الوطني. و في مقدمة المحاولات ينبغي التعرف على معدل و الناتج الاجتماعي الذي يعبر عن و الناتج بصورته الإجمالية ومعدل نمو الدخل الوطني الذي يعبر عن نمو الناتج الاجتماعي بصورته الصافية. وكذلك معدل نمو الإنتاجية المتوسطة للمشتغل بتقسيم الدخل الوطني على عدد المشتغلين خلال مفاصل زمنية. ومعدل نمو إنتاجية كل دينار مستثمر بمعرفة العلاقة بين التراكم الاستثماري والدخل الوطني.. وغيرها من المعدلات المفيدة لأغراض التحليل واستخلاص الاستنتاجات لترشيد المجهودات المحققة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي[1].

[1]عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سبق ذكره.ص 181-182

## محاضرة: مؤشرات الصناعة والتركيز والتنويع الصناعي

ترتكز التنمية على مستوى تنويع مصادر المولدة للدخل خصوصا تلك المصادر الولدة للقيمة الموظفة كالقطاع الصناعي الذي يعبر عن درجة تقدم البلد .و يعتبر الاقتصاد المتنوع أقل حساسية للتقلبات المرتبطة بأي صناعة معينة، وذلك لأن المخاطر تتوزع بانتظام أكثر عبر عدد من القطاعات الاقتصادية، كما يساعد التنويع على استقرار الاقتصاد وبقاء نموه سليما، حيث توفر القطاعات الاقتصادية القوية فرص العمل من أجل التوظيف، وبالتالي تعوّض عن خسائر التوظيف في القطاعات الأخرى المتدهورةوعلى الرغم من ذلك أظهرت الدراسات أن التنوع الاقتصادي العشوائي لا يؤدي بالضرورة إلى الاستقرار الاقتصادي. و عليه تسعى المؤشرات الاقتصادية إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي و الصناعي في الدول.

ان هيكل الصناعة قد يستخدم للتعبير عن الخواص الأساسية للأسواق التي تعمل في ظلها المؤسسات الصناعية والتنظيمات المكونة لهذه الأسواق والتي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك هذه المؤسسات وأدائها. وضمن هذا التعريف الموسع فإن هيكل الصناعة يشمل إضافة إلى مستوى التركز أبعادا أخرى أهمها: ظروف الدخول الى السوق (الصناعة) من قبل مؤسسات أخرى و مدى وجود تمييز في المنتجات داخل الصناعة.

### 1- التركز الصناعي:

المقصود بتركيز الصناعي هو إلى أي مدى يتركز الإنتاج في إحدى الصناعات أو الأسواق في أيدي عدد محدود من المؤسسات. لذا ففي قياس تركز الصناعي ينصب إهتمامنا على كل صناعة أو سوق بشكل منفرد ، وعلى العدد والحجم النسبي للمؤسسات في كل صناعة. وبافتراض ثبات باقي العوامل المؤثرة في التركيز ، فإن الصناعة تكون أكثر تركيزا كلما قل عدد المؤسسات المنتجة أو زاد تباين بين أنصبتها في الصناعة . ويتبع هذا التعريف مجموعة من التعاريف وهي كالآتي:

أ) يجب التمييز بين التركز الصناعي والتركز الإجمالي . ويقصد بالأخير إلى أي مدى يتحكم عدد صغير من المؤسسات في الإنتاج الإجمالي للدولة ككل أو أحد القطاعات الكبيرة كالقطاع المالي أو القطاع الصناعي؛

ب) كذلك يجب التفريق بين مقاييس التركيز المطلق ومقاييس اللامساواة . فمقاييس التركيز المطلق تتعلق بكل من عدد المؤسسات وأنصبتها النسبية في الصناعة ، أما مقاييس اللامساواة فتستمد أصولها من النظرية الإحصائية وتقيس تشتت الأنصبة السوقية . و تهمل هذه المقاييس كلية عدد المؤسسات الأمر الذي يضعف من الإعتماد عليها كمؤشر لتركز الصناعي. غير أن مقاييس اللامساواة قد أستخدمت في إنجاز بعض الدراسات المهمة.

ج) كذلك يجب التفرقة بين نوعين من التركز ، تركز البائعين وتركز المشترين . أما عن تركز البائعين فهو يشير إلى أي مدى يتركز إنتاج صناعة ما في أيدي عدد محدود من المؤسسات المنتجة . ويشير تركز المشترين إلى أي مدى تركز المشتريات من سلعة أوخدمة معينة في أيدي عدد محدود من الوحدات الإقتصادية . ونظرا لعدم توافر بيانات كافية عن تركز المشترين في كثير من الحالات فغالبا ما يصعب قياسه . لذا يتم التركيز دائما في هذا الصدد على تركز البائعين ( المنتجين) الذي غالبا ما تتوافر عنهم

البيانات [1].

ومنه يمكن القول أن التركز الصناعي يقيس التوزيع النسبي للحجم الكلي للصناعة على المؤسسات الموجودة في تلك الصناعة أي أن العناصر الأساسية في قياس التركز الصناعي هي:

1- عدد المؤسسات في الصناعة؛

2- حجم كل مؤسسة ونسبة أسهامها في الحجم الكلي للصناعة.

3- زيادة درجة الاحتكار في الصناعة يؤدي إلى زيادة درجة التركز، ويحدث ذلك إذا كان: عدد المؤسسات (قليل) وحجم هذه المؤسسات (كبير) مما يؤدي إلى زيادة نسبة اسهام كل مؤسسة في الحجم الكلي.

4- زيادة درجة المنافسة في الصناعة يؤدي إلى انخفاض درجة التركز، ويحدث هذا إذا ازداد عدد المؤسسات وانخفض حجم هذه المشروعات يؤدي إلى إنخفاض إسهام كل مؤسسة في الحجم الكلي للصناعة.[2]

## 2- مؤشرات التركيز و التنويع الصناعي:

مؤشر التركيز هو مقياس إضافي لمدلول منحنى التركيز . و سنفرض فيما يلي صناعة تشمل على عدد من المؤسسات (n) تنتج كل من xi وحدة ، حيث (i=1,2,3.....n) ، وقد رتبت هذه المؤسسات من أكبرها الى أصغرها . (X) تمثل الإنتاج الكلي للمؤسسات حيث أن $\sum xi$، (Si) تمثل نصيب المؤسسة الواحدة حيث ($Si=\frac{xi}{X}$) ، و في ما يلي سوف نقوم بشرح بعض أهم المؤشرات التركيز و مقياس اللامساوات للتعرف على ميزات كل منهما.[3]

**أ-مقلوب عدد المؤسسات :**

---

[1] روجر كلارك ، إقتصاديات الصناعة ، ترجمة : فريد بشير طاهر ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية ، 1994 .ص. 29

[2] بامخرمة أحمد سعيد ، إقتصاديات الصناعة ، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية ، 1994 ، ص. 03

[3] بن بريكة عبد الوهاب وآخرون ، دور مقاييس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق،ملتقى وطني ( الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة) ، جامعة بسكرة، الجزائر،خلال الفترة: 2-3ديسمبر 2008.

حيث n هي عدد المؤسسات العاملة بالصناعة. ويلاحظ أنه إذا وجد بالصناعة مؤسسة واحدة محتكرة ، فإن قيمة هذا المؤشر يكون مساويا للواحد ، وكلما زاد عدد المؤسسات العاملة بالصناعة كلما إنخفضت قيمة المؤشر حتى تصل الى 0 ( n تؤول الى مالا نهاية) .ومنه يمكن القول أنه كلما إقتربت قيمة هذا المؤشر من الواحد دل ذلك على زيادة درجة التركز، وكلما إقتربت قيمته من الصفر كلما دل ذلك على انخفاض درجة التركز. . ويعتبر هذا المؤشر أكثر ملائمة إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة متماثلة .

ومن أهم الإنتقادات التي توجه إلى هذا المعيار:

1- يعتبر هذا المؤشر مضللا إذا كانت المؤسسات التي تعمل بالصناعة غير متماثلة الحجم ، فدخول مؤسسات كبيرة الحجم نسبيا في الصناعة يؤدي إلى زيادة درجة التركز بدلا من نقصها.

2- لا يأخذ هذا المؤشر في الحسبان أثر تحويل المبيعات من شركة صغيرة إلى شركة كبيرة مع ثبات حجم الصناعة.

**ب-مقايس نسبة التركيز:**

نسبة التركيز هي أكثر المؤشرات استخداما ، و تعرف بالنسبة المئوية لنصيب أكبر r من المؤسسات الإنتاج الإجمالي للصناعة ، حيث أن r رقم اختياري يحدده الباحث . و تحسب نسبة التركيز Cr وفق للصيغة التالية:

$$Cr = \sum_{i=1}^{r} xi/X \quad = \sum_{i=1}^{r} si$$

فاذا اخترنا (r5) فان (C5) و التي تقيس نصيب الخمس المؤسسات من الإنتاج الكلي للصناعة . فان كانت هذه المؤسسات هي (15%، 12%، 6%،4%،3%) ، تكون نسبة التركيز للخمس المؤسسات مساوية لمجموع هذه الأنصبة أي 40% . و يتمتع هذا المؤشر بأفضلية خاصة في الدراسات الوصفية و العلمية حيث يسهل حسابه و فهمه. و من أهم الانتقادات التي توجه الى هذا المقياس :

- ان اختيار العدد r (عدد المؤسسات الكبيرة) يتم بطريقة تحكمية لا تخضع الى أي معيار للموضوعية ولهذا فهو يختلف من باحث لأخر.
- كما ينتقد أيضا لمحدوديته حيث يعكس نقطة واحدة على منحنى التركز فإذا تقاطعت منحنيات التركيز ، فشلت نسبة التركيز في إعطاء ترتيب قاطع ، فيختلف ترتيب الصناعات بالنسبة لتركيزها وفقا لعدد المؤسسات r.

### ج- مقياس هيرشمان و هيرفندال: Herschman et Herfindah

وهو مجموع مربع أنصبة السوقية لجميع المؤسسات والتي عددها يساوي (n) التابعة لصناعة معينة. وتزداد قيمة H الى العدد 1 كلما اشتد التركيز وهذا قد يكون المقياس الأفضل من سابقه (مقياس نسبة التركيز) لأنه يعطي وزنا أكبر للمؤسسات الأكبر حجما، وكذلك يأخذ في عين الإعتبار أنصبة جميع المؤسسات العاملة في هذه الصناعة. وبالتالي يعتبر أفضل مقياس لأنه يعبر عن تركيز الصناعة ككل. إلا أن هناك مساوئ لهذا المقياس والتي تتطلب أخذها في عين الحسبان مثل البيانات تكون غير متوفرة في كثير من الأحيان بالنسبة لعدد كبير من المؤسسات الصغيرة موجودة في الصناعة ، ولكن يقدم هذا المؤشر الرياضي الكثير من خصائص المفيدة في نموذج اقتصادي ويربط بين هياكل الصناعة والربحية.[1]

$$IHH = \sum_{i=1}^{n} (xi/X)^2 = \sum_{i=1}^{n} Si^2$$

فتربيع أنصبة المؤسسات يعطي وزنا أكبر للمؤسسات كبيرة الحجم ، فإذا أخذنا صناعة من أربعة مؤسسات وكانت أنصبتها كالتالي (10% ، 20%،30%،40%)، فمربعات الانصبة هو(1%،4%،9%،16%) فيكون تركيز الصناعة (H=30%) و من الواضح أن للمؤسسة الكبيرة الاسهام الأكبر في هذه القيمة.

### د- مؤشرات هانا و كاي: Hannah et Kays

لقد إقترح هانا وكاي مجموعة من المؤشرات أكثر عمومية تماثل مؤشر H ولكنها تختلف عنه في الأوزان التي تعطيها للمؤسسات الكبيرة وتعتمد هذه المؤشرات على الصيغة العامة :

$$R = \sum_{i=1}^{n} 1\, si^{\alpha} \qquad \alpha>0$$

حيث أن $\alpha$ هي معلمة تحكيمية لمرونة ، و يعد H حالة خاصة في هذه الصيغة حيث يكون ($\alpha$=0) الرقم المكافئ ل$R^*$ هو $R^{1/1-\alpha}$ وبذلك نحصل على صيغة المؤشر هانا و كاي كالتالي:

$$HK = \left(\sum_{i=1}^{n} S_i^{\alpha}\right)^{1/1-\alpha} \quad , \alpha > 0, \alpha \neq 1$$

[1] Angelier .J.P,Economie Industrielle(Eléments de méthode) ,OPU ,alger ,1993 , P.69.

ويتميز هذا المؤشر بالمرونة التي أدخلت على مقياس التركيز حيث أعطيت للمؤسسة ذات الحجم الكبير (أوزانا) أكبر وذلك بزيادة قيمة $\alpha$.

### هـ- مؤشر الانتروبي: Entropie

$$E = \sum_{i=1}^{n} S_i Ln\left(1/S_i\right)$$

Si يمثل الحصة السوقية لمؤسسة i و (n) عدد المؤسسات في الصناعة ، في صناعة تتميز بالاحتكار التام يكون مؤشر الأنتروبي مساويا 0 (E=0) (لأن Si=1 و منه LnI=0) ، و في صناعة تتميز بالمنافسة يكون مؤشر الأنتروبي كبيرا لأن E = Ln n ( لدينا Si = 1/n و $\sum Si = 1$ و منه E = Ln n أي كلما كان عدد المؤسسات (n) كبيرا كلما كان E كبيرا و دل ذلك على وجود منافسة في الصناعة.

تشخص نظريات النمو العامة أهمية الهيكل الاقتصادي في عملية النمو، إلا أن طبيعتها الإجمالية غالبا ما تخفي متغيرا ت قطاعية مهمة، حيث أن بعض القطاعات تنمو أسرع بكثير من الأخرى، وبالمثل فإن بعض الأقاليم تنمو أسرع من غيرها، ولتحديد كيف يختلف النمو بين الأقاليم عبر فترة من الزمن عن نموها بالمقارنة مع المستوى الوطني، فإن هذا يتطلب تقسيم أداء النمو للأقاليم، من قبل إحدى المتغيرارت الممثلة كالعمالة أو السكان أو الدخل في عدد من المكونات وأن المتغير المستخدم عادة هو العمالة،

### و-مؤشر القطاع الصناعي لمتداولين الفوركس:

ان مؤشر القطاع الصناعي لمتداولين الفوركس هو مؤشر مهم جدا في قياس قوة الاقتصادية في أي دولة و في أي بلد ، فكلما زادت الصناعات زاد الإنتاج ، فلو صدر خبر يدل على أن طلبات الشراء على السلع و أو المواد الخام لمديرين فهذا يعني أن المصانع تستعد لعملية الإنتاج[1].

[1] ثائر مطلق عياصرة، تحليل الهيكل الاقتصادي استنادا إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردنية خلال الفترة 200-2010، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 40 ، العدد 2 ،2013.

**محاضرة: مؤشرات البيئة الاستثمارية**

تلعب البيئة الاستثمارية دورا رئيسيا في تحديد في التنمية و تحديد حجم الاستثمارات وبالتالي حجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها الى الواقع ، و هنا يجب التركيز على حقيقة مفادها ان البيئة الاستثمارية التي توثر سلبا في حجم الاستثمارات تعني ان عوامل الطرد هي الغالبة ،وفي حالة التأثير ايجابيا في حجم الاستثمارات فتعني ان عوامل الجذب هي الغالبة في البيئة الاستثمارية .لذا ازدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية والاقليمية في الكشف عن مدى ملائمة وجاذبية البيئة الاستثمارية اذ اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلاله احصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي مباشر.

لقد ازدادت اهمية ودور المؤشرات الدولية و الاقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار اذ اثبتت العديد من الشواهد الواقعية ان هناك دلالة احصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار اجنبي، وان رجال الاعمال وصانعي القرار يسترشدون بمدلولاتها التاشيرية . وفي هذا الاطار سنحاول عرض اهم **المؤشرات الدولية الاقليمية** و تنقسم الى مؤشرات كمية و مؤشرات نوعية .

- **المؤشرات الكمية**

يقصد بالمؤشرات الكمية تلك المؤشرات التي يمكن قياسها كميا إما بنسبة مئوية أو بعددالإجراءات أو الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة أو غيرها، وتشتمل هذه المؤشرات على:

1-**مؤشرات البيئة الاقتصادية**: تنشرها السلطات المحلية سواء الوزارات أو البنك المركزي ونحوها، ومن أهمها:

**أ-النمو الاقتصادي**: يقاس عادة بالتغير السنوي في الناتج المحلي ويعبر عن هذا التغير بنسبة مئوية انطلاقا من الفارق بين السنة الماضية والسنة الحالية، ويمكن أن يكون هذا التغير إيجابيا إذا تحقق نمو اقتصادي والعكس صحيح، وعادة يتم أخذ معدل نمو عدة سنوات من أجل تجنب الوقوع في التغيرات العارضة والظرفية.

**ب- مؤشر التوازن الداخلي**: يمكن التعبير عن التوازن الداخلي من خلال التوازن بين السياستين المالية والنقدية، فالتوازن في السياسة المالية يقاس بمعدل العجز أو الفائض في الميزانية العامة، وتستخدم هذه النسبة لقياس تطورات السياسة المالية ودورها في تأسيس التوازن الداخلي، ففي حالة العجز في الميزانية العامة فإن الحكومة تلجأ إلى تقليص الإنفاق وزيادة الإيرادات وبالتالي زيادة الضرائب وإلغاء الإعفاءات من جهة وتقليص الإنفاق الاستثماري.

**ج– مؤشر التوازن الخارجي**: يقيس هذا المؤشر وضعية البلد مع العالم الخارجي ويحسب عن طريق تقدير نسبة العجز أو الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، وبذلك فهو يلخص تطورات سعر الصرف حيث أن العجز في الميزان التجاري يؤدي إلى انخفاض قيمة عملة البلد وما ينتج عنه من ارتفاع قيمة الواردات وانخفاض في قيمة الصادرات والعكس في حالة الفائض.[1]

**2–مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:**

يقوم البنك الدولي بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعته منذ سنة 2004 بإصدار تقرير سنوي يتعلق بممارسة الأعمال، حيث يعرض التقرير مؤشرات كمية لقياس الإجراءات الحكومية التي تعزز أنشطة الأعمال وتلك التي فوقها في حوالي 183 بلد، ويتم جمع المعلومات بمساعدة خبراء ومحامين واستشاريين ومسؤولين حكوميين وغيرها، ويتضمن التقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الذي يتكون من عشرة جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري وهي كالآتي:

[1]تقرير : مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص26

## مؤشر سهولة الأعمال

| المؤشر الفرعي | طرق قياسه و تقييمه |
|---|---|
| مؤشر تأسيس المشروع | -عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية والمدة الزمنية التي تستغرقها هذه الإجراءات والتكلفة<br>-الحد الأدنى من رأس المال وبدأ المشروع |
| مؤشر استخراج التراخيص | -عدد الإجراءات اللازمة لإتمام العملية والمدة الزمنية المستغرقة في ذلك<br>- التكلفة كنسبة من الدخل القومي للفرد |
| مؤشر تسجيل الممتلكات | -عدد الإجراءات اللازمة والمدة بالأيام<br>- التكلفة كنسبة من قيمة الممتلكات |
| مؤشر الحصول على الائتمان | -مؤشر قوة الحقوق القانونية<br>-مؤشر عمق المعلومات الائتمانية<br>- تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية |
| مؤشر حماية المستثمر | -مؤشر مدى الإفصاح<br>-مؤشر مدى مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة<br>- مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى |
| مؤشر دفع الضرائب | -عدد مرات دفع الضرائب<br>-الوقت اللازم للامتثال لدفع الضرائب<br>- قيمة الضرائب كنسبة من الأرباح التجارية |
| مؤشر تنفيذ العقود | -عدد الإجراءات اللازمة<br>- مدة وتكلفة حل النزاعات التجارية. |
| مؤشر التجارة عبر الحدود | -السلع المتبادلة تجاريا<br>-مستندات التصدير والاستيراد<br>-مدة التصدير والاستيراد<br>- تكلفة التصدير والاستيراد |
| مؤشر تصفية النشاط التجاري | -المدة المستغرقة في تصفية الشركة<br>-تكلفة التصفية كنسبة من الأموال بعد التصفية<br>- معدل استرداد الديون بالنسبة للدائنين. |

**المصدر:** تقرير : مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص26

**3-مؤشرات البنية التحتية:**

تعتبر البنية التحتية من أهم العوامل المساعدة على إتمام الأعمال بسهولة، تقاس هذه الهياكل الأساسية من خلال:

-شبكات المواصلات البرية المتوافرة ومدى جاهزيتها مثل طول شبكة طرقات، عدد الطرق السريعة، حجم الازدحام في الطرقات وعدد المطارات الداخلية والدولية والموانئ.

-الهياكل القاعدية المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال المعبر عنها بمدى انتشار الهاتف

واستعمال الانترنت.

-المؤسسات الداعمة والمكملة مثل المؤسسات المالية والبنوك وتقاس بمدى انتشارها في البلد وبمعدل عدد الوكالات ل 100 شخص وغيرها.

**4-التطورات التشريعية والجهود الترويجية:**

يمكن قياس ذلك بعدد الإصلاحات التشريعية التي تقام سنويا وعدد التي تكون في صالح الاستثمار وخاصة الأجنبي أو في غير صالحه، أما فيما خص الجهود الترويجية فيتم قياسها بقياس عدد الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الوطنية المختصة في مجال الترويج والإشهار للبلد ومناخ الأعمال فيه ومدى التركيز على القطاعات ذات الأولوية وذات الجدوى، بالإضافة إلى نوعية هذه الأنشطة من اعتماد الأساليب الحديثة والمناهج الكافية والتي من بينها:

-**حقوق الملكية**: تقاس بقوانين البلد المتعلقة بحماية الملكية الخاصة بدعم الحكومات لهذه القوانين.

-**الفساد**: إن الفساد يؤثر على الحرية الاقتصادية مساهمته في إدراج المخاطر في العلاقات الاقتصادية ويقاس بمؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية.

-**الحرية المالية**: تقاس بفاعلية البنوك واستقلاليتها عن الرقابة للحكومة لأن تحكم القطاع الحوكمي في القطاع المالي يقلل من المنافسة في هذا القطاع، وبمدى الانفتاح على المنافسة الأجنبية في هذا الميدان ومدى تطور الأسواق المالية.

-**حرية الاستثمار**: تقاس بمدى حرية الأشخاص والشركات في تحريك الموارد داخل وبين الأنشطة على مستوى البلد ودوليا.من أجل حساب مؤشر الحرية الاقتصادية تأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية الذي تتراوح قيمته ما بين (0 و 100%).

**5-مؤشرات الحوكمة ومحاربة الفساد:**

إن من متطلبات مناخ الأعمال الجيد توفر الاستقرار السياسي وفعالية الحكومة وسلطة القانون من خلال مؤسسات كفؤة تعمل بشفافية وتنعدم فيها ممارسات الفساد، ومن بين المؤشرات التي تستعمل في قياس ذلك نجد:

أ-**مؤشر الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم:** يصدر معهد البنك الدولي مؤشرات الإدارة الرشيدة بهدف مساعدة الدول والمنظمات على تتبع أدائها وتقييم مدى نجاحها في تحسين الإدارة الرشيدة فيها، وتستند بيانات هذه المؤشرات إلى عدد كبير من المتغيرات التي تقيس نطاقا واسعا من العناصر المرتبطة بالإدارة الرشيدة، والتي يتم الحصول عليها من عدة مصادر مستقلة تابعة لمنظمات عالمية مختلفة ويتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية هي:

-**مؤشر المشاركة السياسية والمساءلة،** والذي يقيس مدى تطبيق الحقوق السياسية والمدنية وحقوق الإنسان.

-**مؤشر الاضطرابات السياسية والعنف** ويقيس مدى وجود احتمالات تهديد ممارسات العنف أو تغيير الحكومات.

-**مؤشر فعالية الحكومة** ويقيس مستوى تقديم الخدمات العامة وأداء القطاع العام.

-**مؤشر البيروقراطية،** ويقيس مدى تأثير السياسات غير الملائمة والإجراءات المعقدة على الإدارة الرشيدة.

**-مؤشر سيادة القانون،** يقيس مدى الالتزام بتنفيذ العقود ومدى فعالية جهاز الشرطة والمحاكم بمافي ذلك استقلالية القضاء ونسبة وقوع الجريمة.

**-مؤشر محاربة الفساد،** ويقيس مؤشر محاربة الفساد مدى استخدام الصلاحيات العامة لتحقيق مكاسب شخصية.

وبحساب متوسط هذه المؤشرات نجد مؤشر الإدارة الرشيدة وصلاح الحكم الذي يكون على شكل نسبة مئوية وعلى أساسه تنقسم الدول إلى:

-دول ذات إدارة رشيدة ممتازة لما تكون النسبة 75 % فما أكثر.

-دول ذات إدارة رشيدة جيدة لما تكون قيمة المؤشر أكبر من 50 % وأقل من 75%

-دول ذات إدارة متوسطة الرشادة لما تفوق قيمة المؤشر 25 % ولا تتجاوز 50%

- دول ذات إدارة ضعيفة لما يأخذ المؤشر قيمة تفوق 10 % وأقل من 25%

- دول ذات إدارة ضعيفة جدا لما تكون قيمة المؤشر أقل من 10%[1]

**ب- مؤشرات الشفافية:**

يرصد مؤشرالفساد من خلال قياس مدى تفشيه بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة، وذلك حسب ما يراه رجال الأعمال والمحللون عبر العالم الذين يحسسهم الاستقصاء، وتعرف منظمة الشفافية الفساد على أنه استعمال الوظيفة العامة من أجل تحقيق مكاسب شخصية. فالدولة التي تحصل على 10 نقاط هي الدولة التي تتمتع بالشفافية التامة ولا مكان للفساد فيها، أما الدولة التي تحصل على أقل من 01 فهي دولة ذات مستوى مرتفع من الفساد وتنخفضفيها معدلات الشفافية.

- **المؤشرات النوعية:**

هي تلك المؤشرات التي لا يمكن حسابه ولكن تعطى لها قيم تقديرية تستند إلى آراء الخبراء والمحللين أو رجال الأعمال، وتصدرها بعض المؤسسات الدولية المتخصصة وقد أثبتت الدراسات العلاقة بين ترتيب البلد ضمن هذه المؤشرات وبين مقدار الاستثمارات الأجنبية ونذكر منها:

**1-مؤشرات المخاطر القطرية:**

يصدر هذا المؤشر شهريا بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار

(المخاطر القطرية) في البلد أو التعامل التجاري معه وقدرته على مقابلة التزاماته المالية وسدادها ويتكون المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

-مؤشر تقييم المخاطر السياسية الذي يمثل نسبة 50 % من المؤشر المركب.

-مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية الذي يمثل نسبة 25 % من المؤشر المركب.

-مؤشر تقييم المخاطر المالية ب 25 % كذلك في المؤشر المركب.

تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفعتن قيمة المؤشر ويمكن تقسيم الدول حسب درجة المخاطر إلى خمس مجموعات هي كالتالي:

- اذا كانت قيمة المؤشر:80-100% يعني أن البلد دو درجة مخاطرة منخفضة.

[1] د. سعدية هلال حسن http://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950

- اذا كانت 70-79.5% فالبلد في درجة مخاطرة منخفضة.
- اذا كانت 60-69.5% يعني درجة المخاطرة معتدلة
- اذا كانت 50-59.5% درجة مخاطرة مرتفعة.
- اذا كانت 0-49.5% درجة مخاطرة مرتفعة جدا.

### أ- مؤشر COFACE

يصدر هذا المؤشر عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية ويقيس مخاطر عدم قدرة الدول على السداد ويعكس مدى تأثير التزامات الشركات العاملة في هذه الدول بالأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة.

### ب- مؤشر Euromonny

يصدر هذا المؤشر مرتين في السنة ويقيس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية أعمال المستثمر وأرباحه وتستند نتائج المؤشر إلى تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات والعكس في حالة انخفاض قيمة المؤشر.

### 2-مؤشر البيئة العامة للأعمال:

نتطرق في هذه المؤشرات في مؤشرين تتعلق بالجوانب العامة لمناخ الأعمال:

**أ-مؤشر الحرية الاقتصادية** لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية في البلد ويستند هذا المؤشر على عشرة عوامل هي:

-**حرية الأعمال**: تقاس كميا بالقدرة على بداية، تشغيل، تصفية الأعمال والتي تمثلها مختلف التشريعات الحكومية، ويعتمد على نتائج تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية.

-**الحرية التجارية**: تعبر عن غياب القيود الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الصادرات والواردات من السلع والخدمات

-**الحرية الجبائية**: تقاس بالثقل الضريبي المفروض من قبل الحكومات ويتضمن معدل الضرائب على مداخيل الأفراد، معدل الضرائب على مداخيل الشركات، نسبة إجمالي عائدات الضرائب من الناتج المحلي الإجمالي.

-**الإنفاق الحكومي**: ويتم قياسه بنسبة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي.

**-الحرية النقدية:** تشتمل على استقرار الأسعار ومدى تدخل السلطات في الرقابة على الأسعار[1].

**ب- مؤشر العولمة:**

يقوم بقياس مدى اندماج الدول في الاقتصاد العالمي أي العولمة من خلال ثلاث مؤشرات هي: مؤشرات العولمة الاقتصادية، مؤشر العولمة الاجتماعية، ومؤشر العولمة السياسية.

وتعرف العولمة الاقتصادية على أنها تدفق السلع والخدمات والمعلومات لمسافات طويلة، أما العولمة الاجتماعية فيعبر عنها بانتشار الأفكار والمعلومات والأشخاص ويتكون مؤشرها من:

-حجم المكالمات الهاتفية مع العالم الخارجي.

-نسبة التحويلات من الناتج المحلي.

-الحصة من السياحة العالمية.

-نسبة السكان الأجانب من إجمالي السكان.

-عدد مستخدمي الأنترنت.

-نسبة كل من تجارة الجرائد وتجارة الكتب من الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة عدد المطاع.McDonald

والعولمة السياسية تظهر من خلال انتشار السياسات الحكومية ويتكون مؤشرها من:

-عدد السفارات والقنصليات الأجنبية في البلد.

-العضوية في المنظمات الدولية.

-المشاركة في مجلس الأمن الدولي.

-الإمضاء على المعاهدات الدولية.

قيمة المؤشر الكلي للعولمة تمثل متوسط المؤشرات الفرعية السابقة، وتأخذ قيما بين 0 و 100 ، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على أن البلد أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي وعلى أساس ذلك يتم ترتيب الدول.[2]

---

[1] تقرير: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، ص 124-126

[2] تقرير: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت، ص 83

**محاضرة: مؤشرات الحكم الرشيد**

يُعتبر الحكم الرشيد من ضروريات احداث التنمية و أحد توجهات العصر في عالم السياسة والاقتصاد وادارة الأعمال، وانه مفهوم واسع يُبنى على ركائز أساسية تتمثل في المساءلة والمشاركة، الشفافية وسيادة القانون، والفاعلية ومكافحة الفساد وجودة التشريع والأنظمة ومن المؤكد أن توفير هذه الركائز لا يكتمل إلا بمشاركة المجتمع المدني وفسح المجال أمامه لمراقبة أجهزة الحكم ومؤسساته وتقويمها ومحاسبتها، كما أن الحكم الرشيد لا يعني تخفيف دور الدولة وانما تغيير دورها بحيث تُصبح أكثر قدرة على إدارة الاقتصاد والمال والأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة،

إن الحكم الرشيد أو الحاكمية هي مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة الحكومة للالتزام بالحكم الشفاف في إطار يهدف للمساءلة على أساس قاعدة واضاحة المعالم وغير قابلة للانتقاد أحيانا، وقد أصبح الحكم الراشد الكلمة المحورية للتنمية الدولية

وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 فإن الحكم الرشيد موضوع إنساني وهو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدر ا ت البشر وخيا راتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب.

**1-معايير الحكم الرشيد**

- **سيادة القانون**: وتعني اعتبار القانون مرجعية للجميع وضمان سيادته وتطبيقه على الجميع دون استثناء، الامر الذي يتطلب وجود صيغة حكم مستقرة و استقرار سياسي.

- **تحقيق حاجات الجمهور**: مدى تلبية حاجات الجمهور في المشاريع والاعمال المنفذة و الالتزام بالاستخدام الأمثل للموارد الوطنية والرشد في ضل معايير اقتصادية.

- **المساواة**: توفير الفرص للجميع لتحسين رفاهية المجتمع وتوفر العدل الاجتماعي للجميع.

- **المصلحة العامة** :يتطلب وجود اجماع واسع حول ماهية مصلحة الجميع، بالإضافة الى التوسط بين المصالح.
- **حسن الاستجابة** :للتمكن من خدمة الجميع لابد من وجود إطار زمني ملائم ووجود درجة تفاعلية بين ردة فعل المجتمع وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة.
- **الرؤية الاستراتيجية** :هنا لابد من توحيد النظرة للحكم والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.
- **المشاركة** :حق التصويت للجميع، وابداء الرأي ما مباشرة او من خلال المجالس المنتخبة.

- **الفصل بين السلطات** :ضرورة الفصل بين السلطات الثلاث( التشريعية، القضائية، التنفيذية )واستقلالها نسبيا عن بعضها.

## 2-مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد

نظرا لاختلاف مفهوم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة تتبان معاييره باختلاف أهدافه، فتقرير التنمية الإنسانية العربية يركز على المعايير الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على المعايير السياسية، والبنك الدولي يركز على المعايير الاقتصادية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تركز على المعايير الإدارية.

حدد البنك الدولي طرق قياس الحكم الرشيد بستة معايير على مستوى دول العالم، وهي على النحو الآتي:

- **مكافحة الفساد:** وتعني عدم التردد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها للقضاء وكشف الفاسدين ومحاسبتهم.

-**المسألة والمشاركة:** وتعني مشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار وذلك من خلال قنوات مؤسساتية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صانع القرار، والتي تضامن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسئولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء.

**- فاعلية الحكومة:**

أي فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة تخدم المجتمع، وقدرة الدولة على العمل في خدمة الصالح العام، وتتضامن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعلية.

**- جودة التشريع:** وتتضامن منظومة التشريعات القانونية التي تحدد من خلالها علاقة الدولة بالمجتمع، وتضامن سلامة وحقوق الأفراد مهما كانت ألوانهم وتوجهاتهم وتحقيق مبدأ تكافؤ الفُرص، وتطبيق القوانين المشارعة بما يضمن إرساء قواعد العدالة بين أفر ا د المجتمع، وهذا يشمل وجود قوانين وأنظمة وتشريعات ولوائح متداولة ومتعارف عليهاوشفافة.

**-الاستقرار السياسي وغياب العنف:** وتعني استقرار النظام السياسي وقبول جميع أطراف الدولة به، بما في ذلك المعارضين لسياسات الحكومة، كما يتضمن هذا المعيار حجم العنف المعبر عن عدم الرضا السياسي من بعض الأطراف سواء من الموالين للحكومة أو المعارضين لها.

**-سلطة القانون:** يعني أن الجميع، حاكماً ومسؤولين ومواطنين، يخضعون للقانون ولا شيء يسمو عليه، ووجود أطر قانونية وآليات النزاع القانوني وضامان حق التقاضي، واستقلال القضاء، وأن تطبق الأحكام و النصوص القانونية

بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفر اد المجتمع في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن تكون هذه القوانين متفقة مع معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحر يات الإنسان. ويجب أن تكون كافة الأطر ا ف واثقة من احترا م هذه القواعد ومن تطبيقها.

كا وضع البنك الدولي 22 مؤشر ا لاختبار و تحقيق الحكم الرشيد ، 12 مؤشر منها تخص المسائلة العامة و 10 تخص جودة الإدارة . و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة بحسب عدد الدول المعنية . و يتراوح مؤشر الحكم الرشسد من العلامة 0 الى 100 [1].

[1]د. سيايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوره ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان2013.ص144-148.

**محاضرة: مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الدخل**

ان التنمية الاقتصادية تركز على كيفية توزيع الدخل بين أفراد المجتمع و تحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوصلت الادبيات المتخصصة في قياس عدم المساوة (العدالة) في التوزيع الى عدد من المعايير التي ينبغي توفرها في هذه المؤشرات ، و قد تمت صياغي هذه المعاير بحث تجد قبولا واسعا بين الناس بمختلف اتجاهاتهم و تشمل على:

- معايير البناء للمجهول
- معيار حجم السكان
- معيار الدخل النسبي
- معيار التحولات(دالتون).

**أولا:** فيما يتعلق **بمعيار البناء للمجهول** : يؤكد على ضرورة التحلي بالقيم الأخلاقية عند قياس عدالة التوزيع ، فليس نهما التعرف على من يحصل على الدخل عند القياس ، بل يجب التركيز على ترتيب الدخل بحيث يصنف السكان من الافقر الى الاغنى ، بهدف تقليل الفوارق

**ثانيا:** يتطلب **معيار السكان** عند المقارنة توزيع دخل السكان منطقة ما (مكتظة بالسكان) مع توزيع اخر للدخل في منطقة أخرى (مخلخلة السكان) مع ثبات نمط الدخل الذي كان سائد عند التوزيع المبدئي ، بهدف التعرف على التفاوتات في الدخل بين السكان (ويعني ذلك ان حجم السكان ليس له تأثير ، فكل ما هو مطلوب للتأثير في درجة عدم عدالة التوزيع هو نسبة الذين يحصلون على مستوى معين من الدخل).

**ثالثا:** أما معيار **الدخل النسبي** فيعني بالدرجة الأولى قياس درجة عدم العدالة في التوزيع في نسبة الدخل و ليس حجم الدخل ،و يعني هذا المعيار انه اذا ما تم الحصول على توزيع الدخل من توزيع قائم و ذلك بزيادة (أو تخفيض) دخل كل فرد بالنسبة للمعدل ، فان درجة عدم عدالة التوزيع سنكون متطابقة للتوزيعين.

**رابعا:** يتطلب **معيار التحولات** ( وهو ما يعرف بمعيار دالتون) أنه اذا ما تم الحصول على توزيع الدخل من توزيع قائم و ذلك عن طريق سلسلة من التحولات من الأفراد الفقراء الى الأغنياء ، فان التوزيع الجديد سيكون أكثر بعدا عن العدالة من التوزيع القائم.

و على أساس المعايير السابقة ، فقد أمكن تعريف مؤشر عدم عدالة التوزيع على انه قانون يتم على أساسه إعطاء درجة لعدم العدالة لكل توزيع للدخل ، بحيث كلما ارتفعت قيمة المؤشر يعني الارتفاع في عدم العدالة في التوزيع . و في هذا الصدد ينبغي التأكيد على أهمية الاستيفاء المعايير الأربعة السابقة ، حيث يعني معيار البناء للمجهول أن

المؤشر يتصف بعدم الحساسية لاستبدال الدخول في ما بين الافراد ، و يعني معيار حجم السكان المؤشر يضل كما هو اذا ما تضاعف حجم السكان ، و يعني معيار الدخل النسبي أن قيمة المؤشر تضل كما هي اذا ما ارتفعت كل الدخول نفس النسبة ، و يعني معيار دالتون ان قيمة لمؤشر ستكون أقل من قيمته بعد تنفيد التحولات من الأفقر الى الاغنى.

على الأساس هذه الملاحظات فان الأولوية حول الشروط الواجب تنفيذها في مؤشرات قياس عدم عدالة التوزيع ، فانه يلاحظ ان هناك العديد من المؤشرات الإحصائية الصريحة التي يمكن استخدامها كالمدى و متوسط الانحراف النسبي و التبيان و و عامل الاختلاف و الانحراف المعياري بالإضافة الى مؤشر أتكنسون الذي يعتمد على دالة رفاه المجتع ، و مؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة توفر المعلومات في الأنظمة ، الا ان اهم نؤشر يستخدم في الادبيات هو معامل جيني الذي سيتم التطرق اليه بالتفصيل:

## 1- معامل جيني:( Gini Coeffcient)

يعتبر معامل جيني الذي تعتمد فكرته على منحنى لورنز أكثر مؤشرات قياس عدالة التوزيع استخداما ، و يمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع0

ويعرف معامل جيني على منحنى لورنز الى أنه نسبة المساحة المحصورة بينا منحنى لورنز ووتر المثلث الإجمالي (مساحة المثلث) . و منحنى لورنز هو عبارة عن علاقة رياضية بين النسب التراكمية للسكانؤ(مرتبة حسب مستويات انفاقهم أو دخلهم أو ثروتهم من الافقر الى الاغنى)، و النسب التراكمية للدخل التي تحصل عليها كل شريحة مقابلة للسكان

و عادة ما يتم رسم منحنى لورنز في اطار مثلث قائم الزاوية و متساوي الاضلاع يمثل محوره الافقي التوزيع التراكمي للسكان (من 0 الى 1 أو 100) ، كما يمثل وتر المثلث حالة المساوات الكاملة ، معنى ان كل النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها نسب السكان مع نسب الدخل التراكمية (أنظر الشكل الموالي).

و عادة ما يتم قراءة منحنى لورنز تلقائيا للاستدلال على حالة عدالة التوزيع من خلال نسب شرائح السكان من الأفقر الى الأغنى لدى فان معامل جيني ينحصر بين 0 و 1 ، حيث يكون 0 عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي و تكون المساحة مساوية ل 0 و يكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع(التوزيع الأمثل للدخل) ، بينما يكون معامل جيني مساويا لل 1 عنما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي و الخط العمودل و تكون المساحة بين خط التساوي و منحنا لورنز تساوي 0.5 و تكون عنها قيمة معامل جيني مساوية لل 1 و في هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ احواله ، أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل افضل . و عادة ما يشار للمساوات الكاملة (العدالة الكاملة) بمعنى أن كل النقاط التي تتسوى فيها النسب السكانية التراكمية ، مع النسب الدخل التراكمية.

## معامل جيني

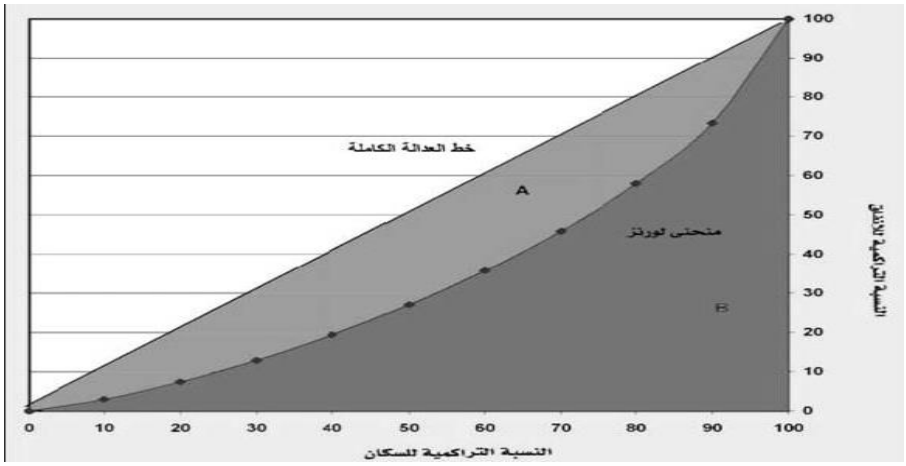


المصدر: سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.ص96

### 2- كيفية حساب معمل جيني :

لنفرض أن لدينا النسب التراكمية للدخ و السكان.

### كيفية حساب معامل جيني

| النسب التراكمية للدخل (ص) | النسب التراكمية للسكان (س) |
|---|---|
| $Y_1$ | $X_1$ |
| $Y_2$ | $X_2$ |
| $Y_3$ | $X_3$ |
| $Y_4$ | $X_4$ |
| $Y_5$ | $X_5$ |
| $Y_6$ | $X_6$ |
| $Y_7$ | $X_7$ |
| $Y_8$ | $X_8$ |

المصدر: سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.ص96

نأخذ نسبة الدخل على المحور الرأسي و نسبة السكان على المحور الأفقي للحصول على ترددات المنحنى التالي:

**منحنى معامل جيني**

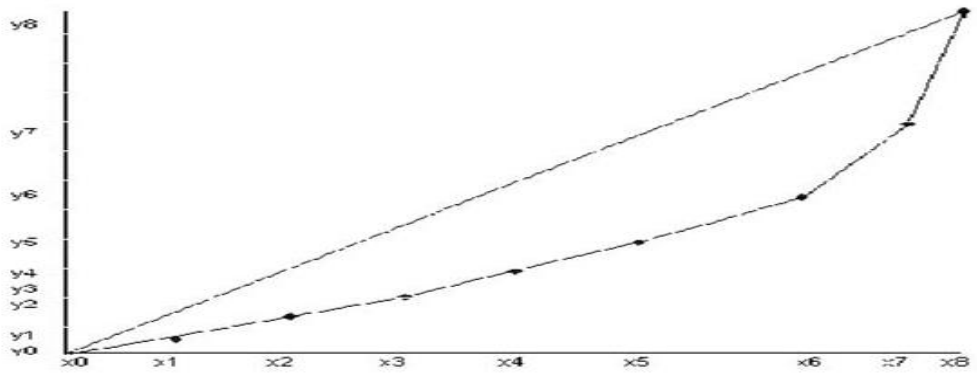


**المصدر:** سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.ص97.

فيتضح من الشكل أن هناك قدر من عدم المساوات العددية هي معامل جيني و يمكن توضيح ذلك من الشكل المولي حيث يعرف منحنى جيني على النحو التالي: [1] $G=\frac{A}{A+B}$

**عدم المساوات العددية**

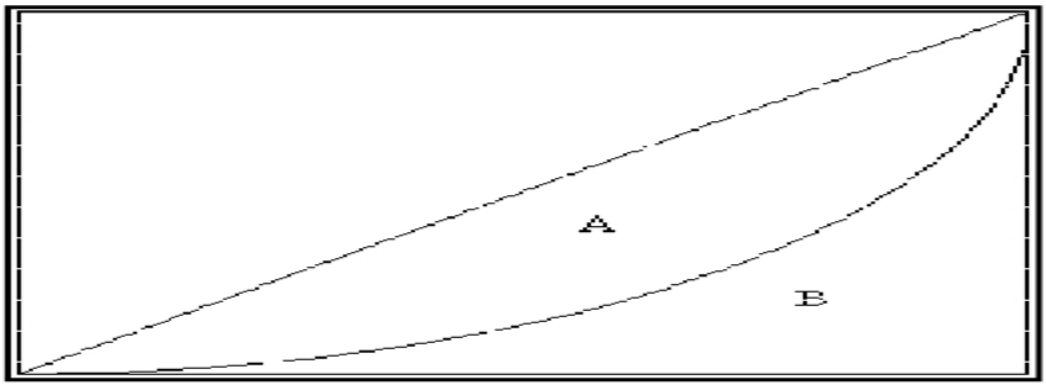


المصدر: سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.ص98.

[1] د.سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.ص95-100

**محاضرة: مؤشرات السكان والتنمية البشري**

أن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر، ففي مفهوم التنمية الإنسانية، يعتبر منطلق توسيع خيارات الناس أولوية مطلقة لأعمال حرية الاختيار بين بدائل متاحة، الأمر الذي ينطوي بدوره على مركزية الحرية في التنمية الإنسانية، حتى إن بعض الكتابات النظرية الأحدث تساوي بين التنمية والحرية.

التنمية الإنسانية إذا ليست مجرد تنمية موارد بشرية، أو وفاء بالاحتياجات الأساسية فحسب، وإنما هي نهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة للبشر والمؤسسات المجتمعية، يستهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى :الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

**1–مفهوم تنمية الموارد البشرية:** هي تنمية علمية تقوم على أساس تزويد العنصر البشري في المجتمع بالمعارف والاتجاهات والقيم والمبادئ المساعدة في إحداث التربية والتعليم والتنشئة الاجتماعية والرعاية المتكاملة لإعداد العنصر البشري للقيام بدوره في تدعيم قطاعات المجتمع اقتصادياً وإنتاجياً لتحقيق أهدافه العامة.

كذلك تعد تنمية بشرية هي كافة الجهود التي يبذلها المجتمع عن طريق مختلف أنساقه بدءًا من الأسرة مروراً بالمؤسسات التعليمية والتنشئة الاجتماعية لتطوير القدرات والارتفاع بمستوى العنصر البشري في المجتمع. تبذل تلك الجهود لسكان المجتمع أو الموارد البشرية فيه في كافة المراحل العمرية للإنسان. يتم ذلك عن طريق تزويد الموارد البشرية بالمعارف والاتجاهات والقيم وتوفير الرعاية المتكاملة في الجوانب الاجتماعية والنفسية والصحية والترويحية لزيادة فعاليتها للمساهمة في مواجهة مشكلاتها وتدعيم قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع.

**2–مؤشرات السكان التنمية البشرية:**

**–مؤشر الفجوة النوعية العالمي:** يقوم هذا المؤشر على ترتيب البلاد وفقا لمدى تحقيق المساوات بين الجنسين و ليس على أساس تمكين المرأة ، حيث ان هذا المؤشر يقيس مدى الفجوة بين الرجال و الاناث وفقا لأربعة مؤشرات فرعية هي: المشاركة في الحيات الاقتصادية ، التحصيل العلمي ، الحالة الصحية و البقاء على قيد الحياة ، و التمكين السياسي.

**–مؤشر جودة التعليم:** تتراوح قيمة المؤشر بين (1–8) نقاط ، حيث تشير النقطة 1 الى عدم تلبية التعليم لمتطلبات التنافسية الاقتصادية ، و تشير النقطة **8** يؤدي الى أقصى تلبية لمتطلبات التنافسية الاقتصادية .

**–دليل الناتج المحلي الإجمالي:** يعتر ناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات الفرعية لدليل التنمية البشرية ،و يتم حسابه باستخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل القوة الشرائية بالدولار)

**-دليل التعليم** : يقاس دليل التعليم بالمتوسط المرجح لمعدل الالمام بالقراءة و الكتابة (15 سنة فأكثر) و نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي و الثانوي و العالي.

**-دليل توقع الحياة عند الولادة** : يقيس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

**-دليل الفقر البشري**: هو دليل مركب يقيس أوجه الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية المكونة لدليل التنمية البشرية[1].

## 3-تكوين مؤشر دليل التنمية البشرية:

يشير المصطلح الى الأسلوب الاكاديمي العالمي لقياس التنمية البشرية من خلال الجمع بين المؤشرات المختلفة: مثل متوسط العمر و التحصيل العلمي و الدخل السنوي لإنشاء مؤشر واحد فقط و الذي يعد بمثابة اطار مرجعي لكل من التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، حيث يحدد المدى بين الحد الأعلى و الأدنى لكل مؤشر من المؤشرات السابقة فيما يعرف بالأهداف المنشودة أو معايير القياس، و بناء عليه يتم قياس المستوى التنموي المعبر عنها من(0-1)، على سبيل المثال في الفترة الزمنية 1980-2010 تم وضع الحد الأدنى الصحي لمتوسط العمر 20 عاما ، و الحد الأعلى الصحي لمتوسط العمر 83.4 عاما ، فالفارق في القيمة 63.4 عاما (63.4= 20-83.4) تنتسب الى الواحد الصحيح. فاذا كان الحد الأعلى للعمر في بلد 55 سمة فان الفارق ينخفض الى 35 عاما (55-20=35) فتكون النسبة بينهما 63.4/35= 0.552 و هذا يعني أم متوسط العمر منخفض في هذا البلد بنسبة 0552 و هذا يعني انه توجد مشكلات كبيرة في هذا البلد في ما يخص التنمية البشرية.

## 4-الأدوات التحليلية لقياس دليل التنمية البشرية:

ان اختيار مقياس أو دليل يجمع و يقيس المتغيرات الرئيسية التي تعبر عنها التنمية البشرية يعد اللبنة الأساسية في التعرف على واقع التنمية و تحديد الأهداف و أولويات التنمية البشرية ، فانه بالضرورة يشمل على عدد أكبر من المتغيرات التي تدخل في تكوين التمية البشرية و التي ترتكز بصفة عامة على ثلاث مقاييس وهي الصحة (العمر المتوقع) المعرفة (التعليم) مستوى المعيشة (الدخل).

**أولا: الصحة**: ان الدليل المستخدم للتعبير عن الصحة هو العمر المتوقع عند الميلاد، و أهمية هذا المتغير في انه يعكس المؤشرات الصحية بصفة عامة و منذ الولادة ، عدد الأطباء للسكان، التطعيمات، التغذية ، تلوث البيئة، المياه النظيفة ، المسكن ، حالة الصرف الصحي.... و غيرها من العوامل المؤثرة على صحة الانسان و بالتالي طول العمر ، و التي يجملها هذا الدليل في مقياس واحد.

[1] د.علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية،مرجع سبق ذكره، ص22/21

**ثانيا: المعرفة أو التعليم:** و هو المقياس الثاني الذي به يمكن اجراء قياس لمستوى التنمية البشرية ، و التعليم له أهمية في تكوين قدرات الانسان و بالتالي توسيع خياراته فيحسب مثلا بنسبة القيد في جميع المراحل التعليمية.

**ثالثا: نصيب الفرد من الدخل أو من الناتج المحلي** حيث يعد هذا المقياس الأكثر تعقيدا لان له دلالة على حياز الموارد و الأصول الإنتاجية الأخرى ، فيتم استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية ،أما باقي خيارات التنمية البشرية مثل الديمقراطية و الحرية و المشاركة السياسية و التنموية قد يتعذر قياسها في بعض الدول النامية[1].

## 5-قياس دليل التنمية البشرية: ( Human Development Index ) :

ان استخدام دليل واحد مركب لقياس التنمية البشرية ضروري لأن الناس لا يقصلون في جوانب المختلفة لحياتهم بل يكون هناك إحساس اجمالي عام بالرفاهية و بجودة الحياة. وهكذا تم وضع دليل يستوعب العناصر الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية وهي طول العمر المتوقع عند الولادة (الصحة) و المعرفة(التعليم) و الدخل (نصيب الفرد من الدخل المحلي). حيث يشير طول العمر المتوقع عند الولادة و المعرفة الى تكوين القدرات البشرية ، بينما يشكل الدخل مؤشرا بديلا للخيارات المتاحة أمام الناس للاستفادة من قدراتهم.

ولاحتساب دليل التنمية البشرية حددت قيمتان ثابتتان احداهما دونيا والأخرى قصوى للعناصر الثلاثة على النحو التالي :

- العمر المتوقع عند الولادة : القيمة الدنيا 25 عاما و القيمة القصوى 75 عاما
- مستوى المعرفة و التحصيل العلمي : معرفة القراءة و الكتابة لدى البالغين (القيمة الدنيا 0 و القيمة القصوى 100%) ، نسبة القيد في المدارس الابتدائية و الثانوية و العالية (0-100%).
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار حسب القوة الشرائية (القيمة الدنيا 100 دولار حسب تعادل القور الشرائية و القيمة القصوى 40000 دولار حسب تعادل القوة الشرائية).

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سبق ذكره ،ص 103-125

اما الخطوة الأولى لاحتساب دليل التنمية البشرية يجب احتساب دليل لكل من تلك العناصر ويمكن تسميته بمؤشر بسيط على النحو التالي:

$$\text{الدليل} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

و هذا باستثناء دليل الدخل ، حيث لا بد من الأخذ بعين الاعتبار نضائل المنفعة الحدية للدخل و ذلك ابتداءا من مستوى محدد، و قد اعتبر هذا المستوى مساويا لمتوسط الدخل العالمي الحقيقي حسب تعادل القدرة الشرائية. و لتكريس هذا المفهوم في دليل الدخل يجري بداية خصم أي دخل يفوق هذا المستوى باستخدام صيغة رياضية للحصول على ما يسمى القيمة المخصومة للدخل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية أو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعدل بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية . كما تحسب القيمة المخصومة للقيمة القصوى للدخل حسب تعادل القوة الشرائية. ومن تم يجري احتساب ديل الدخل على النحو الذي الإشارة اليه.

كما يجب الإشارة الى ما يلي :

- ان المقصود هنا هو القيمة المخصومة للقيمة القصوى.
- المقصود بالقيمة الفعلية هو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي حسب تعادل القوة الشرائية بالدولار. و عندما تكون القيمة الفعلية أعلى من مستوى الدخل (متوسط الدخل العالمي) فلا بد من احتساب قيمتها المخصومة و استخدامها في هذه المعادلة . اما اذا كانت أدنى من مستوى المحدد للدخل فلا داعي لاحتساب قيمتها المخصومة.
- أما القيمة الدنيا فلا داعي لاحتساب قيمتها المخصومة كونها أدنى من مستوى الدخل المقدر.

بعد ذلك يجري احتساب دليل التنمية البشرية و الذي هو الوسط الحسابي لدليل العملي المتوقع و دليل التحصيل العلمي و دليل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار حسب القوة الشرائية . و تتراوح القيمة النظرية لدليل التنمية البشرية بين 1 كحد أقصى و 0 كحد أدنى[1].

**6-مجالات استخدام دليل التنمية البشرية:**

ومن أهم المجالات التي يتم فيها استخدام دليل التنمية البشرية ما يلي :

- يستخدم دليل التنمية البشرية في مسألة الحكومات بشأن التقصير في الأداء فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الضرورية ، وذلك من خلال مقارنة أداء الدولة بغيرها من الدول في مجال التنمية البشرية ، حيث يخلق حافزاً للنقاش الوطني فيما يتعلق بمصلحة الأفراد .

– يستخدم في توجيه الإتفاق الاجتماعي للأولويات ، فمن خلال مكونات الدليل يتم الكشف عن مواطن القصور فيما يتعلق بالخدمة الاجتماعية ، مما يساهم في عدة دول مثل : باكستان وتونس وغانا ومصر وعديد من الدول في أمريكا الوسطى .

– إلقاء الضوء على درجة التفاوت في مستويات التنمية البشرية داخل الدولة الواحدة . فعلى الرغم من أن هذه التفاوت قد يكون معروفاً إلا أن دليل التنمية البشرية يستطيع أن يبرزها بوضوح ، حيث يوضح الفرق في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية وبين الفئات الاجتماعية المختلفة .

– تشكيل سياسات المعونة المقدمة للدول المختلفة ، حيث تفكر عديد من الدول المانحة للمعونة استخدام دليل التنمية البشرية كأساس لتقديم المعونة إلى الدول الأكثر احتياجاً لها ، وإلى الأنشطة أو المجالات الأكثر أولوية الدولة نفسها .

– يتيح دليل التنمية البشرية أنواع جديدة من المقارنة بين الدول المختلفة ، حيث يمكن من خلاله إيضاح الدول التي استطاعت ترجمة النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية حقيقية والدول التي لم تتمكن من ذلك ،وقد تكون المقارنة بين دول متقدمة وبعضها البعض أو بين دول نامية.

[1]سعد طه علام، مرجع سبق ذكره.ص65-69

**محاضرة : مؤشرات التنمية المستدامة**

تعرف التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها في المستقبل، ولذلك تتطلب التنمية المستدامة تلبية الإحتياجات الأساسية لتحقيق تطلعاتهم من أجل حياة أفضل فالعالم الذي يعاني من الفقر سيكون دائما عرضة للكوارث البيئية. كما أن إرتفاع النمو السكاني يصعد من الضغط على الموارد الطبيعية، وبالتالي فالتنمية المستدامة تتطلب تناسق بين حجم السكان والنمو الاقتصادي بمراعات الامكانيات المتغيرة للنظام الايكولوجي

أما التعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو الاستثمار في الموارد البشرية باعتبار أن الانسان يشكل مركز العملية التنموية، بضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي المتحقق بعدالة وعلى نطاق واسع وإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها، وترعى نظم الطبيعة من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية. كما شرح ذلك سابقاً ابن خلدون أن المصدر الوحيد للنشاطات الاقتصادية هو عمل الإنسان وبالتالي فالإنسان هو أساس العملية الاقتصادية (مستوى القوى الإنتاجية + العلاقات الاجتماعية المنتجة).

وعليه، فيمكن التمييز بين التنمية المستدامة والتنمية في كون أن الأولى أكثر تداخلا وترابطاً وتعقيدا بتضافر العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معاً، أيضا هي مبدئيا تهدف إلى القضاء على الفقر خاصة في الدول النامية من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، ومنتم بتنمية الموارد البشرية أي تداخل العناصر والأبعاد المكونة لها. وبالتالي فهي تجعل الإنسان فاعلاً سياسياً من خلال المشاركة في عملية صنع القرار، ومدركاً بضرورة تحقيق مستوى يمكن تلخيص عملية التنمية المستدامة في المعادلة التالية:

**التنمية المستدامة = العوامل الاقتصادية+ العوامل الاجتماعية + التغيرات البيئية**

بحيث أنه إذا انخفض مستوى عاملين سيؤدي إلى تراجع التنمية المستدامة

يمكن اعتبار كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية كمتغيرات وفقا لحلقة تكاملية، حيث يتولى الإنسان مهام القيام بالنشاطات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، السياحة،..)، وهذه النشاطات مصدرها الموارد الأولية ومصادر

الطاقة من الأرض والتي تتأثر بعوامل مناخية من خلال الظواهر الطبيعية، وبالتالي فهذه العوامل تؤثر وتتأثر فيما بينها من أجل تنمية مستدامة تلبي احتياجات المجتمع باستغلال عقلاني للبيئة لضمان استمراريتها في المستقبل[1].

## 1-ركائز التنمية المستدامة:

ان البعد الاقتصادي بعد أصيل في التنمية المستدامة، فإن مشروعاته الكثيرة والمتنوعة تجهد البيئة سواء من خلال استخدام الموارد الطبيعية والتي هي قابلة للنضوب أو لما تحدثه من هدر أو تلويث مما يعرض البيئة للتدهور وأيضا الأجيال القادمة للخطر. وعلى ذلك تحاول فلسفة التنمية المستدامة – كما يشير محمد أبو الخير – أن تحل هذه الإشكالية بأن تتخذ القرارات على شتى المستويات في المجتمع لسلامة أفراده، وتأخذ في اعتبارها سلامة البيئة التي يمكن أن تنجم عن تلك القرارات، وهذا يقود إلى الاهتمام بالبيئة وسلامتها في كل جوانبها، لذلك تتطلب التنمية المستدامة نمطاً من النمو تكون فيه الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع الظروف البيئية لها اعتبارات متساوية ومتوازية بعناية.

وفي هذا الشأن فإن حماية البيئة والاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية يجب أن يكونا جزءا متكاملا من عملية التنمية، لهذا فالاهتمام بمجالات تركز على نوعية وإدارة المياه، نوعية الهواء، إدارة الموارد الأرضية: التصحر، حماية البيئة البحرية، إدارة المخلفات الصلبة، كل هذه قضايا مشتركة ذات أبعاد اقتصادية وعلاقة وثيقة بالبيئة.

وتقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز:

-**الكفاءة الاقتصادية**: والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد المالية والمادية والمحافظة عليها.

-**الكفاءة الاجتماعية**، والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد البشرية والمحافظة عليها.

-**الكفاءة البيئية**: والتي تتمثل على سبيل المثال في حسن استخدام وترشيد الموارد البيئية والمحافظة عليهاويقصد بالكفاءة – بصفة عامة – عملية حسن استخدام وترشيد الموارد وعدم
الإسراف لها أو التبذير فيها[2].

[1]رمدوم سمية، التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية، أعمال المؤتمر العلمي الدولي : الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح،2017،ص5-6، دار المنظومة.

[2]أ.د.مدحت أبو ناصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها و مؤشراتها، المجوعة العربية للتدريب و النشر،2017، ص 129

## 2- مؤشرات التنمية المستدامة:

ان قائمة مؤشرات التنمية المستدامة التي اقرتها لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[1] .

### أولا :المؤشرات الاجتماعية:

- النسب المئوية للسكان دون خط الفقر
- مؤشر جيني القياسي لتفاوت الدخول.
- معدل البطالة.
- نسبة متوسط أجور الاناث الى أجور الدكور.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة
- العمر المتوقع عند الولادة
- النسبة المئوية للسكان الذيم تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.
- التحصين ضد الامراض الطفولة المعدية
- معدل انتشار وسائل منع الحمل
- الأطفال الذين يصلون الى الصف الخامس من المرحلة الابتدائية
- مستوى تحصيل البالغين في المرحلة الثانوية.
- معدل الالمام بالقراءة و الكتابة للبالغين
- المساحة الأرضية للشخص الواحد.
- عدد الجرائم المسجلة لكل 100 ألف نسمة من السكان
- معدل النمو السكاني
- سكان المستوطنات الحضرية النظامية و الغير نظامية.

### ثانيا :المؤشرات الاقتصادية

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
- حصة الاستثمار من الناتج النحلي الإجمالي
- الميزان التجاري للسلع و الخدمات

[1] د. سيايح بوزيد، مرجع سبق ذكره.ص144-148.

- نسبة الديون للناتج المحلي الإجمالي
- مسبة المساعدات الإنمائية المقدمة الى الناتج المحلي الإجمالي .
- كثافة استخدام المواد.
- نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة
- حصة استهلاك مصادر الطاقة المتجددة.
- كثافة استخدام الطاقة
- توليد النفايات الصلبة
- توليد النفايات المشعة
- تدوير النفايات و إعادة استخدامها
- نصيب الفرد من المسافة المقطوعة بحسب وسيلة النقل.

**ثالثا: المؤشرات البيئية و الاقتصاد البيئي:**

ان حسابات الاقتصاد البيئي (UGR) عبارة عن نظام اختياري احصائي يوثق العلاقات القائمة بين النشاطات الاقتصادية و تطور الوضع البيئي و هي بذلك احدى المكونات الرئيسة لأداء أخبار الاقتصاد البيئي .و يشمل ذلك الحصول على الموارد الخامة الطبيعية و استهلاكها و كذلك انبعاث الاشعاعات و بقاءها و استخدام البيئة الطبيعة كمسرح للفعاليات الإنسانية كما يشمل هذا الأداء الاخباري الحالة النوعية للبيئة و إجراءات حمايتها.

ان الهدف الأساسي لنظام المحاسبة البيئية و الاقتصادية المتكاملة (SEEA) هو حساب تكاليف الاستخدام البيئي و ما يرتبط من حسابات لناتج المحلي البيئي . و قد أخذ التقسيم البيئي للمعلومات المتوفرة في الحسابات القومية بالحسبان عند تقسيم هذا النظام في هيكلة متدرجة . و حيث تستكمل المعلومات الطبيعية حول استخدام البيئة في درجة ثانية ، هذه المعلومات التي ستقيم لاحقا حسب قيم السوق أو تكاليف التجنب . و أخيرا فان(SEEA) تهدف الى توسيع لمفهوم الإنتاج المرتبط بالبيئة.

**-الناتج المحلي البيئي:**

يحسب الناتج المحلي البيئي في الحسابات القومية كناتج محلي صافي و تدرج حسابات اهتلاك الطبيعة التي تعد رأس مال طبيعي (ثروة طبيعية) . مما يخفض من قيمة هذه الثروة استثمار الثروات المعدنية . و الاستثمار الزائد لعالم النبات و عالم الحيوان و كذلك استخدام البيئة كأوعية للتخلص من النفايات . و تأخذ هذا الشكل من الحسابات المعنى الرئيسي لمفهوم التنمية المستدامة بعين الاعتبار حتى في الإحصاء الاقتصادي أذ أنه مع مراعات تكاليف صيانة الرأس

المال الطبيعي و بالتالي مع أخذ تكاليف الضرر أو التجنب بعين الاعتبار يمكن أن يحسب مستوى الدخل أو الإنتاج بحيث تكون المحافظة عليه ممكن في المستقبل دون أي يسبب ذلك ضرر للبيئة.

**-الموازين البيئية:**

الى جانب حسابات الاقتصاد البيئي (URG) هناك مفهوم ميزان البيئية الذي يضم كذلك مجموعة من الطرق التي يمكن بواسطتها الإحاطة بالكثير من تأثيرات البيئة المعقدة عن طريق تصنيع منتوجات و استخدامها ، و الطرق المتبعة بذلك و كذلك تقييم هذه التأثيرات . و بالمعنى الضيق للكلمة فان ميزان البيئة يسببه انتاج السلع . وهكذا فان ميزان البيئة الإنتاجي يشمل و يقيم بشكل منهجي مسرى كل أنواع المواد و الطاقة و بالتالي كل التأثيرات البيئية الناتجة عنها أي الى مدى حياة كل منتج أو على امتداد طريقه و بذلك يمكن ادراك كل المشاكل البيئية التي تنتقل من مرحلة الى أخرى من مراحل دورة حياة المنتج و فهم المشاكل البيئية كالهواء و المياه و التراب . و يتم حساب ميزان البيئية الإنتاجي من أجل مقارنة المنتوجات بيئيا و من أجل الوصول الى الظروف المثلى بيئيا على طريقة حياة المنتج [1]. و عليه يمكن اختصار المؤشرات البيئية في:

- انبعاثات الغازات الدفينة
- استهلاك المواد المستنفدة للأوزان.
- درجة تركز ملوثات الهواء في البيئة الخارجية للمناطق الحضرية.
- مساحة الارض القابلة للزراعة و المخصصة لزراعة المحاصيل الدائمة.
- استعمال الأسمدة.
- استعمال مبيدات الآفات الزراعية.
- مساحات الغابات كنسبة مئوية لمساحة الأراضي.
- كثافة حصد الاخشاب.
- درجة تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- النسبة المئوية للسكان المقيمين في المناطق الساحلية.
- الحصيلة السنوية للصيد بحسب الأنواع الرئيسة للأسماك.
- السحب السنوي من المياه الجوفية و السطحية كنسبة من مجموع المياه المتاحة.
- الطلب البيولوجي الكيمائي على الاكسجين في الكتل المائية.

[1] د.هاني صالد، مرجع سبق ذكره، ص 83.84.85

- تركز البكتريا القولونبة الغائطية في المياه العذبة.
- مساحة النظم الايكولوجية الرئيسية.
- المساحة المحمية كنسبة مئوية الى المساحة الاجمالية.
- انتشار بعض الأنواع الرئيسة من الاحياء.

**رابعا: المؤشرات المؤسسية**

- الاستراتجية الوطنية للتنمية المستدامة.
- تنفيد الاتفاقيات الدولية المصادق عليها
- عدد أجهزة الراديو لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الهاتف الثابة لكل 1000 نسمة من السكان.
- خطيط الهاتف النقال لكل من 1000 نسمة من السكان.
- خطوط الانترنت لكل 1000 نسمة من السكان.
- الانفاق على البحث و التطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .
- الخسائر البشرية و الاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.

## 3-التنمية المستدامة و مؤشرات الرأس المال الاجتماعي

ان النمو و التنمية لا تكفي لتحقيق الأهداف العليا للمجتمعات الإنسانية في اضمحلال التماسك و الاندماج الاجتماعي و المحافضة على البيئة و صياناتها . و لهذا فان تبني مفهوم التنمية المستدامة التي تضمن تنمية المجتمعية باعتبارها الركيزة المحورية لأي تنمية .

و يمكن تعرف التنمية المجتمعية بأنها كل ما يكفل بناء نظام اجتماعي حياتي متمتع بالمناعة الداخلية و القدرة على الانماء و ديمومته. و مثل هذا التعريف يؤكد على ضرورة التماسك داخل الدولة مع القدرة على التعاضد الإيجابي لبناء المسارات الإنتاجية و النماء في سياق يستطيع المجتمع فيه استدامة ذلك التماسك عبر استثمارات كافية متواصلة باتت تسمى الرأس المال الاجتماعي.

فالرأس المال الاجتماعي حسب تعريف فوكوياما يحفز الناس بطرق غير تقليدية مما يؤدي الى تحسين الأداء و الإنتاجية المجتمعية. فحسب تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2003 الذي عرف الرأس المال الاجتماعي بأنه النظام المؤسسي و العلاقات و التقاليد التي تؤثر على جوانب في المجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية و الاقتصادية ذات التاثير المباشر على عملية التنمية.و تكون رصيد تشاركي تراكمي من القيم و المهارات و الطاقات الكامنة من شلأنه تشديد

الشبكات الاجتماعية تعضد حرية المجتمع و تماسكه و انفتاحه. و عليه يعد الرأس المال الاجتماعي : هو مصطلح اجتماعي يدل على قيمة وفاعلية العلاقات الاجتماعية ودور التعاون والثقة في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

### 3-1مؤشرات الرأس المال الاجتماعي:

يمكن تحديد عناصر / مؤشرات رأس المال الاجتماعي في الآتي:

1-شبكات العلاقات الاجتماعية

2-الحياة الاجتماعية

3-الولاء والانتماء

4-المشاركة

5-التعاون

6-التماسك الاجتماعي

7-المساعدة المتبادلة

8- قبول التنوع والاختلاف[1]

ان الرأس المال الاجتماعي يعمل على :

- معالجة المشكلات البيئية ، فالثقة و التعاون و الشفافية و المساءلة تعد من القيم المحورية في أي معالجة للمشاكل البيئية.
- تعزيز التماسك و الاندماج الاجتماعي و التكافل
- معالجة مشكل التبطل الاجتماعي الذي يصيب الناس بالتكاسل أو التوكل الاجتماعي .
- محاربة الفساد و الفقر و البطالة ، فالدول التي يرتفع فيها الرأسالمال الاجتماعي يقل بها الفساد و البطالة و الفقر.
- تطوير الاقتصاد و القطاعات الخاصة و العامة .

[1].د.مدحت أبو ناصر،ياسين مدحت محمد،مرجع سبق ذكره،ص 25-33

ان التخلف الاجتماعي له أثر مضمرة على واقع المجتمعات لأنه ظاهرة شديدة التعقيد نظرا لتشابك العوامل المؤثرة فيها و لارتباطها بظواهر اجتماعية معقدة كالتخلف السياسي و الاقتصادي. فان أسباب التخلف الاجتماعي غياب مشروح حضري و ضعف رأس المال الاجتماعي.

يعد المشروع الحضاري ضرورة لإحداث التنمية الحقيقية و لايتحقق ذلك الى بجهود تراكمية توافقية بين أبناء البلد الواحد[1].

[1]عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، مرجع سبق ذكره.ص 181-182

**محاضرة : مؤشرات الاستدامة**

يتمحور الهدف الرئيسي لمؤشرات الاستدامة حول إعلام عملية صنع السياسات العامة كجزءٍ من عملية حكم الاستدامة. يمكن أن توفر مؤشرات الاستدامة معلومات عن أي جانب من جوانب التفاعل بين البيئة والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية. تتعامل مجموعات بناء المؤشرات الإستراتيجية بشكلٍ عام مع بضعة أسئلةٍ بسيطة: ما الذي يحدث؟ (المؤشرات الوصفية)، وهل هي مهمة وهل سنحقق الأهداف؟ (مؤشرات الأداء)، وهل نحن نتحسن؟ (مؤشرات الكفاءة)، وهل تعمل التدابير؟ (مؤشرات فعالية السياسة)، وهل نحن أفضل حالاً بشكل عام؟ (مؤشرات الرفاه الكلي). يستخدم أحد الأطر العامة الشائعة التي تستخدمها الوكالة البيئة الأوروبية تعديلاً طفيفاً لنظام منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .يقسم هذا الأثر البيئي إلى خمس مراحل. تعمل التطورات الاجتماعية والاقتصادية (الاستهلاك والإنتاج) على دفع أو بدء الضغوط البيئية والتي بدورها تنتج تغييراً في حالة البيئة مما يؤدي تأثيرات ذات أنواعٍ مُختلفة .يمكن تقديم الاستجابات المجتمعية (السياسات الموجهة من خلال مؤشرات الاستدامة) في أي مرحلة من سلسلة الأحداث هذه

## 1- مؤشرات السعادة العالمي

مؤشر السعادة العالمي بالإنجليزية (Happy Planet Index (HPI :هو مؤشر يقيس مدى السعادة في الدول والمجتمعات استناداً إلى دراسات واحصائيات متعددة. ويمكن قياس السعادة (ومن ثمة مؤشر السعادة ) بعدة امور منها: مدى شعور الأفراد بالسعادة والرضا في حياتهم، والدول الأكثر سعادة غالباً ما تكون الدول الأكثر ثراء إلى مدى معين، إضافة إلى عوامل أخرى مساعدة مثل الدخل الإضافي والدعم الاجتماعي، وغياب الفساد ومستوى الحرية التي يتمتع بها الأفراد.

**تقرير السعادة العالمي** هو مقياس للسعادة تنشره شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.يضم التقرير أكثر من 150 دولة، ويتم وفقاً لعدد من المعايير، منها نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط العمر والحرية وسخاء الدولة على مواطنيها، كما يتضمن الدعم الاجتماعي وغياب الفساد في الحكومات أو الأعمال،وتُعتبر النرويج أسعد بلد في العالم، على الرغم من انخفاض أسعار النفط، الترتيب كما يلي: فنلندا، هولندا، كندا، نيوزيلندا، أستراليا والسويد.

2- **السعادة القومية الإجمالية** بالإنجليزية(Gross National Happiness :، الذي يُعرف اختصاراً بـ GNH، ، يتضمن دليلاً لمقياس الرفاهية الفعلية لمواطني البلد بدلاً من الاستهلاك، وهو ما يعبر بشكل أكثر ملاءمة عن الحقائق الاجتماعية والإنسانية والبيئية. فرضيته هو أن السعادة الأساسية يمكن قياسها لأنها

تنتمي إلى نوعية التغذية والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والحياة المجتمعية. على عكس ذلك، فإن مفهوم التقليدي للناتج القومي الإجمالي يقيس فقط مجموع الإنتاج المادي الصرف في البلد. و عليه إن السعادة الوطنية الإجمالية أكثر أهمية من الناتج القومي الإجمالي

في عام 2011، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار "السعادة: نحو نهج شامل للتنمية" حث الدول الأعضاء على اتباع مثال بوتان وقياس السعادة والرفاهية ووصف السعادة بأنها "هدف إنساني أساسي"

تتميز السعادة القومية الإجمالية عن إجمالي الناتج المحلي من خلال تقييم السعادة الجماعية كهدف للحكومة، من خلال التأكيد على الانسجام مع الطبيعة والقيم التقليدية كما هو موضح في مجالات السعادة القومية الإجمالية التسعة وأركانها الأربعة. والأركان الأربعة هي:

- التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والعادلة.
- الحفاظ على البيئة.
- الحفاظ على الثقافة والترويج لها ؛
- الحكم الرشيد.

أما المجالات التسعة فهي:

- الصحة النفسية
- الصحة
- استخدام الوقت
- التعليم
- التنوع الثقافي.
- الحكم الرشيد.
- حيوية المجتمع.
- التنوع البيئي.
- مستويات المعيشة.

### 3- مؤشرات البيئة و الاقتصاد السكاني

في علم البيئة والاقتصاد السكاني، يعتبر العائد الأقصى المستدام (MSY)من الناحية النظرية أكبر محصول (أو صيد) يمكن أن يؤخذ من مخزون الأنواع خلال فترة غير محددة. يهدف هذا المفهوم، وهو أمر أساسي لمفهوم الحصاد المستدام،

إلى الحفاظ على حجم السكان عند الحد الأقصى لمعدل النمو من خلال حصد الأفراد الذين يتم إضافتهم عادةً إلى السكان ، مما يسمح للسكان بالاستمرار في الإنتاج إلى أجل غير مسمى. في ظل افتراض النمو اللوجستي، لا يقيد تقييد الموارد المعدلات التناسلية للأفراد عندما يكون عدد السكان صغيرًا، ولكن بسبب قلة عدد الأفراد، يكون العائد الإجمالي صغيرًا. عند الكثافة السكانية المتوسطة، والتي يمثلها أيضًا نصف القدرة الاستيعابية، يكون الأفراد قادرين على التكاثر إلى أقصى معدل. في هذه المرحلة يوجد فائض من الأفراد يمكن حصادهم لأن نمو السكان في أقصى نقطة له بسبب العدد الكبير من الأفراد التكاثر. ونتيجة لذلك فإن العوامل المعتمدة على الكثافة تحد بشكل متزايد من التكاثر حتى يصل السكان إلى القدرة الاستيعابية. في هذه المرحلة لا يوجد فائض من الأفراد يمكن حصادهم وينخفض العائد إلى الصف .العائد الأقصى المستدام يكون عادة أعلى من العائد المستدام الأمثل والعائد الاقتصادي الأقصى.

**4–مؤشر التقدم الاجتماعي** يقيس مدى التقدم الذي تحرزه البلدان في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والبيئية لمواطنيها. وللحكم على الأداء النسبي لدول العالم، يستخدم المقياس 54 مؤشراً تغطي ثلاثة مجالات رئيسة: الحاجات البشرية الأساسية، وأسس العيش الكريم، ومدى توافر فرصة التطور .ويُنشر المؤشر من قبل منظمة غير ربحية تدعى Social Progress Imperative، ويستند إلى كتابات ثلاثة مفكرين :أمارتيا سن، ودوغلاس نورث، وجوزيف ستيجلز . ويقيس المؤشر مدى رفاه االمجتمع عبر رصد النواتج الاجتماعية والبيئية مباشرةً، عوضاً عن العوامل الاقتصادية. وتتضمن العوامل الاجتماعية والبيئية كلاً من السلامة العامة (الصحة والمأوى وخدمات الصرف الصحي)، والمساواة، والدمج، والاستدامة، بالإضافة إلى الحرية والأمن الشخصي.

**5– مؤشر الضعف** هو مقياس لتعرض السكان لبعض المخاطر. عادةً ما يكون الفهرس عبارة عن مجموعة من المؤشرات الكمية المتعددة التي توفر من خلال بعض المعادلات نتيجة رقمية واحدة. من خلال هذا الفهرس يمكن دمج القضايا المتنوعة في إطار عمل موحد، مما يجعل المقارنات ممكنة. على سبيل المثال، يمكن دمج مؤشرات العلوم الفيزيائية مع المتغيرات الاجتماعية والطبية وحتى النفسية لتقييم المضاعفات المحتملة للتخطيط للكوارث.

**6–مقياس كارداشيف** بالإنجليزية (Kardashev scale :هو طريقة لقياس مستوى التقدم التكنولوجي لحضارة ما اعتماداً على كمية الطاقة التي يمكن لتلك الحضارة استثمارها. للمقياس ثلاث فئات محددة تسمى النوع الأول (I)والنوع الثاني (II) والنوع الثالث .(III) تستخدم الحضارة في النوع الأول جميع الموارد المتاحة على الكوكب الأم، أما في النوع الثاني فتعمل الحضارة فتسخر فيه الحضارة كل الطاقة من نجمها والنوع الثالث من مجرتها. المقياس افتراضي ولكنه يضع استهلاك الطاقة في منظور كوني[1].

[1] Dordrecht ،D. (1985). "Exponential Expansion: Galactic Destiny or Technological Hubris?". In B. R. Finney, M. D. Papagiannis. *The Search for Extraterrestrial Life: Recent Developments*. Reidel Publ. Co.p : 465–463.

**7-مؤشر مبيعات التجزئة** : يقيس التغير في حجم المبيعات التي يقوم بها بائعي التجزئة في الدولة.

و يقوم تقرير مؤشر مبيعات التجزئة على عمل إحصائية شهرية تتضمن عدد كبير من بائعي التجزئة, فيعكس الارتفاع في المؤشر الارتفاع في مستويات المبيعات، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الطلب من قبل المستهلكين والعكس صحيح.

كما ويعمل تقرير مبيعات التجزئة على تحريك الأسواق بقوة في وقت صدوره, وكما ذكرنا فإن هذا المؤشر يعكس مستوى ثقة المستهلكين في الاقتصاد, فمع ارتفاع قراءة المؤشر فهذا يعني أن مستويات الطلب مرتفعة مما يعكس مدى ثقة المستهلكين في الاقتصاد

**8- مؤشرات مستوى المعيشة :**

**مستوى المعيشة** يشير إلى مستوى الثروة، الراحة، السلع المادية والضروريات الموجودة لفئة اجتماعية-إقتصادية في منطقة جغرافية معينة. مستوى المعيشة يحتوي على عناصر مثل الدخل، جودة وتوفر الوظائف، تباين الفئات، مستوى الفقر، جودة المساكن ومستوى القدرة على تحمل تكاليفها، عدد الساعات اللازم للعمل لشراء الضروريات، الناتج المحلي الإجمالي، نسبة التضخم، عدد أيام الإجازات في السنة، توفر أو مجانية الوصول لرعاية صحية جيدة، جودة وتوفر التعليم، متوسط العمر، حوادث الأمراض، تكلفة البضائع والخدمات، البنية التحتية، النمو الإقتصادي القومي، الثبات الإقتصادي والسياسي، الحرية السياسية والدينية، جودة البيئة، الطقس والأمان. المستوى المعيشي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بجودة الحياة.

المستوى المعيشي يقاس عموما بمعايير مثل التضخم الحقيقي (التضخم المعدل) دخل الفرد ومستوى الفقر مقاييس أخرى مثل جودة وتوفر الرعاية الصحية، عدم تكافوء نمو الدخل، الطاقة المتاحة (قدرة الدخل القابل للصرف على شراء الطاقة) وأيضا مستويات التعليم. الأمثلة هي توفر سلع معينة (كعدد الثلاجات لكل 1000 شخص)، أو مقياس الصحة كمتوسط للعمر. هو سهولة حصول الناس الذين يعيشون في زمان واحد أو مكان واحد على ضرورياتهم وحاجياتهم.

فكرة المستوى يمكن أن تناقض جودة الحياة، والتي تأخذ في الحسبان ليس فقط المقاييس المادية للعيش، لكن بعض الجوانب الغير ملموسة التي تشكل الحياة البشرية، مثل الراحة، الأمان، الموارد الثقافية، الحياة الاجتماعية، الصحة البدنية، الجودة البيئية الخ.. معاني أكثر تعقيداً لقياس الرفاهية يجب أن تطلب لإتخاذ هذا الحكم، وغالبا سياسية ومثيرة للجدل حتى بين شعبين أو مجتمعين لديهم نفس مستويات المعيشة، جودة عناصر الحياة قد تجعل واحد من المكانين أكثر جذبا لفرد أو مجموعة معينة.

على الرغم من ذلك، قد تكون هناك مشكلة حتى مع استعمال متوسطات رقمية لمقارنة مستويات المعيشة المادية، على سبيل المثال مؤشر باريتو (مقياس لإتساع الدخل أو توزيع الثروة) مستوى المعيشة ممكن أن يكون غير منطقي بطبيعة الحال. كمثال، دول لديها مجموعة قليلة، غنية جداً من الطبقة العليا وعدد كبير جدا فقير جدا من الطبيقة المتدنية ممكن أن يكون لديهم مستوى عالي من الدخل حتى مع وجود غالية من الناس لديهم مستويات منخفضة من المعيشة .تنعكس هذه المشكلة في مقاييس الفقر، التي أيضا تميل إلى النسبية. هذا يوضح كيف يموه توزيع الدخل المستوى المعيشي الحقيقي.

كمثال الدولة أ، دولة رأس مالية بشكل كامل وأقتصاد شمولي ومعدل منخفض لدخل الفرد ستقيم بشكل أعلى بسبب إنخفاظ الدخل بالمقارنة مع الدولة ب ذات الدخل الفردي العالي، حتى الشريحة الأدنى في الدولة ب لديها دخل فردي أكثر من الدولة أ، مثال من الواقع ألمانيا الشرقية مقارنة بألمانيا الغربية سابقا أو كوريا الشمالية مقارنة بكوريا الجنوبية . في كلا الحالتين، الدولة الرأس مالية لديها دخل منخفض متباين (ويسجل ارتفاعا في هذا الصدد) ، لكن دخل الفرد أقل من الأغلبية العظمى من نظيرتها المجاورة. ويمكن تجنب هذا باستخدام مقياس للدخل في مختلف مقاييس نسب السكان بدلاً من تدبير التفاوت النسبي للغاية ومثير للجدل من إيرادات الإجمالية

## محاضرة : قياس الأداء الاقتصادي الكلي (كفاءة النظام الاقتصادي)

ضل مفهوم النظام الاقتصادي أحد قضايا الجدل الفكري بين الاقتصاديين والمفكرين من ناحية ، و ارتباط هذا المفهوم بمحيطه الاجتماعي و فلسفته القيمية و الأخلاقية و بيئته السياسية من ناحية أخرى .لذلك فان أحد أهداف النظرية الاقتصادية هو البحث و الدراسة في شكل العلاقة بين طبيعة النظام الاقتصادي و السياسات الاقتصادية من جهة و المحيط الشامل التي يعمل من خلالها النظام الاقتصادي ، من جهة أخرى فالنظرية الاقتصادية تهتم بتحليل أثر النظام الاقتصادي على النتائج و المخرجات الاقتصادية و على الهيكل و الأداء الاقتصادي معا.

### مفهوم النظام الاقتصادي:

تعد النتائج والمخرجات الاقتصادية لا تتوقف فقط على طبيعة النظام الاقتصادي وانما أيضا على المحددات الاجتماعية والثقافية والسياسية والقيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع.

ان النظام الاقتصادي يقوم على وجود مؤسسات صنع القرار التي تعمل وفق قواعد واضحة ومهام محددة بالقوانين إضافة الى وجود أليات من شأنها توفير المعلومات والقيام بعملية التنسيق. وهذه المهام لابد أن يقوم بها السوق من خلال نظام الأسعار وكذلك الخطة الاقتصادية. ويمثل نظام الملكية أحد أركان النظام الاقتصادي وما يتبع ذلك من قواعد تنظيم الملكية وتحدد حقوقها وتبين أوجه التحكم والتدخل فيها.

ان النظام الاقتصادي وفقا لهذا التعريف يؤكد مسبقا على وجود أليات واضحة لتحديد الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية الي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة في النتائج الاقتصادية و توفر الحوافز للأفراد للعمل و القيام بالنشاط الاقتصادي.

### 1- معاير قياس كفاءة النظام الاقتصادي:

ان التطرق لمفهوم النظام الاقتصادي يعد شرطا ضروريا قبل التطرق لمعايير قياس كفاءة النظام في مواجهة المشكلات الاقتصادية للفرد وللمجتمع باعتبار هذا الامر يمثل جوهر النظرية الاقتصادية في تناولها لكفاءة النظام الاقتصادي. ان منطلق القياس هو ربط المشكلات الاقتصادية بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية ومن تم تحليل طبيعة وأسلوب الإدارة الاقتصادية في صنع السياسات الاقتصادية التي من شأنها تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. ان هذه الصلة بين المشكلات والاهداف وأليات اتخاذ القرار ليست الى جوهر عمل النظام الاقتصادي ومبرر وجوده.

وأيا كان الأمر فان قياس كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق أهدافه انما هي من صميم اهتمامات النظرية الاقتصادية. ولذلك توافق الاقتصاديين على معايير أساسية لقياس كفاءة النظام مشتقة من أهداف السياسة الاقتصادية وهي:

- معيار النمو الاقتصادي
- معيار الكفاءة الاقتصادية
- معيار الاستقرار الاقتصادي
- معيار العدالة الاجتماعية
- معيار أولويات التنمية
- معيار التماسك الاجتماعي للدولة

## 2-1 معيار النمو الاقتصادي:

تقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق معدل نمو السكان. وفي هذه الحالة يكون المجتمع قادر على انتاج مزيد من السلع والخدمات عبر الزمن، مما يعني أن المجتمع سيستمتع بمستوى معيشي و رفاه مرتفع لأن نصيب الفرد من الدخل سيزيد عبر الزمن.

وللتأكد من أن هذا النمو مرغوب و مقبول من المجتمع فان الأمر يحتاج ال فحص و تحليل عميق لطبيعة النمو الاقتصادي و مشكلاته و هي المشكلات التي ان لم يتمكن النظام من حلها ستؤدي الى حالة من عدم الرضا و القبول مما يشكك في كفاءة النظام.

ان مشكلة قياس النمو الاقتصادي هي أولى هذه المشكلات وهي تتعلق بأساليب قياس النمو الاقتصادي ومدى دقتها وسلامتها عبر الزمن. هل هذه الأساليب مبنية على معطيات و معلومات صحيحة و هل يتم مراجعتها سنويا و هل هذه الأساليب مناسبة و صالحة للمقارنة بين النظم الاقتصادية المختلفة في نقطة ومنية معينة.

و ترتبط بهذه المشكلة طريقة تحديد مصادر النمو الاقتصادي و الأهمية النسبية لكل محدد من محددات النمو الاقتصادي، فهل يعتمد النمو الاقتصادي بصورة أكثر مثلا عن تراكم رأس المال .

و اذا كان الامر كذلك فان هذا يتطلب مستوى ادخار أعلى و من تم هل يقبل المجتمع بتضحية أكبر في الاستهلاك الحاضر من أجل زيادة الادخار. ثم الى أي مستوى تتم التضحية و ماهي الفترة الزمنية التي يتحملها المجتمع ، و من جهة أخرى هل يمكن سد فجوة الادخار المحلي من خلال الاقتراض الخارجي؟ و ما مدى العبأ الاقتصادي للدين الخارجي.

من جهة أخرى فإنها ترتبط بمدى كفاءة النظام و الرشادة الاقتصادية في صنع القرارات الاقتصادية . كما ان هناك حالة أخرى للنمو الاقتصادي الذي يعتمد على لأكثر على مستوى التقدم النقي حيث الأمر يتطلب فحص مؤشرات الانفاق على التعليم و برامج التدريب و البحث العلمي و الرعاية الصحية و غيرها من المؤشرات. يبد أنه لا يكفي

متابعة مؤشرات الانفاق على هذه المجالات من الناحية الكمية و انما يستلزم فحص و تحليل نوعي لمدى كفاءة الانفاق و مستوى الأثر و الفاعلية.

أما المشكلة الثانية فهي تحليل مستوى الانصاف و العدالة في توزيع ثمار النمو.ان هذا الأمر يتطلب فحص العديد من المؤشرات التي من شأنها قياس مدى عدالة النمو و من أهمها:

- تحليل مؤشرات توزيع الدخل و اتجاهات انفاق الاسر
- مؤشرات الفقر
- مؤشرات البطالة
- مؤشرات التنمية الريفية
- مؤشرات التنمية البشرية

ومن جهة أخرى فان عوائق النمو الاقتصادي هي مشكلة أخرى لابد من أخدها بعين الاعتبار عند تقييم كفاءة النظام وفقا لمعايير النمو الاقتصادي ان جوهر تحليل هذه العوائق من منظور النظرية الاقتصادية ليس هدفه التماس المبررات و لكن هدفه فحص طبيعة هذه العوائق و مدى تأثيرها على مسار النمو و تقييم مدى نجاح النظام الاقتصادي أو فشله في التغلب عليها. و في هذه الحالة يتم الرجوع الى عدد من المؤشرات التي تبين حجم و عمق هذه العوائق من أهمها:

- مؤشرات الاستقرار السياسي والحكم الرشيد
- مؤشرات مدركات الفساد
- مؤشرات مناخ الاستثمار
- مستوى الادخار في المجتمع
- حجم توفر الموارد الطبيعية أو ندرتها ومستوى استغلالها وتوظيفها بصورة أمثل.

و مشكلة الأخرى تتعلق بموثوقية المعدل المرغوب والمناسب للنمو الاقتصادي، حيث تقاس كفاءة النظام بمدى نجاحه في تحقيق المعدل المرغوب للنمو. و بصورة عامة فان المعدل المرغوب هو ذلك المستوى الذي يمثل معدل النمو السكاني.بيد أن هناك معايير فرعية تساعد على اختيار المعدل المناسب منها مثلا:

- محاكات نظام اقتصادي أخر في اختيار المعدل و فق انجازات هذا النظام خلال فترة ماضية و بالنسبة للدول النامية فان المعدلات المرغوبة تتراوح بين 5% و 10% .

- مقارنة متوسط الدخل الفردي بين الدول و هنا يجب الإشارة الى أن معدل الى أن معدل النمو في الدول المتقدمة يكون غالبا منخفضا فهذا لا يعني ضعف كفاءة هذا النظام ، بينما يكون الوضع مختلفا بالنسبة للدول النامية و الأقل نموا الذي يتطلب معدلات مرتفعة.
- حجم التكاليف الاقتصادية التي يستطيع المجتمع تحملها من أجل تحقيق معدل مرغوب للنمو (كمدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر أو تحمله لمخاطر التضخم مقابل تحقيق معدل نمو اقتصادي)
- التأكد من أن اختيار معدل مرتفع من للنمو مصدره تنويع مصادر الدخل و انه ليس ناجما عن اسهام قطاع رئيسي واحد كالنفط أو بسبب التوسع في انتاج سلع عسكرية على حساب السلع و الخدمات الاستهلاكية ، النمو المحقق بقطاع رئيسي واحد لا يضمن تحسن مستوى المعيشة و الرفاه للمواطنين.

## 2-2 معيار الكفاءة الاقتصادية:

الكفاءة الاقتصادية مفهوم مرتبط بطريقة النظام الاقتصادي في إدارة الموارد ومقياس لمدى كفاءة النظام الاقتصادي في انتاج السلع و الخدمات المرغوبة للمجتمع بأقل تكلفة ممكنة. و بعبارة أخرى الكفاءة هي مقياس لمدى قدرة النظام على التوظيف و الاستخدام الأمثل للموارد التي تتسم بالندرة في ضل تعدد حاجات المجتمع.

ان الكفاءة الاقتصادية عند الاقتصاديين تحمل معنيين رئيسيين:

أ. **كفاءة ساكنة:** وتعني قياس كفاءة النظام في نقطة ومنية معينة و بمقتضى الكفاءة الساكنة فان النظام الاقتصادي ينبغي أن ينتج أقصى الكميات من السلع و الخدمات في حدود موارده و امكانياته الإنتاجية في لحظة زمنية معينة من الزمن .أي أن يعمل النظام على حدود منحنى إمكانات الإنتاج.

أما اذا كان النظام يعمل داخل حدود منحنى إمكانيات الإنتاج ، فان النظام يعد غير كفؤ لأنه لم يستخدم الموارد المتاحة و يوظفها في النشاط الاقتصادي بصورة مثلى.

كما يوضح الشكل فان اختيار النظام عند النقطة (F) يعد اختيارا غير كفؤ في لحظة معينة. أما نجاح النظام فانه يحدث عند أي نقطة على المنحنى C,B,A

**معيار الكفاءة الساكنة للنظام الاقتصادي**

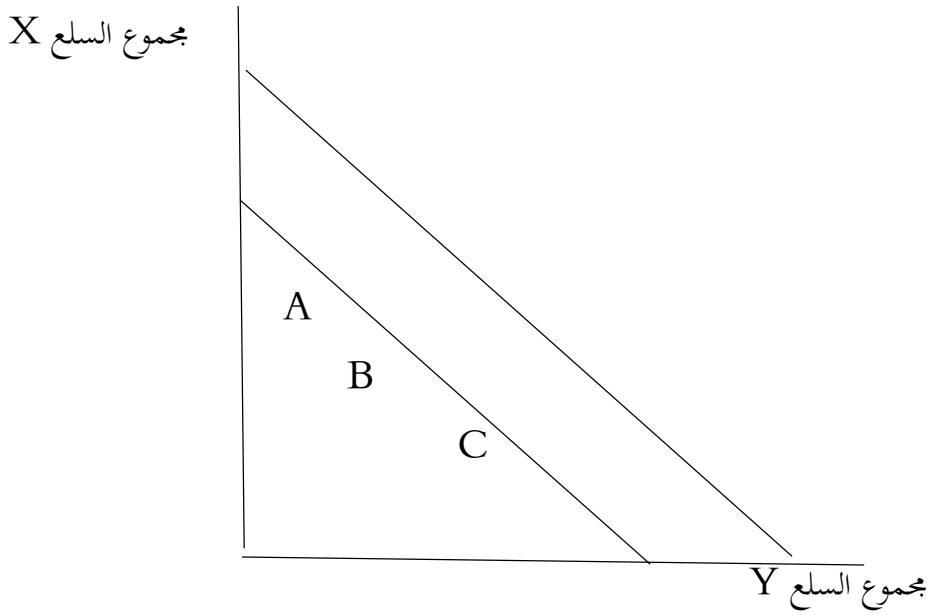


ومن جانب أخر فان النظام الاقتصادي لا يستطيع في هذه اللحظة الزمنية أن يعمل خارج حدود امكانياته الإنتاجية لأنه لا تتوفر له الموارد الكافية للعمل خارج هذه الحدود في تلك اللحظة.

**ب– الكفاءة الحركية:** و تعني قياس قدرة النظام الاقتصادي على زيادة طاقته الإنتاجية عبر الزمن دون أن يتطلب ذلك بالضرورة زيادة موارده الانتاجية من العمل و أس المال. أي أن قدرة النظام على زيادة الإنتاج و السلع تتم من خلال استخدام أفضل أساليب و طرق الإنتاج و باستخدام نفس الموارد. ان علينا التأكد مما اذا كان منحنى إمكانات الإنتاج قد انتقل الى جهة اليمين (الى الأعلى) تعبيرا عن قدرة النظام على انتاج سلع أكثر بنفس الموارد السابقة (انظر الشكل السابق) ان مستوى انتقال المنحنى يقدم مقياسا لمعدل تغير الكفاءة الحركية.

ومن ناحية أخرى ترتبط باستخدام هذا المعيار مشكلات أخرى من بينها:

- مشكلة قياس الكفاءة و هناك مؤشرات منها القيام بحسابات الإنتاجية

$$\text{الانتاجية} = \frac{\text{الناتج}}{\text{عنصر الانتاج}}$$

و حساب الإنتاجية يمثل أحد مقاييس الكفاءة الساكنة أما اذا قمنا بحساب معدل التغيير في الإنتاجية، فهذا يعني أننا نقيس الكفاءة الحركية (الكفاءة عبر الزمن).

- و من مشكلا الكفاءة أيضا مدى الترابط بين الكفاءة الاقتصادية و كل من الكفاءة السياسية و الكفاءة الاجتماعية و اتجاه الصلة بين هذه الكفاءات الثلاثة فالكفاءة السياسية تتعلق بقضايا المؤسسات السياسية و منظومة الحكم الجيد و درجة المشاركة السياسية في صنع القرارات. بينما تتعلق الكفاءة الاجتماعية بقضايا العدالة ومستوى الانصاف في توزيع الدخل والثروة والفرص. و مهما يكن الامر فانه كلما كانت درجة الصلة بين الكفاءة الاقتصادية و الكفاءة السياسية و الاجتماعية قوية و عميقة كلما زادة فعالية النظام في إدارة موارده بصورة مثلى و منصفة.

## 2-3 معيار العدالة:

ان العدالة هي قضية قيمة كما أنها قيمة أخلاقية أساسية وسعة التفسير و لها تطبيقات عملية شاملة و متنوعة. فهناك عدالة اجتماعية و عدالة اقتصادية و عدالة سياسية و غير ذلك من المعاني و المقاصد الكلية.

والعدالة في التصور الإسلامي مبدأ أصيل لاستقامة الحياة و عمارة الأرض و تحقيق الامن و الاستقرار للناس. و مازال موضوع العدالة يمثل الشغل الشاغل للمفكرين و الفلاسفة فعندما يكون النظام الاقتصادي قادر على تمليك افراد المجتمع المنافع و تحقيق مستوى عال من النمو و تقليل الفوارق بين الناس و إزالة بؤر التوتر و الصراعات الاجتماعية و السياسية فان هذا النظام يكون قد نجح نسبيا في تحقيق العدالة.

والعدالة بمفهومها الاجتماعي عميقة الصلة بمستوى الانصاف في توزيع الثروة و الدخل و الفرص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية. وعند قياس كفاءة النظام فان هناك ثلاث قضايا يمكننا مناقشتها وهي : المؤشرات الفنية (معامل جيني للتركيز، معامل كوزنتر ، مقاييس الفقر )و نظم التوزيع و المؤشرات الأخرى.

### 2-3-1نظم التوزيع كمقياس للعدالة

ان المعايير الفنية لقياس مستوى عدالة توزيع الدخل لا تكفي بحد ذاتها ، فهناك معايير أخرى لقياس العدالة الاقتصادية يطلق عليها بالمعايير النوعية و هي نظم التوزيع في الأنظمة الاقتصادية من أهمها:

- معيار توزيع الدخل وفق لمبدأ مشاركة عناصر الإنتاج في توليد هذا الدخل أي وفق لمبدأ الإنتاجية الحدية للعنصر. وهذا المبدأ هو أحد اسهامات النظرية الكلاسيكية المعاصرة. حيث كل عنصر يحصل على الدخل المكافئ لمساهمة انتاجيته الحدية في الناتج الكلي. وهذا هو شان النموذج الرأس المالي يحث يتولى جهاز السوق (الأسعار) تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج في الدخل. و السوق لا يكفي لتحقي العدالة لذلك يتم تعديل السوق بنظام الضرائب و توفير الخدمات الاجتماعية.

- توزيع الدخل وفق لمبدأ الحاجة و قد كان هذا شأن النموذج الاقتصادي الاشتراكي حيث تتولى الدولة بدلا من السوق عملية التوزيع للدخل بحكم ملكيتها للأصول و الموارد الإنتاجية.
- التوزيع وفقا لمبدأ المساهمة فب الإنتاجية و الحاجة و هو شأن النظام الاقتصادي الإسلامي
- توزيع السوق وفق للمساهمة الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج و النتاج الكلي و كذلك دور الدولة الذي يستهدف تحقيق عدالة أكثر في توزيع الدخل من خلال الدور الاجتماعي للدولة في مجالات الرعاية الصحية و التعليم و الخدمات الاجتماعية الأساسية.

### 2-3-2 مؤشرات أخرى لقياس العدالة

يمكننا تتبع كفاءة النظام الاقتصادي في تحقيق العدالة عن طريق تحليل تطبيقات العدالة في قضايا النمو الاقتصادي.

فاذا كان النمو عقيما أي النمو لا يزيد الدخل القومي ولكنه لا يولد فرص عمل للناس لا يحقق العدالة لأنه يجعل الملايين من الناس يشتغلون لساعات طويلة في أعمال زهيدة الأجور مثل اباعة المتجولون او الذين يعملون في اعمال زراعية بسيطة و محلات التجارية الصغيرة . و لذلك فان تحليل مؤشرات البطالة بأنواعها و خصائصها يبن مدى التقدم في تطبيق العدالة.

و هناك نوع أخر من النمو يخل بمبدأ العدالة وهو النمو بلا مستقبل أي الذي يكون متحيز للجيل الحالي دون جيل المستقبل لأنه باستهلاكاته يخرب الغابات و الأنهار و تدمير النوع البيولوجي و استنزاف الموارد الطبيعية .لذلك فان النمو المكبوت أو النمو المادي أو الاقتصادي دون أن يقترن بتنمية سياسية مرتفعة يخل بمبدأ العدالة في بعدها الاقتصادي و السياسي لان النمو بدون تنمية سياسية يعني حرمان الناس من المشاركة الحقيقية في صناعة خيارتهم الاقتصادية و الاجتماعية .

## 2-4 معيار التماسك الاجتماعي (Social Cohesion criteria)

يقصد بالتماسك الاجتماعي منظومة الروابط القيمية و الثقافية و الحضارية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يتأسس عليها الافراد أو التي يقوم عليها المجتمع .ان درجة التماسك الاجتماعي تعتمد على طبيعة الجمعات و المنظمات التي تأثر في نمط سلوك الفرد ، ومن المنظور الاقتصادي فان التماسك الاجتماعي هو الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي و معيار لتقييم كفاءة النظام الاقتصادي.

فلا يمكن جعل النظام قابل للاستدامة ما لم يتم الحفاض على التماسك الاجتماعي والحفاظ على الثقة العامة. فبطبيعة الحال يمكن قياس كفاءة النظام الاقتصادي في الحفاظ على التماسك الاجتماعي من خلال ثلاث أبعاد رئيسية:

- بعد الادماج الاجتماعي الذي يتضمن المدى الذي أتاحه النظام في توفير فرص المشاركة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية للأفراد و من بين مؤشرات هذا البعد هو تقييم حجم الموارد الجديدة التي أتاحها النظام الاقتصادي في مجالات التنمية الاجتماعية الأساسية .
- بعد الحراك الاجتماعي الذي يقصد به مستوى تكافئ الفرص و انعكاس ذلك على رضا الأفراد في المضي الى الامام و من بين مؤشرات قياس هذا البعد هو حجم الشراكة مع الافراد.
- بعد الرأس المال الاجتماعي الذي يتضمن تقييم مستوي الثقة بين أفراد المجتمع و المؤسسات و انعكاس ذلك على شعور الافراد بالانتماء الى المجتمع. و من بين مؤشراته هو تقييم مستوى الشراكة بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني كالشراكة في تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة للأفراد.

### 2-5 معيار أولوية التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

ان تطبيق هذا المعيار في قياس كفاءة النظام الاقتصادي يتطلب الالمام و المتابعة لقضيتين جوهريتين:

- القضية الأولى مرتبطة بعملية الاختيار لأولويات المجتمع الاقتصادية و فحص ما اذا كانت عماية الاختيار تتسم بالرشد الاقتصادي.
- القضية الثانية تتعلق بتنفيذ الأهداف و الأولويات عن طريق اختيار السياسات الاقتصادية الملائمة ومن تم تحليل كفاءة هذه السياسة في تحقيق الأهداف ذات الأولوية للمجتمع.

و تكمن أهمية هذا المعيار من طبيعة المشملة الاقتصادية التي تواجه أي مجتمع (فجوة الموارد) مع الحاجيات. لذلك فالنظرية الاقتصادية تهتم بدارسة أليات الاختيار الأفضل التي تعظم المصلحة باقل قدر من التكاليف الاجتماعية و الاقتصادية.

فالاختبار السيء يسبب سوء تخصيص موارد المجتمع و استنزافها بمعدل متسارع و من تم تصبح التنمية غير مستدانة. كذلك يزيد من التكاليف الاجتماعية بسبب تفاقم التفاوت الاقتصادي مما يزيد بؤر التوتر و الصراعات الاجتماعية بين شرائح المجتمع.أيضا يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الاقتصادية.

### 2-6 معيار الاستقرار الاقتصادي:

هناك علاقة وطيدة بين النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية التي تشكل قاطرة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي.

فمخرجات النظام أو نتائجه الاقتصادية تعتمد على ثلاث مجموعات :

- مجموعة و عناصر السياسة الاقتصادية

- العناصر الطبيعية و البيئية التي تتوفر للنظام مثل الموارد الطبيعية و البشرية.
- عناصر البيئة السياسية و القيم الاجتماعية و الثقافية.

ولا ريب أن السياسات الاقتصادية لا تعمل في فراغ و بدون أهداف فهي أدوات تحقق أهداف النظام الاقتصادي . و السياسات الاقتصادية ماهي الى جملة الإجراءات و السياسات و الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية و النقدية و السياسة الداخلية و البرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي و من أبرز مؤشراته:

- استقرار الأسعار والحفاض على معدل التضخم منخفض قريبا من الصفر.
- المحافظة على معدل البطالة مقبول اقتصاديا و اجتماعيا يتراوح بين 3% و 5%.
- معدل نمو اقتصادي مرغوب يتراوح من 5 الى 10%.
- وضع مستقر و مرغوب لميزان المدفوعات.
- استقرار يعر صرف العملة الوطنية[1].

[1]محمد أفندي ، مرجع سلق ذكره. ص 45-72.

**الكتب :**


- الأمين وباشا, عبد الوهاب, زكريا عبد المجيد, مبادئ الاقتصاد . الجزء الثاني . الاقتصاد الكلي . دار المعرفة . الكويت . 1983.
- بامخرمة أحمد سعيد ، إقتصاديات الصناعة ، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، المملكة العربية السعودية ، 1994 .
- ثائر مطلق عياصرة، تحليل الهيكل الاقتصادي استنادا إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردنية خلال الفترة 200-2010، دراسات، العلوم الإدارية، المجلّد 40 ، العدد 2 ،2013.
- د.حاتم القريشي، أسس و مبادئ الحسابات القومية ، جامعة وسط كلية الإدارة و الاقتصاد، الطبعة الأولى،2018 .
- د. رمزي زكي« الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة»، عالم المعرفة عدد 2066 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1997.
- روجر كلارك ، إقتصاديات الصناعة ، ترجمة : فريد بشير طاهر ، دار المريخ للنشر ،المملكة العربية السعودية، 1994 .
- د.سعد طه علام، د.فريد أحمد عبد العال، اقتصاديات التنمية البشرية ، مكتبة أنجلو المصرية ، مكتبة الاقتصاد.
- عبد الله بن عبد الرحمان البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة و تطبقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان،2015.
- د.علي حاتم القريشي، اقتصاديات التنمية، دار الكتب و الوثائق، بغداد، 2017.
- د. علي عبد الوهاب نجا.،أ.محمد أحمد السرتيبي،مبادئ الاقتصاد الكلي،مكتبة الاقتصاد، جامعة الإسكندرية.2019 .
- د. فريدمان وب، نافيل، رسالة في سوسيولوجيا العمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 1985 .
- د.فاروق بن صالح الخطيب،د.عبد العزيز بن أحمد دياب.دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة،1435هـ.
- محمد عبد العزيز عجيمة، التنمية الاقتصادية: المفاهيم و الخصائص،النظريات الاستراتجيات و الخصائص،مطبعة البحيرة، مكتبة دار العلم،الإسكندرية،مصر 2008.
- د.مجيد مسعود، التخطيط للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي، سلسلة عالم المعرفة،1981.

## المراجع


- د.مدحت أبو ناصر، ياسين مدحت محمد، التنمية المستدامة: مفهومها أبعادها و مؤشراتها، المجوعة العربية للتدريب و النشر،2017.
- مايكل ابدجمان ، ترجمة محمد إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية،2012.
- محمد أفندي ، النظرية الاقتصادية الكلية السياسات و الممارسات ، الأمين للنشر و التوزيع، صنعاء، الطبعو الثانية ، 2014.
- نعمة الله نجيب إبراهيم« نظرية اقتصاد العمل» الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر.
- د.نزار كاضم الذيكاني، د. حيضر يونس الموسوي ، السياسات الاقتصادية (الإطار العام و أثارها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي) ، دار اليازوري العلمية ، 2013.
- د.هاني صالد، الاقتصاد اليوم كيف يعمل، المعهد الببيلوغرافي ، ألمانيا،العبيكان، المملة العربية السعودية،2008.
- د. واثق على الموسوي، موسوعة اقتصاديات التنمية ، الجزء الأول، الطبعة الأولى .


**المطبوعات:**


- أ.د. يمن محمد حافظ الحماقى ، ، مفهوم مؤشرات، النوع الإجتماعي وانواعها، معايير وخطوات إعدادها ، محاضرات بكلية التجارة جامعة عين شمس.ص2-3 . الرابط:

(http://www.mof.gov.eg/equality- finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf)


**المجلات**


- إيلينا إنشوفيتشينا وسوزانا لوندستروم، 2009. "تحليلات النمو الشامل: الإطار والتطبيق"، سلسلة أبحاث السياسات 4851، البنك الدولي. 2009
- العمر حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود– 1416 هـ.
- د. بلقاسم العباس ، المؤشرات المركبة لقياس لقياس تنافسية الدول، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة جسر التنمية، العدد 75، 2008.
- رانييري، رافائيل؛ راموس، راكيل أليدا. "النمو الشامل: بناء مفهوم" (بدف). ورقة عمل. 104- البرازيل: المركز الدولي للسياسات من أجل النمو الشامل. إيسن 1812-108 .Xريتريفد 13 جانوري 2015
- هاسماث، رضا، إد.. سياسة النمو الشامل والتنمية والرعاية: تقييم نقدي. روتليدج. ب. 2-3. (2015). إيسبن 9781138840799.

**الرسائل**


- العايب عبد الرحمن، البطالة وإشكالية التشغيل، برنامج التعديل الهيكلي، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005.
- سيايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوره ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان2013.
- لخضر عقبي،أطروحة دكتورة ،أثر متغيرات الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات ، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة وهران 2 ، 2017.


**التقارير:**


- تقرير : مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2000 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت.
- تقرير: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2004 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت.
- تقرير: مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2006 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت.
- عادل لطفي. مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل العربية، ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية " تحت شعار دعم المشروعات الصغرى دعم للأقتصاد الوطنى "سلطنة عمان ، مسقط : 8 - 12 ديسمبر 2007.منظمة العمل العربية.
- مكتب العمل الدولي، استنادا إلى ر.هوسمانس، ف.مهران، ف.قيرما ، مسوح السكان الناشطين اقتصاديا و العمالة و البطالة و العمالة الناقصة، جنيف 1990.


**ملتقيات:**


- بن بريكة عبد الوهاب وآخرون ، دور مقاييس التركيز واللامساواة في قياس التركيز الصناعي والسلطة على الأسواق،ملتقى وطني ( الاقتصاد الصناعي وأهميته في تصميم وقيادة السياسات الصناعية في الاقتصاديات الناشئة) ، جامعة بسكرة، الجزائر،خلال الفترة : 2-3ديسمبر 2008.
- رمدوم سمية، التنمية المستدامة مقاربة مفاهيمية، أعمال المؤتمر العلمي الدولي : الوقف الإسلامي والتنمية المستدامة، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية – رماح،2017، دار المنظومة.

**مواقع الأنترنت:**

- د. سعدية هلال حسنhttp://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=950

**المراجع الأجنبية :**

- Angelier .J.P,Economie Industrielle(Eléments de méthode) ,OPU ,alger 1993 ,.
- Dordrecht ،D. "Exponential Expansion: Galactic Destiny or Technological Hubris?". In B. R. Finney, M. D. Papagiannis. The Search for Extraterrestrial Life: Recent Developments. Reidel Publ . (1985).
- ONS« l'emploi et le chomage», (données statistiques, n°226, edition), Algérie, 1995.

## الملخـــص

انطلاقا من المطبوعة يمكن القول أن التحليل الاقتصادي يستوجب معرفة أنه لا يمكن الاعتماد على مؤشر اقتصادي واحد دون غيره من المؤشرات الأخرى اعتقادا أنه المؤشر الأكثر التأثير، لأن الاقتصاد يمكن أن ينمو بشكل جزئي في أحد القطاعات أو أحد المؤشرات بينما تتدهور المؤشرات الأخرى، لذلك فالتحليل الاقتصادي الصحيح يعتمد على دراسة شاملة لكل المؤشرات الاقتصادية والمعلومات المتاحة من أجل الوصول لرؤية عامة عن وضع الاقتصاد وتوقع اتجاهه في المستقبل.

لهذا حاولنا في هذه المطبوعة البيداغوجية التطرق بالتفصيل لشتى المؤشرات الاقتصادية الكلية الأساسية المعتمدة لتحليل أي سياسة اقتصادية (كالناتج الوطني، معدل التضخم، التشغيل، النمو الاقتصادية، الميزانية الحكومية، سعر الصرف، ميزان المدفوعات، معدل الفائدة، سوق راس المال). كما تطرقنا أيضا الى جملة من المؤشرات اللازمة لتقييم مدى نجاح أي خطة تنموية ومدى فاعلية أداء نظام اقتصادي بشكل عام كمؤشرات (التنمية الاقتصادية، والتحول الهيكلي لصالح التنمية، التنوع الصناعي، عدالة توزيع الدخل، البيئة الاستثمارية، الحكم الراشد، التنمية البشرية والمستدامة، مؤشرات أداء النظام الاقتصادي).

د. وراد فؤاد